

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

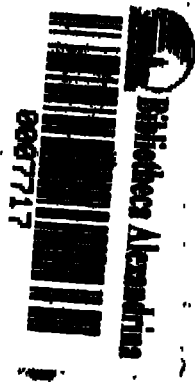
تأليف
أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق
دكتور محمد سليم سالم



المسئولة العامة للكتاب

١٩٧٨



جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

تأليف
أبي الوليد بن رشيد

تحقيق وتعليق
دكتور محمد سليم سالم

منبعة دار الكتيب
١٩٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير:

جاء في كتاب الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٣٤٩ ، عند الكلام على ارسطوطاليس وما ترجم من كتبه إلى اللغة العربية ، ما يلي :

« الكلام على باري ارميلياس . نقل حنين إلى السرياني ، وإصحق إلى العربي الفص .

المفسرون : الاسكندر ، ولم يوجد . يحيى النحوى . املبخس .
فورفور يوس . جوامع اصطفن . وبلالينوس تفسير ، وهو خريب ، غير موجود . قويرى . متى أبو بشر . الفارابي . ولثاوفرستس .
ومن المختصرات : حنين . إصحق . ابن المقفع . الكندي . ابن بهريز .
ثابت بن قرة . أحمد بن الطيب . الرازى » .

وقد نقل القفطى ، تاريخ الحكماء ، طبعة ليبسك ، ص ٣٥ — ٣٦ ، كلام ابن النديم دون تغيير يذكر .

وقد ترجم كتاب أرسطو عن العبارة إلى اللغة السريانية قبل نقله إلى العربية بزمن طويل ، نقله بروبا (منتصف القرن الخامس الميلادى) ودون له شرحا . كما ترجمه سرجيوس الراسعيني (أوائل القرن السادس الميلادى)^(١) .

(١) تاريخ الأدب السريانى ، تأليف الدكتور مراد كامل ، والدكتور محمد حمدى البكرى ،

ومن المحتمل جدا أن كتاب العبارة كان يدرس في المدارس التي ازدهرت بعد إغلاق جستييان لمدرسة أثينة ، في جند يسابور مثلا ، ومن الممكن أن شيئا منه وصل إلى العالم العربي في وقت مبكر^(١) .

وقد وصلت إلينا ترجمة إسحق بن حنين في مخطوط فريد محفوظ في المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٣٤٦ عربي . وقد أشرت إلى هذا المخطوط : بمخطوط الأورخانون .

وتوجد نسخة شمسية من هذا المخطوط الثمين في مكتبة جامعة القاهرة ، وأخرى بدار الكتب والوثائق .

وقد وقف على طبع هذه الترجمة بولاك في ليبسك ، ١٩١٣ :

Die Hermeneutik des Aristoteles in der Arabischen Übersetzung des Ishāk Ibn Honain, herausgegeben von Isidor Pollak, Leipzig 1913.

كما قام بنشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتاب : منطق أرسطو ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٩ - ٩٩ .

وترجمة إسحق بن حنين ترجمة جيدة ، زادها وضوحا أنه غير في الأمثلة ، وأتى بأمثلة أخرى صحيحة قريبة من ذهن القارئ العربي .

وقد أوضحت كل ذلك في تعليقاتي . كما بينت كيف يمكن استخدام هذه الترجمة في تحقيق النص اليوناني .

وقد اعتمد كل من الفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد على ترجمة إسحق ابن حنين . ونرى الفارابي في شرحه الكبير لكتاب العبارة الذي حققه كوتش ومارو ، بيروت ١٩٦٠ ، يسير في أثر هذه الترجمة ، مما جعل من مقتطفاته أساسا يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بينه وبين النص المحفوظ في مخطوط الأورخانون .

(١) مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب العبارة لابن سينا ، تحقيق محمود الخضيرى .

ويرد ابن سينا ألقابا جاءت في ترجمة إصحق، مما يدل على أنه كان يستخدم هذه الترجمة^(١). وقد وقف (المرحوم) محمود الخضيرى على تحقيق شرح ابن سينا لكتاب العبارة .

ولا ريب أن ابن رشد استخدم في تلخيصه ترجمة إصحق .

أما ابن المقفع في تلخيصه الذى وصل إلينا في مخطوط محفوظ ببيروت ، فواضح أنه لم يستخدم ترجمة إصحق^(٢) . وتوجد بدار الكتب صورة شمسية لمخطوط بيروت . وهو مخطوط ثمين فريد شوهته الأخطاء الكثيرة^(٣) .

وقد بقى لنا من قلم الفارابى في شرح كتاب العبارة : الشرح الكبير المحفوظ في مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالإستانة ، تحت رقم ٣٤٣٩ ، وقد حققه ولهم كوتش وستانلى مارو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

وللفارابى تلخيص موجز جيد جدا محفوظ في مخطوطين ، أحدهما في مكتبة جامعة برايسلافا من أعمال تشكوسلوفاكيا ، تحت رقم ٢٣١ ، وتوجد منه صورة شمسية رائعة بدار الكتب والوثائق . والمخطوط الآخر محفوظ بالإستانة .

وقد قمت بتحقيق هذا الموجز : الفارابى — كتاب في المنطق — العبارة ، ونشره مركز تحقيق التراث ، بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

ومن محاسن الصدف أن ابن باجه كان قد علق مرتين على هذا الموجز الذى دمجته الفارابى . و بدار الكتب والوثائق صورة شمسية لهذه التعليقات المحفوظة في مخطوطين ، أحدهما : موجود بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٦١٢ ، والآخر

(١) انظر ص ١٢ ، ١٨ ، من كتابنا هذا

(٢) انظر ص ١٢ ، ١٨ ، و ص ١٣ ، ١٥ ، من كتابنا هذا

(٣) مخطوطات أرسلوا فى العربية ، تأليف الدكتور عبد الرحمن بدرى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ،

موجود بمكتبة بودلى بجامعة أكسفورد . وقد تمت بتحقيق تعليقات ابن باجه ومقارنتها بنص الفارابى ، وقام مركز تحقيق التراث بنشر هذه التعليقات بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

أما بقية الشروح والمختصرات فقد ضاعت ، ولم تصل إلينا فيما عدا شذرات قليلة جدا كتبت على هامش مخطوط الأورغانون ، ولم تنشر إلى الآن .
وقد أشرت إلى أحدها وهو تعليق أخذ من شرح أمونيوس هيرمياس وهو باحث سكندرى عاش في القرن السادس الميلادى ^(١) .

تلخيص ابن رشد :

هذا المؤلف الذى ينشر لأول مرة محفوظ فى مخطوطات ثلاثة :

أولها : مخطوط دار الكتب رقم ٩ منطق (انظر: الجزء السادس من فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ ، ص ٥٢) .
وهو مخطوط يحوى أربعة من كتب ابن رشد: المقولات والعبارة، والقياس، والبرهان . وقد شوته الأخطاء الكثيرة ، كما يرى الفارابى إذا نظر فى القراءات فى كتابنا هذا .

وثانيها : مخطوط محفوظ بالمكتبة اللورنتية بفلورنسه من أعمال إيطاليا ، تحت رقم ٥٤ شرقى . وتوجد منه صورة شمسية بدار الكتب . وهو يحوى سبعة من كتب ابن رشد، إذ نجد فيه كتاب السفسطة وكتاب الخطابة وكتاب الشعر .
وقد كثر استخدام هذا المخطوط ، فأصبح من الأسس التى يبنى عليها تحقيق مؤلفات ابن رشد . وكان لامفر من استخدامه هنا وعند تحقيقى لكتاب السفسطة ، وكتاب الخطابة ، وكتاب الشعر لابن رشد .

(١) انظر ص ٤٢ ، ١٨ ، من كتابنا هذا .

وهناك صلة بين هذا المخطوط وبين مخطوط ليدن وهو المخطوط الثالث الذي اعتمدنا عليه في تحقيق كتاب العبارة .

وهذا المخطوط موجود بمكتبة جامعة ليدن من أعمال هولندا تحت رقم ١٦٩١ شرقيات . وتوجد منه صورة شمسية صغيرة بمكتبة جامعة عين شمس ، تحت رقم ٦٩٠١ . وقد سبق لي استخدامه عند تحقيق للكتب الثلاثة التي سميت الإشارة إليها .

وقد سرت في تحقيق تلخيص العبارة على النهج الذي يتم مقابلة المخطوطات المتاحة كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، لاختيار أفضل القراءات التي يمكن أن تنسب إلى ابن رشد .

كما أنى عنيت — كما دقني — بمقابلة نص ابن رشد بترجمة إسحق بن حنين وبالنص اليوناني .

كما أكثرت من الأخذ عن الفارابي ، سواء من شرحه الكبير ، أو من موجزه . ولم أضفل تعليقات ابن باجه .

أما كتب ابن سينا ، سواء في ذلك كتاب العبارة ، أو النجاة ، أو عيون الحكمة ، فقد كانت دائما المنهل الصافي الذي يرتوى منه المرء في سهولة ويسر .

وقد بلّأت في كثير من الأحيان إلى الترجمات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية كل ما وجدت أن غموض النص يحتاج إلى دليل من العصور الحديثة .

والله أسأل أن يهديني سواء السبيل ما

محمد سليم سالم

ملوات الحسامات
في ٣٠ مارس ١٩٧٨

رموز الكتاب

د مخطوط دار الكتب

ف مخطوط فلورنسه

ل مخطوط ليدن

ت . ع ترجمة إمام الحق بن حنين

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

کتاب العیانة

الفصل الأول

قال :

وينبغي أن نقول أولاً : ما هو الاسم ؟ وما هي الكلمة ؟ ثم نقول بعد ذلك :
ما هو الإيجاب والسلب ؟ وبالجملته : ما هو الحكم ؟ وما هو القول الذي هو جالس
الإيجاب والسلب ؟ فنقول ^(١) :

١ — الرحيم : + صل الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً ل : + صل الله على محمد وآله ف
٦ — وما هو القول : والقول ف ، ل

(١) أرسطو ، ١١٦ — ٢ ، : $\alpha\rho\omega\tau\omicron\nu\ \delta\epsilon\tau\ \theta\acute{\epsilon}\sigma\theta\alpha\iota\ \tau\acute{\iota}\ \delta\nu\omicron\mu\alpha\ \kappa\alpha\iota\ \tau\acute{\iota}\ \theta\eta\mu\alpha$ ،

$\xi\pi\epsilon\iota\tau\alpha\ \tau\acute{\iota}\ \xi\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\nu\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma$.

ت.ع. ٣١١٧٩ — ٤ : « ينبغي أن نضع أولاً ما الاسم ، وما الكلمة ، ثم نضع بعد

ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم ، وما القول » .

نجد في الهامش إلى يسار المتن في الترجمة العربية القديمة — وهذا الهامش غير موجود في طبعة بدري ،
ص ٥٩ — ما يلي : « إنما رتب في هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول الجازم والقول المطلق بهذا
الترتيب ، وخالفه عند محمد بنه لكل واحد منها ، لأنه قدم في هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدم
في ذلك الموضع ما يحتاج إلى استعماله في تحديد الجزء » .

شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة ، بتحقيق وطلم كوتش وستانلي مارو ، المطبعة
الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٧ : « غرض أرسطو طاليس في كتابه العبارة هو الكلام
في القول الجازم الحلي البسيط من جهة تأليفه ، لأن جهة مادته ، وفي أصناف الأقاريل الحلية الجازمة
البسيطة المتقابلة من جهة تأليفها ، وماذا تألف القول الجازم ، وكيف تألف ، وبماذا يرتبط ،
وأنه تألف من اسم وكلمة . . . » .

إن الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في النفس ، والحروف التي تكتب دالة أولاً على هذه الألفاظ . وكما أن الحروف المكتوبة ، أضحى الخط ، ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم ، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الأمم^(١) . ولذلك كانت دلالة هاتين بتواطؤ^(٢) ، لا بالطبع .

٢ — الألفاظ : ألفاظ ل — ٣ — بها : لها د

ابن باجه ، في كتاب باري أرمينيا لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٧ ، ص ١١ : « قال : فرض أبو نصر في كتاب باري أرمينيا أن يعطى ما منه يألف القول الجازم المحل من الإيجاب والسلب المقابل من جهة الألفاظ الدالة على المعاني ، وكيف تألف ، ويحصر على العموم أصناف ما منه يألف ، واحصاه أصناف القول الجازم على العموم وما فيه تألف تلك الأصناف التي أحصاها وكيف تألف لجميع الصنائع القياسية الخمس . . . » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩ : « ولما أعطانا في كتاب المقولات مبادئ الفكر . . . فقد قصد في هذا الكتاب إلى أن يعرفنا كيف تفكر بها . ولما كانت الفكرة بها لا تكون إلا بقضايها ، وكانت القضايا أحوالاً ، وكانت الأقوال مركبة من ألفاظ ، وجب أن يتكلم أولاً في الألفاظ المفردة ، فعرفنا ما هي ، وكما أجناسها ، وأعطى في كل واحد منها ما يتميز به من جهة الدلالة ، ثم إنه ذكر الأحوال التي تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك » .
(١) أرسطو ، ١٦٦ — ٦ .

ἔστι μὲν οὖν τὰ ἐν τῇ φωνῇ τῶν ἐν τῇ ψυχῇ παθημάτων σύμβολοι ، καὶ τὰ γραφόμενα τῶν ἐν τῇ φωνῇ . καὶ ὅσπερ οὐδὲ γράμματα πᾶσι τὰ αὐτά ، οὐδὲ φωναὶ αἱ αὐταί .

ث . ع . ١٧٩ — ٧ : « إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس ، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه لجميع ، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم » .

نقل المترجم كلمة παθημάτων بلفظ الآثار ، أعنى كل ما يؤثر على النفس ، كما نقل كلمة γράμματα بالكتاب ، بمعنى الكتابة ، والكلمة اليونانية تعني حروف الهجاء .

فان : أرسطو ، ٢٢١ — ٢٢ : εἰ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀπολοῦσθεῖ : ٢٢ — ٢٢١ | ٢٣ : τὰς ἐν τῇ διανοίᾳ .

وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع ، كما أن الموجودات التي
المعاني التي في النفس أمثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع .^(١)

١ - وأما : فأما د // واحدة : وحده د

٢ - و (موجودة) : سقطت من د

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٢٤ ، « وقال : « الآثار التي في النفس » ، ولم يقل
« المعقولات » ، لأنه أراد أن يجمع كل ما يحصل في النفس بعد فية المحسوسات عن الحس . فان النفس
تحصل فيها معقولات وخواصات المحسوسات كما أحست ، مثل خيال زيد في الحس ، وأشياء آخر متخترها
النفس بتركيب الخيالات بعضها إلى بعض ، مثل من أيل وأشهاه . فأراد أن يجمع هذه كلها فسيماها
« الآثار » التي في النفس .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٢ - ٣ : « فإ يخرج بالصوت يدل على ما في النفس ،
وهي التي تسمى آثارا . والتي في النفس تدل على الأمور ، وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس » .
استعمال ابن سينا لكلمة « آثار » يدل دلالة قاطعة على أنه كان يستخدم ترجمة إسحق بن حنين ، كما
أن استعماله لكلمة معاني يبرز هذا الرأي . وقد استخدم ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط
بيروت ، ورقة ٣٤ ، كلمة الموموم . بدلا من الآثار .

(٢) عن معنى كلمة تواطو ، انظر هامش ١ ص ٢١ ، من كتابنا هذا .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٦ - ٨ : ταῦτα δὲ μὲντοι ταῦτα σημεῖα πρώτως , ταῦτα : πᾶσι παθήματα τῆς ψυχῆς , καὶ ὧν ταῦτα ὁμοιώματα , πράγματα ἤδη
ταῦτα .

ت . ع . ١٧٩ | ٧١ - ٩ : « إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أولا —
وهي آثار النفس — واحدة بعينها للجميع ، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد
أيضا واحدة للجميع » .

نقل المترجم كلمة ὁμοιώματα بأمثلة ، بمعنى صور . فارن : ترجمة Edghill : images .
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٩ : « وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة
طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ١١ : « الشيء إما عين موجودة ، وإما صورة موجودة في الوجود
أو العقل ، مأخوذة منها . ولا يختلفان في التواضع والأمم » .

ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم ، وقد تكلم عنه في كتاب النفس^(١) .

٢ - عنه : عليه د

ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت : ورقة ٣٤ : « كانت الذي افصح أرسطاطاليس من كتاب فارمازانيس أن حال الأمور على أربعة أوجه : إما ثابتة بأعيانها ، وإما ثابتة في هوم القلب ، وإما في الكلام ، وإما في الكتاب . فإثنان من هذه الأقسام الأربعة متفقان ، وإثنان مختلفان . والمتفقان : الأعيان والهوم . وإما ليس السماء بفارس بنير المياه بالروس ، ولا الأرض بنير الأرض ... » .

لاحظ نقل كلمة *παθήματα* بالهوم .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٨ - ٩ : *περὶ μὲν οὖν τούτων εἴρηται ἐν τοῖς περὶ ψυχῆς* .
ت . ج . ١٧٩ | ٩ - ١٠ : « لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس » » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٥ : « فأما أنت النفس كيف تصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ... فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر » .

أثارت الإشارة هنا إلى كتاب « عن النفس » جدلا حول صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو . فقد شك أندرونيكوس الرودى الذى وقف على تشرؤفات أرسطو في رومه بعد أن نقل القائد الرومانى سلا Sulla مكتبة أپليكون Appellicon إلى رومه في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، لأنه لم يتبين بسهولة الموضوع الذى أشار إليه أرسطو .

قارن شروح أرسطو العتيقة Scholia في طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٤ ، ص ٩٧ | ١٣ وما بسده . ولاحظ الهامش الموجود في الصحيفة نفسها وهو متعلق مأخوذ من Boëthus ، ص ٢ ، ص ٢٨٤ ، وقد ذكر فيه أن أندرونيكوس شك في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، ولكن الإسكندر الأفروديسى دافع بشدة عن صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو :

Andronicus librum hunc Aristotelis esse non putat, quem Alexander vere fortiterque redarguit.

والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق ، ولا كذب .

وكما أنه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب .

والصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض ، أو فصل بعضها من بعض .
وأما متى أخذت مفردة ، فإنه ليس تدل على صدق ، ولا كذب^(١) .

٤ - يتصف : متصف د

= ويوافق كل من روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ١٠ ، و Edghill في تعليقه على هذا الموضوع في ترجمته لكتاب العبارة ، ص ١٨ ، على دفاع H. Maier في Arch. f. Gesch. d. Phil. ، ١٣ ، ٢٣ ، ٧١ ، من صحة نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو . وهم يرون أن هذه الإشارة موجودة في كتاب النفس ، ص ٣ ، ٦ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ٢٨ (طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ١) :

ἡ μὲν οὖν τῶν ἀδιαιρέτων νόησις ἐν τούτοις, περὶ δὲ οὐκ ἔστι τὸ ψεῦδος· ἐν οἷς δὲ καὶ τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές, σύνθεσις τις ἤδη νοημάτων ὅσπερ ἐν ὄντων.

= ترجمة إمام بن حنين ، طبعة بدوي ، ص ٧٠ : « فالإدراك لبا لا تجزئة له لا يكون إلا بما لا كذب فيه . والتي فيها كذب وصدق ولما تركيب معان كأنها قائمة في نفسه » .

= ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١١٤ : « يحصل تعقل الأشياء اللامتنسمة في الأمور التي لا يمكن أن يقع فيها غلط . ولكن الأشياء التي يجوز عليها الخطأ والصواب ، ففيها تركيب من معان ، وكأنها معنى واحد » .

(١) أرسطو ، ١١٦ - ١٣ : ἔστι δ' ὅσπερ ἐν τῇ ψυχῇ ὅτε μὲν νόημα : ἀνευ τοῦ ἀληθεύειν ἢ ψεύδεσθαι, ὅτε δὲ ἤδη ᾧ ἀνάγκη τούτων ὑπάρχειν θάτερον, οὕτω καὶ ἐν τῇ ψωνῇ· περὶ γὰρ σύνθεσιν καὶ διαίρεσιν = ἔστι τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές .

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ، ولا تكذب ، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : إنسان ، وبياض . فإذنه متى لم يقترن به : يوجد ، أو ليس يوجد ، فليس هو بعد لا صادقاً ، ولا كاذباً . بل إنما يدل على الشيء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشيء بصدق ، ولا كذب^(١) .

١ - التي : التي د

٣ - هو : سقطت من د

ت. ع. ١٧٩ | ١٠١ - ١٣ : « وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولا من غير صدق ، ولا كذب ، وربما كان الشيء معقولا ، قد لزمه ضرورة أحد هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما يخرج بالصوت ؛ فإن الصدق والكذب إنما هما في التركيب والتفصيل » .

لاحظ أن القراءة التي نجدها في طبعة Pollak هي : « إنما هما » وهي قراءة مخطوط الأورفانون . أما القراءة التي نجدها في طبعة بدري « فهو » .

(١) أرسطو ، ١٦ | ١٢ - ١٦ : τὰ μὲν οὖν ὀνόματα αὐτὰ καὶ τὰ θήματα : ١٦ - ١٢ | ١٦ : εἶσι δὲ τῶ ἀνευ συνθέσεως καὶ διαίρέσεως νοήματα, ὅλον τὸ ἀνθρώπος ἢ τὸ λευκόν, ὅταν μὴ προστεθῆ τι· οὔτε γὰρ ψεῦδος οὔτε ἀληθές πω. σημεῖον δ' ἐστὶ τοῦδε .

ت. ع. ١٧٩ | ١٣ - ١٥ : « فالأسماء والكلم أنفسها تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : « إنسان » أو « بياض » ، متى لم نستثن معه شيء . فإذنه ليس هو بعد حقاً ، ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به » .

نستثن : هكذا في مخطوط الأورفانون . ولكننا نجد : نستثن في طبعة بولاك وبدري :

أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٦ : « فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق في أفرادها ، ولا كذب » .

أرسطو ، عن النفس ، ٤٣٢ | ١٠١ - ١٢ = ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١٢٠ : « ومع ذلك فالتخييل يتميز عن الإثبات والتفى ، إذ يجب أن تترتب المعاني لتكوين الصادق ، أو الكاذب » .

وانظر : تعليقات روس في طبعة ، ص ٣١٠ .

ولذلك كان قولنا : عزأيل ، وعتقاء مغرب ، ليس يتصف بصدق ،
ولا كذب ، ما لم يقترن بذلك قولنا : يوجد ، أو ليس يوجد ، إما مطلقا ،
وإما في زمان ، فنقول عزأيل موجود ، عزأيل غير موجود ، عزأيل
يوجد أو لا يوجد ^(١) .

٢ — كذب : يكذب د // يقترن : يقترن د // قولنا : سقطت من ف
٣ — فنقول : نقول د

(١) أرسطو ، ١٦ | ١٦ — ١٨ : καὶ γὰρ ὁ τραγέλακος σημαίνει μέν
τι, οὐπω δὲ ἀληθὲς ἢ ψεῦδος, εἰ μὴ τὸ εἶναι ἢ εἶναι προοτεσθῆναι ἢ ἀπλῶς
ἢ κατὰ χρόνον .

— ت . ع . ١٩٧ | ١٥ — ١٧ : « فان قولنا أيضا عزأيل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس
هو بعد حقا ولا كذبا ، ما لم يستثن معه بوجود أو غير وجود مطلقا ، أو في زمان » .

يوجد في هامش مخطوط الأوردغانون ، ١٧٩ | ، إلى يسار المتن ، تعليق نصه : « أبو بشر
يقول : إن بعض المفسرين يزعم أنه يريد بقوله « مطلقا » الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين المطبقين
بالحال . وقوم قالوا : إنه إنما أراد بقوله « مطلقا » الزمان الدائم ، وبالزمان الزمان صيته ، أحيى
الحال والمستقبل والماضى » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٦ : « وأعلم أنه إذا كان الشيء معدوما في نفسه ، محالا
في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، ما لم يقترن به
أنه موجود أو غير موجود اقترانا في اللفظ . مثلا بأن يعتقد أن عزأيل موجود ، أو يعتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن عزأيل موجود ، ويقال إن عزأيل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط
زمان ، أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه ، أو يكون موجودا فيه ، أو زمان حاضر » .

القول في الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه — إذا أفرد — على جزء من ذلك المعنى ، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل زيد أو عمرو ، أو مركباً مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذي هو اسم لرجل ، إذا أفرد « عبد » أو « الملك » لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجوعهما ، كما يدل عليه في قولنا « عبد الملك » إذا أردنا أنه عبد الملك ، فإن « عبداً » يدل ها هنا على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا « عبد الملك » ، وكذلك « الملك » يدل على جزء من المعنى^(١) .

٢ — لفظ : صوت ف

٥ — عبد : العبد د

٧ — الملك : الملك د // يدك ها هنا : هنا يدل د

(١) أرسطو ، ١٦٤ / ١٩٢ — ٢٢ : σηματικῆ φωνῆ οὖν ἐστὶ δνομα μὲν οὖν ἐστὶ φωνῆ σηματικῆ κατὰ συθήκην ἄνευ χρόνου ، ἥς μηδὲν μέρος ἐστὶ σηματικὸν κεχωρισμένον ἔν γὰρ τῷ Κάλλιππος τὸ ἵππος οὐδὲν αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ σημαίνει ὡσπερ ἐν τῷ λόγῳ τῷ καλὸς ἵππος .

ت.ع . ١٧٩ ب ٢ — ٤ : « فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على اتفراده . وذلك أن « قليس » إذا أفرد منه « ايس » لم يدل بافتراده على شيء كما يدل في قولك « فالوس ايس » أي « فرس فارو » .

في هامش في ورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأروطانون في أهل الصحيفه إلى يمين المتن نجد التعليق التالي : « قليس » اسم إنسان . وهذه اللفظة في اليوناني مركبة من « ايس » وهو فرس ، ومن « فالوس » وهو فارو . ونظير ذلك في العربي قولنا « عبد الملك » إذا جعل اسماً لرجل . فإنه إذا أفرد منه الملك لم يدل على حياله على شيء ، مثل ما يدل إذا كان وصفاً لرجل بأنه عبد الملك .

والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة ، مثل عبد قيس وبعليك ، أن الجزء من الاسم البسيط ، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي وُكِبَ منها الاسم ، ليس يدل على شيء أصلاً ، لا بالذات ولا بالعرض ، مثل الزاي من زيد .
وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدل — إذا أفرد — إلا بالعرض ، مثل أن يتفق لمن اسمه « عبد الملك » أن يكون عبداً ملكاً ^(١) .

١ — الأسماء البسيطة : الأشياء البسيطة د

٣ — الزاي : الزاء د // من : في د

قارن : شرح الفارابي ، تحقيق كوثش ومارو ، ص ٣٥ : « فان قالوس ابن اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقباً لشخص إنسان ، مثل قالوس ابن المنجم الذي يذكره أرسطو طاليس في كتاب ما بعد الطبيعة [١٠٧٣ ب ٣٢] وقد يستعمل لقباً لفرس فاره » .

واقتر : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ أ ١٠ وما بعده ، ت ٥٠ . طبعة بدرى ، ص ١٢٧ — ١٢٨ . قارن : بدرى ، فن الشعر ، ص ٥٦ .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٦ — ١٣٧ = طبعة بدرى ، ص ٢٣٦ .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينيا من لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣ .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٢٢ — ٢٧ : οὐ μὴν οὐδ' ὡςπερ ἐν τοῖς ἀπλοῖς : ὄνομασι, οὕτως ἔχει καὶ ἐν τοῖς συμπεπλεγμένοις· ἐν ἐκείνοις μὲν γὰρ τὸ μέρος οὐδαμῶς σημαντικόν, ἐν δὲ τούτοις βούλεται μὲν, ἀλλὰ οὐδενὸς κχωρισμένον, οἷον ἐν τῷ ἐπικτρομέλης τὸ κέλης οὐδὲν σημαίνει καθ' ἑαυτό .

ت ٥٠ . ع ١٧٩ ب ٥ — ٨ : « وليست الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلاً ، وأما الاسم المركب فن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك « نيلوسوفس » أي مؤثر الحكمة » .

في هامش في أهل الورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورغانون إلى الإسماعيلية : « الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك « يد » ، وليس يدل جزءاً هذا الاسم ، أعني الياء والذال ، على معنى أصلاً .

وإنما زيد في حد الاسم «بتواطؤ» من قبل أن الألفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع ، مثل كثير من الأصوات التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات التي لا تكتب . فإن الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان ، أو من مقاطع مؤلفة

٢ — الأصوات : الألفاظ ل

٣ — الأصوات : الألفاظ ل // الأصوات : الألفاظ ل

٤ — الألفاظ : الأصوات د ، ف

والاسم المركب هو ما دل على مركب يوجه من الوجوه ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة . فإنه في لسان اليونان اسم واحد مركب . إلا أن هذا الاسم قد يوهم الجزء منه ، كقولك « الحكمة » على أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة في هذا الاسم ليست تدل على الانفراد ، ولكن مع شيء آخر أضيف إليهما .

ضرب أربطو مثلا بكلمة نادرة هي لفظة *επακτροκέλης* ، وكلمة *κέλης* وحدهما تعنى حصانا ، كما تعنى زورقا . أما كلمة *επακτροκέλης* فتدل على قارب سريع يستخدمه القراصنة . وواضح أنك المترجم العربى استعمل كلمة من أصل يونانى أصبحت ذاتمة في عصره وهي كلمة « فيلوسوفس » ، أى فيلسوف .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « كقولنا عهد الملك ... فن حيث هو صفة يدل بجزءه على جزئ المعنى ، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدل بجزءه على جزء المعنى ، بل بالعرض » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ — ٨ : « ومعنى قولنا : « وليس ولا واحد من أجزائه دالا على انفراده » معناه أنا لا تقصد في دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبته ، من حيث هو منفرد ... وليس هذا في مثل لفظة « الإنسان » فقط ، بل وفي الألفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة ، لكننا لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عهد الملك » ... » .

من حروف تقاربها في المخرج ، وهي دالة على معان في أنفسها ، أعني عند
الحيوان^(١) .

١ - أعني : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١٦ | ٢٧ - ٢٩ : τὸ δὲ κατὰ συνθήκην , ὅτι φύσει τῶν ὀνομάτων 'οὐδέν ἐστιν , ἀλλ' ὅταν γίνηται σύμβολον , ἐπεὶ δηλοῦσι γέ τι καὶ οἱ ἀγράμματοι ψόφοι , οἷον θηρίων , ὧν οὐδέν ἐστιν ὄνομα .

ت.ع. ١٧٩ ب ٨ - ١٠ : « أما قولنا «بتواطؤ» فن قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، إلا إذا صار دليلا . فان الأصوات أيضا التي لا تكتب مجدها قد تدل . مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيء منها اسما » .

مجدها : بدون نقط في مخطوط الأروغانون . والقراءة الموجودة في شرح الفارابي هي : نجهدا .
أما قراءة الدكتور بدوي : مجدها ، فلا سند لها .

قد تدل : نجهد في طبعي بدوي وبرلاك ؛ فندل . وهذا سهو . فالقراءة واضحة في مخطوط الأروغانون ، كما هي موجودة في المتن الذي حلق عليه الفارابي (انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣١ ، سطر ٨) .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣ : « فانها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحدا من الناس أن يجعل لفظا من الألفاظ موقوفا على معنى من المعاني ، ولا طبيعة الناس يحملهم عليه ، بل قد واطأ قائلهم أولهم على ذلك وسأله عليه » .

وهناك حكاية لطيفة ذكرها هيرودوت في تاريخه ، ٢ ، ٢ : من الملك بساتيك عندما أراد أن يعرف أى الشعوب أقدم ، فهد بطقلين ولدا حديثا إلى راح ، ورحم عليه التحدث على مسمع منهما ، وأصره أن يأتي بمنزلة لإطعام الطفلين . ولما بدأ الطفلان في الكلام الواضح ، قال : بيكوس bekos . وواضح أن هذه الكلمة إن هي إلا محاكاة للفاء المنز .

يوجد تعليق إلى يمين المتن في مخطوط الأروغانون ، ١٧٩ ب ، نصه كالآتي : « بعض القدماء يرى أن الأسماء بالطبع ، ومنهم من يرى أنها بتواطؤ . ومن يرى أنها بالطبع ؛ بعضهم رأى أنها بمنزلة اثباتي والجبلات ، مثل ارموجنس ؛ وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للسميات ، بمنزلة أفلاطن . ومن يرى أنها بتواطؤ ؛ بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق ، بمنزلة إفراطيس الذى سمى أحد أولاده ألف ، والآخر باء . ومنهم من يرى أنها بتواطؤ إلا أنها مناسبة ملائمة للسميات ، مثل أوسطوطالس » .
وهناك تعليق آخر نصه كالآتي : « يجب أن يغير ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا : وأما قولنا بتواطؤ فن قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، فإن أصوات البهائم قد تدل ، وليس شيء منها اسما إلا إذا صار دليلا . »

والاسم منه محصل ، ومنه غير محصل .

١ - من سقطت من ف

الذي أرى فهو هذا : كأنه يقول : أما زبادتنا في حد الاسم يتواطون قبل أن ليس من الأسماء اسم بالطلع . وأما زبادتنا ذاك فلا ن ليس من الأصوات ما يكون اسما إلا إذا صار دليلا .

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماو ، ص ٣١ : «وقوله الأصوات أيضا التي لا تكتب ، يعني بها الأصوات التي لم يتفق أن دل عليها بالخطوط . فحدها قد تدل : يعني تدل تلك الأسماء التي تصوت بها بعضها بمضاعل ما في تقومها من مفرغ أو ملد أو ووذ . فإن كثيرا من الحيوانات تنذر بعضها بعضا . وقوله مثل أصوات البهائم يعني أن فهم منه على هذا التفسير مثل أصوات البهائم التي تنطق بالألفاظ .

شرح الفارابي ، ص ٥٠ - ٥١ : «هذا رأى أرسطو ليس في القول وفي الألفاظ المفردة جميعا . فإن قوما يرون في الألفاظ المفردة الدالة أنها ليست على طريق المواطأة . فبعضهم يرى أنها بالطلع ، وبعضهم يرى أنها آلة استخراجت بالإرادة على ما تستخرج آلات الصنائع . وذلك أنهم يقولون إن كل لفظة دالة فينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفة بطبيعتها لذات ذلك الشيء . أو لمرض يكون ملازمة للدلول عليه خاصة وتتكون اللفظة بطبيعتها محاكية ، مثل قولنا : هدهد ، للطائر الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل العقق ، ومثل ثرير الماء . وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ، ولكن بعض أجزائها مثل زبور وطينبور ، فإن المقطع الأول من زبور يحاكي ذميمة إذا طار ، وطينبور يحاكي الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة . وربما كان حرف واحد من حروفه محاكيا له أو لمرض من أمراضه . وذلك أنه إن كان آلة وكانت كل آلة فينبتا وخلقتا خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الآلة ، مثل المنقب للثقب ومثل المبخار ، ومثل سائر الآلات الأخر . كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للقوة الناطقة فينبغي أن تكون نفس صيغتها صيغة تعرف المدلول عليه ، وإنما يكون ذلك بأن يحاكيها . وآخرون رأوا أن الألفاظ المفردة الأولى باصطلاح وتواطؤ . وأما المشتق من الأول والأسماء المركبة من الأول فليست باصطلاح ، وإنما ألزمت طبيعة الأمر المدلول عليه أن يدل عليه باسم مركب ، أو باسم مشتق من الألفاظ المفردة الأول .

وقوم آخرون رأوا هذا في الألفاظ ، لا في الألفاظ المفردة . فانهم يزعمون أن تركيب الألفاظ تابع لتركيب الأمور ، وأنها محاكي بها الأمور المركبة . وقول هؤلاء أشد اقناعا ، لأننا إنما نركب الألفاظ من الألفاظ التي تدل على أجزاء الأمر المركب الذي يدل عليه القول . وأرسطو ليس يرى أن جميع ذلك باصطلاح وتواطؤ . فإن الألفاظ ليس تركيبها من نوع تركيب الأمور ، وإنما اصطلاح على أن يكون تركيب كذا دالا على تركيب أمر ما . ولو جعل القول تركيب أمر يصطلح على أنه دال على هذا التركيب لكان يدل عليه ، مثل ما يدل عليه التركيب الأول . ومحاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليه ، فكأنه اصطلاح على أن يكون محاكيا له لا على أنه في طبع الأمر أن يكون تركيبه مقابلا لتركيب اللفظ بالطلع ، لكن بالاصطلاح . فإن محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطلع . ومحاكاة التركيب في اللفظ لتركيب المشار إليه في المعنى هو بالاصطلاح .

- فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات ، مثل إنسان ، وفرس .
- وأما غير المحصل فهو اسم الذى يركب من اسم الملكة وحرف « لا » فى الألسنة التى يستعمل فيها هذا النوع من الاسم . مثل قولنا : لا إنسان ، ولا حيوان^(١) .
- وهذا الصنف من الأسماء إنما سمي اسما غير محصل ، لأنه لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق ، إذ كان لا يدل على ملكة ، ولا هو أيضا قول سالب .
- لأن دلالاته دلالة الاسم المفرد ، وإن كان مركبا . ولذلك قد يلحقه السلب ، كما يلحق الاسم المحصل .

١ — إنسان : الإنسان د

— رأما الألفاظ المفردة فإن الألفاظ الأولى بين أنها ليست محاكي شيئا من المعاني أصلا ولا مرضا من أمراضه . وأما المشتقة منها فانها باصطلاح دلت على مادلت عليه غير المشتقة . وكذلك الأسماء المركبة فى اللسان التى توجد فيه الأسماء المركبة ، مثل الفارسية واليونانية .

(١) أرسطو ، ١١٦ | ٣٠ — ٣٢ : οὐ μὴν τὸ οὐκ ἄνθρωπος οὐκ ὄνομα . οὐ μὴν οὐδὲ καίτιαι ὄνομα δὲ τι δεῖ καλεῖν αὐτό· οὕτε γὰρ λόγος οὕτε ἡποφασίς ἐστιν . ἔστω ὄνομα ἀύριστον .

— ت . ح . ١٧٩ ب ١٠ — ١٢ : « وأما قولنا : « لا — إنسان » فليس باسم ، ولا وضع أيضا اسم يبنى أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة . فليكن اسما غير محصل . »

< قضية > : غير موجودة فى مخطوط الأورطانون ولا فى طبعة Pollak ولا فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٢ .

انظر : الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١١ .
والمرجع نفسه ، ص ٣٩ و ٤٠ .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والاسم المحصل وغير المحصل يوجد فى جميع المقولات . فان المقولات إذا أخذت معانيها فى موضوعاتها التى شأنها أن توجد فيها ، دل عليها باسم مشتق ، ويسمى ذلك الاسم المشتق ، مثل جميع الفصول فى مقولة الجواهر ، مثل قاطن ، وحاس . »

والاسم أيضا إذا نُصب أو خُفض، أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل
فيه أنه اسم باطلاق، بل اسم مصرف، فتكون الأسماء منها أيضا مصرفة، ومنها
غير مصرفة. والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا^(١).

١ — إذا : إن د — ٢ — اسم مصرف : أسماء مصرفا د

// منها أيضا : أيضا منها د

٣ — الاسم : + لعلهما د

== وإذا أخذت معاني مرتفعة عن موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها . دل عليها باسم موزى من اسم
الملكة ومن لفظ يدل على ارتفاع الملكة ، مثل قولنا : حيوان لا ناطق ، وجسم لا متفذ .
ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « وقول أبي نصر :
« كقولنا عدد لا زوج » فانه إيجاب معدول وهو رفع الشيء عما شأنه أو شأن بعضه أن يكون
باضطرار زوجا من أجل أن السمة والثمانية وسائر الأعداد التي هي زوج ليست زوجا بما هي ستة
ولثمانية بل بما هي عدد . فقد لحق إذا هذه الطبيعة باضطرار ، وإن كانت زوجا على معنى أنها
لا تلحق طبيعة أخرى غير هذا الشيء أو بعضه . فكانت الضرورة هنا ضرورة الحسب ، لا ضرورة
الغلباع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢ — ١٣ : « لكن لقائل أن يقول : إنك جعلت حد الاسم » أنه
ولا جزء منه يدل ، وما هنا أسماء كقولك : « لا إنسان » ، « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ...
وكيف وقولنا : « لا بصير » ، يقوم مقام قولنا « الأعمى » . ثم نجد لفظ « اللا » ولفظة « الإنسان » ،
ولفظ « اللا » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ، ويتألف من معنيهما معنى الكل . فنقول إنها بالحقيقة
ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المولفة التي
في قوة المفردة كالمحدود ، كما يقال : راعى الشاة ، وراى الحجارة ، وإن لم يكن ذلك على الإطلاق .
أقول لأن تركيبها ليس من ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فانه مركب من اسم ومن أداة
سلب ، ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ، فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك
فلا يجب أن يفتقر بدخول حرف السلب فيها ، أن فيها سلبا ، كلا بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ، بل
تصلح أن توجب وأن تسلب ، وأن توضع للإيجاب والسلب . فإذا كانت قرينة المجازاة للأسماء ، فلنعم
أسماء غير محصلة » .

إلا أن الفرق بين المصرف وغير المصرف ، وهو المرفوع في كلام العرب ، أنه إذا أضيف إلى الأسماء ، وهي التي تسمى المسئلة أيضا : كان أو يكون ، أو هو الآن ، فقيل : زيدا كان بالنصب ، أو زيد يكون بالخفض ، لم يصدق ولم يكذب .

٢ - أيضا : + مثل د

(١) أرسطو، ١٦ - ٢٢ - ١٦ - ٢ : $\delta\tau\iota \delta\mu\acute{o}\iota\omega\varsigma \epsilon\pi' \delta\tau\omicron\upsilon\sigma\omicron\upsilon\kappa\iota \upsilon\pi\acute{\alpha}\rho\chi\alpha\iota$: $\delta\tau\iota \delta\epsilon \Phi\iota\lambda\omega\nu\omicron\varsigma \eta \Phi\iota\lambda\omega\nu\iota \kappa\alpha\iota \upsilon\sigma\alpha \tau\omicron\iota\alpha\upsilon\tau\alpha$, $\sigma\upsilon\kappa \delta\nu\acute{o}\mu\alpha\tau\alpha \acute{\alpha}\lambda\lambda\grave{\alpha} \pi\iota\acute{\upsilon}\sigma\epsilon\iota\varsigma \delta\nu\acute{o}\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$. $\lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma \delta\acute{\epsilon} \epsilon\sigma\tau\iota\nu \alpha\upsilon\tau\omicron\upsilon \tau\grave{\alpha} \mu\grave{\epsilon}\nu \acute{\alpha}\lambda\lambda\alpha \kappa\alpha\tau\grave{\alpha} \tau\grave{\alpha} \alpha\upsilon\tau\acute{\alpha}$.

ت . ج . ٠ . ١٧٩ ب ١٢ - ١٤ : « فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك ، فليس يكون اسما ، لكن تصريفا من تصاريف الاسم . وحد الأسماء المصرفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تصرف بعينه » .

آخر : سقطت من طيبة بدرى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون .

لاحظ أنه لا يوجد في الترجمة العربية القديمة ما يقابل الجملة اليونانية : $\delta\tau\iota \dots \kappa\alpha\iota \mu\eta \delta\nu\acute{o}\varsigma$: مما يبرز رأى القائلين بحذفها .

كما أنه لا يوجد في الترجمة مقابل للتعبير اليوناني $\delta\tau\iota \delta\epsilon \Phi\iota\lambda\omega\nu\omicron\varsigma \eta \Phi\iota\lambda\omega\nu\iota$ وقد استعاض المترجم العربي عنه بما يؤدي المعنى بوضوح أكبر : « فأما الاسم إذا نصب أو خفض » . الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٢ : « والاسم قد يكون مائلا ، وقد يكون مستقيما » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينيا ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٩ : « ولذلك قال : إنه يكون أكثر إعراب الاسم المستقيم الرفع ، وأكثر إعراب الأسماء المسئلة النصب والخفض » . وقال : والأسماء المسئلة تسمى المصرفة ، لأن الاسم المستقيم من حيث هو الموضوع المد لأن يسند إليه صارتايتا ، وصارت الأسماء المأخوذة معه مصرفة » .

ابن باجة ، من كتاب العبارة ، ص ٣٦ - ٣٧ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤ ؟

والاسم الغير مصرف، وهو المسمى المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه،
كان صادقاً أو كاذباً، مثل قولنا: زيدٌ كان، أو زيدٌ وجد، بالرفع ^(١).
فهذا هو ما ذكره من حد الاسم، وأصنافه.

١ - مصرف : المصرف د // المستقيم : بالمستقيم د
٢ - صادقاً : صادق د // وجد : يوجد د

(١) أرسطو، ١٦ ب ٢ - ٥ : « ὅτι δὲ μετὰ τοῦ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται οὐκ ἄληθεύει ἢ ψεύδεται, τὸ δὲ ὄνομα ἀεὶ ὅλον Φιλωνός ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν· οὐδὲν γὰρ πῶ οὐτι ἀληθεύει οὐτι ψεύδεται. »
- ت. ع. ١٧٩ ب ١٤ - ١٥ : « إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى
الأسماء المصرفة - كان، أو يكون، أو هو الآن - لم تصدق ولم تكذب. والاسم إذا أضيف إليه
واحد من هذه كان أهدأ صادقاً أو كاذباً. ومثال ذلك: « فلان » بالخفض كان أو لم يكن. فان
هذا القول ليس هو بعد صادقاً ولا كاذباً. »

الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٤ : « وخاصة المسائل أنه إذا أضيف
إلى شيء من الكلم الوجودية لم يحصل منها قضية، ولم تصدق ولم تكذب، كقولنا: زيد كان أو يكون. »
ابن باجه، في كتاب باري أرمينيا، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٩ : « فان من خاصة المسائل
أنه متى أضيف إليه الكلم الوجودية لم يكن منه قول تام. »
ابن سينا، العبارة، تحقيق الخضيرى، ص ١٤ .

القول في الكلمة

والكلمة ، وهي التي تسمى عند العرب الفعل ، هي لفظ دال على معنى ، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده ، وذلك بالذات ^(١) .

- وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا ، لا خبرا عنه ، ومجمولا ، لا موضوعا .
- ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحصل على غيره ، وذلك إما بأن تكون بصفتها

٢ — وهي : سقطت من ف // عند : + نحوى ف
 ٣ — الأزمان : الأزمنة د ٣ — أوالحاضر أو المستقبل : أوالمستقبل أوالحاضر د
 ٥ — منه : عنها د

(١) أرسطو ، ١٦ ب ٦ — ٧ : οὗτο δὲ ἐστὶ τὸ προσσημαῖνον χρόνον, οὗ μέρος οὐδὲν σημαίνει χωρὶς, καὶ ἐστὶν .

ت . ج . ١٨٠ | ٢ — ٣ : « وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده » .

الفارابي ، العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ : « والكلمة لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، ويدل ببنائه ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى . والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينياس للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٤ : « وقد توجد معاني المقولات من حيث تلحقها نسبة محصلة بالماضي والمستقبل والحاضر ، فيدل عليها بلفظ يسمى الكلمة . فان معاني المقولات عامها وخاصها قد توجد داخلية في زمان محصل بالماضي والمستقبل والحاضر » .

المرجع نفسه ، ص ١٦ : « فلذلك نظم حد الكلمة ، أنه لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم وحده وب نفسه ويدل ببنائه ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى ، ويدل على موضوعه من غير تصريح ، ويدل على وجود المعنى لثي . خارج النفس في الزمان المحصل » .

تدل على المعنى المحمول ، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك حيث تكون خيرا بنفسها ، مثل قولك : زيد يصبح ، زيد يمشى ، وإما أن تكون بصفتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، إذا كان المحمول اسما من الأسماء ، مثل قولك : زيد يوجد حيوانا .

والمحمول الذى يدل على ارتباط بالموضوع : إما أن يكون مما يقال في موضوع ، وذلك إذا كان عرضا في الموضوع ، وإما أن يكون مما يقال على موضوع ، إذا كان المحمول جزءا من الموضوع .

وما زيد في حد الكلمة من أنها تدل — مع دلالتها على المعنى — على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذى به تقارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا : « يصبح » ، وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا : « صححة » وهو اسم ، وعلى الزمان الحاضر ، أو المستقبل الذى فيه توجد الصححة^(١) .

٧ — المحمول : الموضوع ل // الموضوع : المحمول ل
٩ — قولنا : سقطت من ف ١١ — فيه : سقطت من ل

== ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « قيل في التعليم الأول : وأما الكلمة فانها تدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراد » .
لاحظ أن جملة « قيل في التعليم الأول » قد حذف في طبعة الخضيرى ، مع أنها موجودة في كثير من المخطوطات . ولاحظ أيضا أن ابن سينا يرد هنا كلمات الترجمة العربية القديمة .

وقارن : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤١٤٥٧ وما بعده :

ῥῆμα δὲ φωνῆ συνθετὴ σημαντικὴ , μετὰ χρόνου , ἥς οὐδὲν μέρος σημαίνει καθ' αὐτό , . . . τὸ δὲ βαδίζει ἢ βεβάδιε προσσημαίνει τὸ μὲν τὸν παρόντα χρόνον τὸ δὲ τὸν παρεληλυθότα .

== ت . ح . طبعة بدوى ، ص ١١٢٨ : « أما الكلمة فهي صوت دال أو لفظ دال تدل — مع —

والكلمة أيضا منها محصلة ، ومنها غير محصلة . والمحصلة هي التي تدل على

== ما تدل عليه — على الزمان ، من أجزاءه لا يدل على انفراده ، كما يدل جزء من أجزاء الأسماء على انفراده . وذلك أن قولنا : « إنسان » أو « أبيض » ليس يدلان على الزمان . أما ذاك فعل الزمان الحاضر ، وأما هذا فعل الزمان الماضي » .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٧ = طبعة بدري ، ص ٢٣٦ .
(١) أرسطو ، ١٦ ب ٧ — ١١ : *ἀεὶ τῶν καθ' ἑτέρου λεγομένων σημείων* .
λέγω δ' ὅτι προσσημαίνει χρόνον , ὅλον υἰγιαία μὲν ὄνομα , τὸ δὲ υἰγιαίνει ὄημα ' προσσημαίνει γὰρ τὸ νῦν ὑπάρχειν . καὶ ἀεὶ τῶν καθ' ἑτέρου λεγομένων σημείον ἔστι , ὅλον τῶν καθ' ὑποκειμένου ἢ ἐν ὑποκειμένῳ .
= ت ، ح . ١٨٠ ٣ — ٨ : « وهو أبدا دليل ما يقال على غيره — ومعنى قول أنه < يدل > مع ما تدل عليه [تدل] على زمان هذا المعنى الذى أنا راصفه . أما قولنا صحة فاسم ، وأما قولنا صح ، إذا عيننا الآن ، فكلمة . وذلك أن هذه اللفظة تدل — مع ما تدل عليه — على أن الصحة قد وجدت للذى قيل فيه إنه صح في الزمان الحاضر . والكلمة دائما دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، أو ما يقال في الموضوع » .

وهو : وهي في طبعة بدري . غيره : غيرها في طبعة بدري .
لاحظ الخطأ الذى وقع في طبعة بولاك ، إذ نجد : « الذى قيل فيه » والصواب : الذى قيل فيه ، كما في مخطوط الأرزقانون وفي طبعة بدري ، ص ٦١ .
شرح الفارابي ، تحقيق كوثش ومارو ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال : كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع » .

فقوله : ما يقال في الموضوع يعنى به الأمراض من حيث هي أعراض في الشيء الموضوع لها . فان هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية ...
وقوله : ما يقال على الموضوع يعنى الجواهر الكلية وكليات الأمراض ، إذا حملت على أنواعها ... » .
ابن سينا ، المهارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « وفسر هذا في التعليل الأول ، فقيل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يقارن قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ، ولا تدل على زمان مقترن به .
وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان » .
المرجع نفسه ، ص ١٧ : « وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ تدل — مع ما تدل عليه — على زمان » .

المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى .

والغير محصلة هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير محصل وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل ، أسمى العدم الذى حد في كتاب المقولات . مثل قولنا : « لاصح » ، فإنه يدل على ما يدل عليه قولنا : « صححة » ،^(١)
وعلى زمان ذلك المعنى .^(٢)

٢ — ٣ — والغير محصلة ... ذلك المعنى : سقطت من د

٤ — مثل : سقطت من د

(١) أرسطو ، المقولات ، ١٢ | ٢٦ وما بعده : «στέρησις δὲ καὶ ἕξις λέγεται μέν περὶ ταυτὸν τι, οἷον ἡ ὄψις καὶ ἡ τυφλότης περὶ ὀφθαλμόν· καθόλου δὲ εἰπεῖν, ἐν ᾧ ἡ ἕξις πέφυκε γίνεσθαι, περὶ τοῦτο λέγεται ἐκότερον αὐτῶν.»

ت. ح . طبعة بدوى ، ص ٤١ — طبعة Bouyges ، ص ٩٧ : « فأما العدم والملكة فانهما يقالان في شيء واحد بعينه ، مثال ذلك : البصر والعسى في العين . وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ، ففيه يقال كل واحد منهما » .

قارن : ابن سينا ، المقولات ، تحقيق الأبي فتواقي والخضيري والدكتور الأهواني وسعيد زايد ، ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

(٢) أرسطو ، ١٦ ب ١٢ — ١٥ : «τὸ δὲ οὐκ ὑγιαίνει καὶ τὸ οὐ κάμνει οὐ θῆμα λέγω· προσσημαίνει μὲν γὰρ χρόνον καὶ ἀεὶ κατὰ τινος ὑπάρχει, τῆ δὲ διαφορῆ ὄνομα κεῖται· ἀλλ' ἔστω ἀόριστον θῆμα ὅτι ὁμοίως ἐφ' ὄτουσιν ὑπάρχει, καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος.»

ت. ح . ١٨٠ | ٨١ — ١٢ : « وأما قولنا « لاصح » أو قولنا « لا مرض » فست أمميه كلة . فانه وإن كان يدل — مع ما يدل عليه — على زمان ، وكان أيضا < دائما على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فلنعم كلة غير محصلة . وذلك أنها يقال على شيء ، من الأشياء موجودة أو غير موجودة على مثال واحد » .

والكلمة الغير محصلة هي نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق ، وموجود لها الخاصية المتقدمة للكلمة وهو أنها أبدا

١ - الغير محصلة : غير المحصلة ه

== وكان : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأورفانتون وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٧ ، سطر ١٤ . لكننا نجد « فكان » في طبعة بولاك ويدرى . لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني « αὐτὸν » .

> دالا < : غير موجودة لا في المخطوط ولا في شرح الفارابي ولا في طبعة بولاك ، وإنما هي إضافة من الدكتور بديرى .

على مثال واحد : ترجمة لكلمة δμῶδες في النص الأرسطى .

يقول الفارابي في شرحه ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٨ - ٣٩ ، في تعليقه على قول أرسطو : « وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد » : وقوله هذا فسره جل المفسرين على ظاهره ، فيقولون إن هذه الأصناف من الكلم تدل على أى شيء اتفق من الأمور، كان موجودا أو غير موجود ... وأما ما عندنا في ذلك فإنا نقول إن معنى هذا القول أن الاسم غير المحصل والكلمة غير المحصلة كل واحد منهما يدل على شيء ما من الأشياء ، موجبا كان أو سلبيا ، فهو على مثال واحد في الحالين جميعا ، أى في حال الإيجاب والسلب ، وإن ذلك المعنى الذى يدل عليه كل واحد من هذين غير المحصلين هو المدم الذى ذكره في كتاب المقولات ... » .

انظر هامش ١ ، ص ٣٠ ، قيامر .

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٧ - ٢٨ : « وقد قيل في التلميم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن معنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة ، حتى يكون قولنا : « لاصح » ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب « لاصح » قد يصدق على الموجود وغير الوجود ، فهذا مما يمنع منه في مباحث أخرى . وإن هذا كذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المصنوع من أمور مخالفة لدلالة لفظة « صح » حتى يكون « ماصح » يعنى به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت « ماصح » كان سديدا ، بل عدى أن الفرض في هذا أن اللفظة تصدق على المسمى الوجودى المضاد والمتوسط وعلى المسمى العدمى الذى لا يحصل له في نفسه . فقولنا : « ما أسود » يصدق على الشيء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط هادما ويصدق إذا كان حاما لونه كيف كان ويكون ، كما يقال : صار غير أسود » .

إنما تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره : إما حمل الشيء على الموضوع ،
أو في الموضوع ^(١) .

وإنما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة ، لأنها مشتقة من اسم غير محصل .
وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل
غير موجود .

والكلمة : منها الكلم المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها
بإطلاق . والكلمة الغير مصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الأمم على الزمان
الحاضر ، والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان
الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل ^(٢) .

٢ — أ : واما ف

٦ — الكلم : الكلمة د : سقطت من ف // غير : الغير د

٦ — ٧ — وهي المصرفة : سقطت من د لتكرير كلمة مصرفة .

٨ — المصرفة : + والمصرفة د

٩ — وهو الزمان ... والمستقبل : سقطت من د

(١) الفارابي ، شرح كتاب العبارة ، بتحقيق كونث وماور ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال :
كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع . فنقوله : ما يقال في الموضوع ، يعني به
الأعراض من حيث هي أعراض في الشيء الموضوع لها . فإن هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت
بموضوعاتها بالكلم الوجودية ... ونسوله : ما يقال على الموضوع ، يعني الجواهر الكلية وكليات
الأعراض ، إذا حملت على أنواعها » .

وقارن ترجمة Edghill ، ولا سيما قوله : Moreover a verb is always a sign
of something said of something else, i. e. of something either
= predicable of or present in some other thing .

وليس الزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب . وإنما الصيغة التي توجد
له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل ، مثل قولنا : يصبح ، ويمشي .

١ - وليس لزمان الحاضر : سقطت من د

٢ - مشتركة : مشترك د

= (٢) أرسطو ١٦٤٣ ، ١٦٥ - ١٨ : $\delta\mu\omega\lambda\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \theta\upsilon\gamma\alpha\iota\nu\epsilon\nu\ \eta\ \tau\omicron\ \theta\upsilon\gamma\alpha\iota\nu\epsilon\iota$: $\sigma\upsilon\ \theta\eta\mu\alpha$, $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \sigma\epsilon\tau\omega\sigma\iota\varsigma\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$: $\delta\iota\alpha\phi\epsilon\rho\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\upsilon\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$, $\theta\tau\iota\ \tau\omicron\ \mu\epsilon\nu\ \tau\omicron\nu\ \pi\alpha\rho\acute{o}\nu\tau\alpha\ \pi\rho\omicron\sigma\sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\epsilon\iota\ \chi\rho\acute{o}\nu\omicron\nu$, $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\nu\ \pi\acute{\epsilon}\rho\iota\tau\epsilon$.

= ع . ١٨٠ ، ١٢١ - ١٥ : « وعلى هذا المثال قولنا « صح » الذي يدل به على الزمان الماضي ،
أو « يصح » الذي يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة .
والفرق بين هذين وبين الكلمة : أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان
الذي حوله » .

به : سقطت في المرتين من شرح الفارابي ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ و ٢٠ .

الزمان الماضي : هذه هي القراءة التي نجدها في مخطوط الأورفانوس وفي شرح الفارابي ، تحقيق
كويتش ومارو ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ - ٢٠ . أما القراءة التي نجدها في طبعة بولاك : الزمان
الماضي « خطأ . ولا حاجة بنا إلى تصحيح بدرى ، ص ٦٢ : زمان الماضي .

من معنى كلمة $\sigma\epsilon\tau\omega\sigma\iota\varsigma$ ، انظر : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٧ ، ١٨ وما بعده .

ولاحظ أن قول المترجم العربي : الذي يدل به على الزمان الماضي والذي يدل به على الزمان
المستأنف ، لا مقابل له في الأصل اليوناني ، لأن لفظ $\theta\upsilon\gamma\alpha\iota\nu\epsilon$ يدل على الزمان الماضي و $\theta\upsilon\gamma\alpha\iota\nu\epsilon\iota$
تدل على المستقبل ، والفعل الدال على الحال (المضارع) هو $\theta\upsilon\gamma\alpha\iota\nu\epsilon\iota$ ، ولاحظ اختلاف النبرة accent
في المضارع والمستقبل .

ليس لكلمة ما أشبههما مقابل في النص اليوناني .

وقارن : الفارابي ، كتاب العمارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلمة أيضا قد
تكون مستقيمة ومائلة . فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل ، والمستقيمة هي الدالة على
الزمان الحاضر » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينيا ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ : « ولذلك سمى الكلمة
الماضية والمستقبله مائلة ، لأنها مائلة في الترتيب في النص من « الآن » إلى جهة » .

ولذلك قال نحو يومهم إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين
أو سوف ، فقالوا : سيصبح ، أو سيمشي^(١) .

والزمان الحاضر هو الزمان الذى يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه ،
مثل قولنا : هذه الساعة ، وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق ،
إذ كان هو الأعراف عند الجمهور ، وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضى
والمستقبل . فإن الماضى هو المتقدم لهذا الزمان ، والمستقبل هو المتأخر عنه .
وأما هل ما تخيله من الزمان الحاضر هو موجود هل نحو ما تخيله ، أو ليس بموجود ،
فذلك مما ليس يحتاج إليه فى هذا الموضوع .

-
- ١ - نحو يومهم : نحو يوم العرب ف
 - ٢ - أو : و ل
 - ٦ - فان الماضى ... والمستقبل : سقطت من د تكرير كلمة والمستقبل
 - // والمستقبل : + الذى د
 - ٧ - ما تخيله : ما يتخلوه ف : يتخليه د
 - ٨ - ما : ما د // ليس : + بموجود د // يحتاج : يحتاج د
-

(١) شرح الفارابى بتحقيق كوتش وماور ، ص ٤٠ - ٤٣ : « رسوم من الناس يتكررون أن
تكون كلمة تدل على الزمان الحاضر . فانهم يزعمون أنه لا يوجد زمان حاضر أصلا ، وأن الزمان هو
ماض أو مستقبل ... » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ - ١٨ : « والكلمة هى ما يسميها أصحاب النظر
فى لغة العرب « فعلا » . وقد كانت الكلمة فى الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل على الزمان على
الزمان الحاضر ، ثم إذا أراد أن يدل بهذا على الزمان الماضى أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل .
وأما العرب فلم يجرهم العادة بأفراد كلمة الحاضر ... فيقال : « إن زيدا يمشى » أى فى الحال ،
« ويمشى » أى فى الاستقبال . فاذا حارلوا زيادة البيان ، قالوا : « إن زيدا هو ذا يمشى » فافتضى
الحال ، أو قالوا : « سيمشى » أو « سوف يمشى » فافتضى الاستقبال ... وليس للحال شكل خاص . » .

والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في أنها إذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته ، كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعها السامع قنع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشيء بعد موجود ، أو غير موجود ، مثل قولنا : كان أو يكون . هذا إذا كانت هذه الكلم اخبارا بذاتها ؛ وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه ، كالحال في الحرف ، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع ، ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة^(١) ، وذلك يكون عند التصريح بها ، مثل قولك : زيد يوجد طالما ،

-
- ٢ — بذاته : لذاته د
٣ — الأتمة : الأتمة د
٥ — روابط : روابط د // بنفسه : في نفسه ل // كالحال في الحرف : كالحرف ف
٦ — التركيب دون فهم : سقطت من د
٧ — المركبة : المركب د
-

(١) أرسطر ، ٤ ، ١٦ ب ١٩ — ٢٥ : *Αὐτὰ μὲν οὖν καθ' ἑαυτὰ λεγόμενα* : *τὰ θήματα ὀνόματά ἐστι καὶ σημαίνει τι (ἴσθησι γὰρ ὁ λέγων τὴν διάνοιαν , καὶ ὁ ἀκούσας ἠρέμησεν) , ἀλλ' εἰ ἔστιν ἢ μὴ , οὐπω σημαίνει οὐδὲ γὰρ τὸ εἶναι ἢ μὴ εἶναι σημείον ἐστι τοῦ πράγματος , οὐδ' ἐὰν τὸ ὄν εἴπησιν αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ ψιλόν . αὐτὸ μὲν γὰρ οὐδέν ἐστι , προσ- σημαίνει δὲ σύνθεσιν τινα , ἣν ἄνευ τῶν συγκεκριμένων οὐκ ἔστι νοῆσαι .*

ت . ح . ٥ . ١٨٠ | ١٥١ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على انفرادها — فهي تجري مجرى الأسماء ، فتدل على شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإننا ولا لو قلنا : « كانت » أو « يكون » دلنا على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا لو قلنا : « ان » مجردا على حواله ، دلنا عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المترتبة » .

أوليس "يوجد" حالاً .

< هو > : سقطت من مخطوط الأورغانون .

فإننا : أشار الدكتور بدوى إلى أن هذه الكلمة أصلها في مخطوط الأورغانون : أن . ولكننا نجدها في طبعة بولاك : فإن ، وفي طبعة بدوى : فانه . غير أن القراءة الصحيحة : «فانا» واضحة في مخطوط الأورغانون وموجودة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٣ ، سطر ٢٢ .
إن (مجرد على حياله) : إنه في طبعة بدوى ، ولكن ذكر في هامش ٢ ، أن أصلها في المخطوط : إن ، وهي كذلك في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٣ ، سطر ٢٣ ، وص ٤٤ ، سطر ٢١ .
فإن مخطوط الأورغانون ، ١٨٠ | ١٩ : إن ، والقراءة واضحة جدا في المخطوط .
المركبة : المركبة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٤ ، سطر ٢ . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

فإن ترجمة Edghill :

Verbs in and by themselves are substantival and have significance, for he who uses such expressions arrests the hearer's mind, and fixes his attention; but they do not, as they stand, express any judgement, either positive or negative. For neither are 'to be' and 'not to be' and the participle 'being' significant of any fact, unless something is added; for they do not themselves indicate anything, but imply a copulation, of which we cannot form a conception apart from the things coupled .

فإن تعليق Edghill ، هامش ١ : The words 'to be' and 'not to be' are here regarded in their strictly copulative sense.

لاحظ أن τῶν δίδοντων تشير في ترجمة Edghill إلى السامع ، arrests the hearer's mind. ولا نستطيع أن نعين من تلخيص ابن رشد أو شرح ابن سينا إن كانت تشير إلى القائل أو السامع ، ولكن الترجمة العربية واضحة في أنها تشير إلى القائل . وهكذا فهمها الفارابي : انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٣ ، « يعني أن الناطق بالاسم أو بالكلمة وحدها دون شيء آخر ليس ينطبق بها إلا وقد وقف بذمته على معنى محصل ، فإذا سمعه من السامع والمخاطب — وإن لم يسمع منه لفظة أخرى — اكتفى به ، ولم يحتاج إلى زيادة تقرر بواحد منهما » .

فيكون الكلم صنفين : صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي تكون بذاتها
خبرا ، وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية .^(١)

١ - صنفين : صنفان د // الكلم : الكلمة د // بذاتها : بنفسها د ، ف
٢ - صنف : صنف د // الروابط : الرابط د

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلم منها وجودية ، ومنها
غير وجودية .

فالوجودية هي الكلمة التي تقرر بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده له ، وعلى
الزمان المحصل الذي فيه يوجد الاسم المحمول للوضوع ، كقولنا : زيد كان عادلا ، زيد يكون عادلا .
فتي اشتملت هذه الكلم روابط لم تكن محمولات بانفسها ، وإنما اشتملت محمولة ليصح بها حمل
غيرها . وربما اشتملت محمولات بانفسها فيحصل منها قضايا ، كقولنا : زيد وجد ، وزيد كان ،
إذا عني به « حدث وجوده » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ - ١٩ : « والكلمة
الوجودية منها ما تكون تامة ، ولذلك أدخل « ما » فقال : كلمة ما وجودية ، ليخصص التامة ،
لا التالفة ، فيكون على هذا اسم « زيد » في قولنا : زيد ضرب ، أو ضرب زيد ، مستقيا .
ابن باجة ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٨ : « وقال : « فالوجودية
هي الكلمة التي تقرر بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده ، وعلى الزمان المحصل الذي
فيه يوجد الاسم المحمول للوضوع » ، ليس معنى « يوجد » هنا الوجود الذي هو خارج الذهن ، بل
معناه : أن الكلمة التي تدل على الزمان المحصل ، تدل مع ذلك أن اسم المحمول محمول للوضوع ، وبالجملة
على الارتباط . « فيوجد » هنا ليست الرابطة ، بل هي دالة على الرابطة . وإنما قال : تقرر باسم
المحمول ، ولم يقل باسم الموضوع ، لأن الكلمة لا تكون رابطة إلا إذا كان المحمول اسما ، والموضوع
لا يكون أبدا إلا اسما .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ - ٢٩ : « والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات .
والكلمات الوجودية هي كقولنا ، صار ، بصير ، وكان ، يكون ، لا الدال على الكون مطلقا ، بل على
الكون شيئا لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعاني التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع
غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إليها .
والدليل على أن هذه ، أعني الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل : ماذا فعل
زيد ؟ فقيل : « صار » ، أو قيل : أين زيد ؟ فقيل : « في » ، لم يقض الذهن معها على شيء . »

فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية هاهنا وهي التي
تختلف القضايا باختلافها . وأما الحروف فهو يذكروها في كتاب الشعر .^(١)

— أفاض الفارابي في تعليقاته على الترجمة العربية فقال : شرح الفارابي ، تحقيق كوش ومارو ،
ص ٤٤ ، « فان المفسرين يجعلون هذا القول موصولا بقوله : إن الكلمة لا تدل على إيجاب أو سلب .
ويجعلونه حجة على أن الكلم لا تدل على إيجاب أو سلب . قالوا إن الكلم الوجودية لمسلم تكن تدل لا
على إيجاب ولا على سلب ، كانت الكلمة غير الوجودية أخرى أن لا تدل لا على إيجاب ولا على سلب ،
من قبل أن غير الوجودية إنما توجد فيها الوجودية بالقوة ...

وأما أنا فاني أرى أن الغموض والوضوح في أمر الوجود أنها دالة على إيجاب أو سلب ، أو غير
دالة مثلها في غير الوجودية إذا أخذت الوجودية محمولة بأنفسها وبدواتها ، لا لأجل غيرها . وأما
إذا أخذت محمولة لأجل غيرها ، كقولنا : يوجد ماشيا ، و يوجد حادلا ، فأمرها أغمض ... فلذلك
كان الأشبه عندي أن لا نجعل هذا حجة لذلك الأول ، ولكن نجعل القول إبانة عن قوة الكلمة الوجودية
من حيث هي وجودية ... »

قارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية بحسرى
الأسماء ، فان كل واحد منها ينطق به في تصور معناه . فان قائلا لو سأل : ماذا عمل زيد ؟ فقال :
مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التي لخبر . كما إذا
سئل فقيل : من في الدار ؟ فقال : زيد . وإن كان « زيد » و « يمشى » كل واحد منهما بافتراده
لا يدل على إيجاب وسلب »

(١) أرسطو ، فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٦١ — ١٠ : ἀσθηρόν δ' ἐστὶ φωνή :
ἀσθημος ἢ λόγου ἀσθηρὴν ἢ τέλος ἢ διορισμὸν δηλοῖ. [οἷον τὸ ἀμφὶ καὶ
τὸ περὶ καὶ τὰ ἄλλα . ἢ φωνὴ ἀσθημος , ἢ οὔτε καλύει οὔτε ποιεῖ φωνὴν
μίαν σημαντικὴν ἐκ πλειόνων φωνῶν] , πεφυκυῖα τίθεσθαι καὶ ἐπὶ τῶν
ἀσθηρων καὶ ἐπὶ τοῦ μέσου .

— ت . ح . (طبعة بدوى ، ١٢٧) : « وأما الواصلة فهي صوت مركب غير مدلول ، إما لا ابتداء
القول ، وإما لآثره ، أو حد ذلك بمنزلة فاء (ا) أو « من أجل » أو « إلا » . ويقال صوت
مركب غير مدلول الذى لا يمنع ولا يفعل الصوت الواحد المدلول الذى من شأنه أن يركب من أصوات
كثيرة ، وعلى الرزوم ، وعلى الوسط »

ابن سينا ، النجاة ١١٤ — ١٢ : « وأما الأداة فهي لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمن يصح
أن يوضع أو يحمل بعد أن يقرن باسم أو كلمة ، كقولنا : فى ، وعلى »

... ..

== الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ :
« والأداة لفظ يدل على معنى مفرد ، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، دون أن يقترن باسم أو كلمة ،
مثل : من ، وحل ، وما أشبه ذلك » ، المرجع نفسه ، ص ١٦ : « والأداة لا تكون محبرا ، ولا مخبرا
عنها وحدها ، وإنما تكون جزءا محمول ، أو جزءا لموضوع » .

ابن باجه ، في كتاب باري أرمينيا للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « وتلك الأمور
المضافة ألقاظ تدل عليها ، وهي الألقاظ التي تسمى الأدوات ، وتسمى حروف المعاني . وسميت أدوات
لأنها دالة على أمور إذا أخذت في المعاني تصرفت بها المعاني بحسب ما يقصد بها ، فلا تصرف المعاني
إلا بأحد هذه الأمور مضافة إليها ، فسميت أدوات لأنها إذا أخذت فيها تصرفت بحسب الفرض فيها .
وسميت حروف المعاني لأنها معان بها تصرف هذه » .

ابن باجه ، المرجع نفسه ، ص ١٧ : « ولما كان هذا المعنى مضافا بذاته ، قيل في حده إنه
لا يمكن أن يفهم وحده وب نفسه ، بل إنما يفهم إذا قرئ باسم ، أو بكلمة ، أو بهما جميعا ، بأنه
مضاف إليهما » .

السوى ، البصائر النصيرية ، ٤٨ : « وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى
يتمثل ، بل على نسبة بين ممتيزين لا تعقل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينها ، مثل : من ، وفي ، وحل ،
ولا ، ولذلك إذا قيل : خرجت من ، لم يكن اللفظ دالا لدلالته المطلوبة ما لم يقبل : من الدار ،
أو ما أشبهه » .

الكلام في القول

والقول هو لفظ دال ، الواحد من أجزائه الأول ، أى البسيطة ، قد يدل على انفراده ، على جهة الفهم والتصوير ، لا على جهة الإيجاب أو السلب^(١) ، مثل قوله : الإنسان حيوان . فإن لفظ « الإنسان » الذى هو جزء أول من هذا القول يدل

٢ — دال : يقال على معنى د // أى البسيطة : سقطت من ف
٣ — على جهة الفهم أو السلب [والسبب د] : من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب ف ٤ — (لفظ) الإنسان ، الحيوان د

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ٢٦ — ٢٨ : λόγος δὲ ἔστι φωνῆ σημαντικῆ κατὰ συνθήκην , ἥς τῶν μερῶν τι σημαντικὸν ἔστι χωρισμένον , ὡς φάσις ἀλλ' οὐχ ὡς κατάρασις ἢ ἀπόρασις .
— ت . ع . ١٨٠ ب ٢ — ٣ : « وأما القول فهو لفظ دال ، الواحد من أجزائه قد يدل — على انفراده — على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب » .

لاحظ أنه لا يوجد فى الترجمة العربية ما يقابل الكلمات ἀπόρασις , κατὰ συνθήκην .
الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « والقول لفظ مركب دال على جملة معنى ، وجزؤه دال بذاته ، لا بالعرض ، على جزء ذلك المعنى . وإنما قيل فيه جزء دال على جزء ذلك المعنى ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذى يدل على معنى مفرد ، كقولنا : « عهد الملك » الذى هو لقب لشخص » .
أرسطو ، من فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٢٣ وما بعده : λόγος δὲ φωνῆ συνθετῆ σημαντικῆ , ἥς ἔνια μέρη καθ' αὐτὰ σημαίνει τι . . .
ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٠ : « وأما القول فهو اللفظ المؤلف ، وهو اللفظ الذى قد يدل بجزءه على الاتق . راد دلالة اللفظ ، أى المنظمة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدل على إيجاب وسلب . فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ . فان قولنا : الإنسان كاتب ، قول ... وليس كالمقطع من لفظة « الإنسان » ، فإنه لا يدل أصلا من حيث هو جزء منه . وأما اللفظ المركب فى المسوح كعبد الله فلا يدل بجزء منه أيضا بذاته ، من حيث هو جزء منه ، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر ، فليس يدل بها الآن بذاته ، بل بالعرض » .

على شيء مفرد . وكذلك لفظ « الحيوان » الذى هو الجزء الثانى من هذا القول^(١) .
وهذا الذى أخذ فى حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على
معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول الاسم .

فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه - وهو المقطع - على شيء أصلاً .
والاسم المركب أيضاً ليس يدل الجزء منه على شيء إلا بالعرض ، مثل أن يمرض
لإنسان اسمه « عبد الملك » أن يكون غيباً ملكاً^(٢) .

والقول إنما يدل على طريق التواطؤ ، لا بالطبع ، ولا على طريق أن لكل
معنى مركب لفظاً مركباً يدل عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة فى لفظ
آخر غيره ، كما لا يوجد فعل الآلة فى غير الآلة^(٣) .

- ١ - مفرد : + لا على جهة أن ذلك الشيء موجود غير موجود ف + على جهة التصور
لا على أن ذلك الشيء موجود أو غير موجودا د // الجزء الثانى : الخبر والثانى د
٢ - يدل : + على افتراءه د ٣ - مفرد : مفرده د ٥ - يمرض : يفرض د
٦ - لانسان : الانسان د // ملك : للملك د
٨ - يدل عليه : بما كرهه د // بالطبع : + ويدل عليه د
// (من) غير : سقطت ن د

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ٢٨ - ٣٠ : ἔμγω δέ, οἷον ἀνθρώπος σημαίνει :
λέν τι, ἀλλ' οὐκ ὅτι ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν· ἀλλ' ἔσται κατὰρσις ἢ
ἀπόρσις, εἶν τι προστεθῆ.

ت . ح . ٥ . ١٨٠ ب ٣ - ٥ : « وأخى بذلك أن قول : « إنسان » مثلا قد يدل على شيء .
لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً ، إن أضيف إليه شيء آخر .
(٢) انظر ص ١٨ ، هامش ١ .

(٣) أرسطو ، ٤ ، ١٧ ب ١ - ٢ : ἔστι δὲ λόγος ἴσως μὲν σημαντικός, οὐκ
ὡς ὄργανον δέ, ἀλλ' ὡς προεῖρηται, κατὰ συνθήκην .

ت . ح . ٥ . ١٨٠ ب ٧ - ٨ : « وكل قول قدال ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا ، على
طريق المواطأة » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٠ : « والقول أيضا حكمه حكم الألفاظ المفردة
فى أنه لا يدل ، من حيث هو قول ، إلا بالتواطؤ » .

تارن ترجمة Edghill :

Every sentence has meaning, not as being the natural means
by which a physical faculty is realised, but, as we have said,
by convention .

فإن قوما يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم آخرون يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا ، لا اختيار تركيب وضعى ، ولا اختيار تركيب طبيعى ، وهو رأى من يرى أن هاهنا تركيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى .

والقول : منه تام ، ومنه غير تام .

والتام : منه الجازم ، ومنه غير الجازم ، مثل الأمر والنهى ^(١) .

٢ - وضعى : وصفى د ٣ - تركيب : تركيبا د

٤ - معنى معنى : معنى د : + وقد يمكن أن يقال إنما قال أرسطو في حد الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوت أن قيل أن اللفظ الذى يشترك فيه

الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم وهذا هو الصحيح ف

٥ - والقول : القول د

(١) يوجد فى أمل ورقة ١٧٩ إلى اليسار فى خطوط الأروغاثون تعليق طريف هذا نصه : « أصناف الأفعال على رأى أمتيوس أربعة : المتضرع ، والسائل ، والأمر ، والجازم . ويقول إن النداء ليس هو صنفا من أصناف القول ، لكنه جزء من أجزائه ، لأنه يستعمل فى جميع أصناف القول . ويبين أنه ليس بقول هكذا : كل قول مؤلف من اسم وطلب . والنداء ليس هو مؤلفا من < اسم > وكلمة . فليس هو إذا قولاً » .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول منه تام ، ومنه غير تام . والقول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم ، وأمر ، وتضرع ، وطلب ، ونداء ... والأمر والتضرع والطلب أشكلها فى العربية واحدة ، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له » . ابن باجه ، فى كتاب بارى أرميقاس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٠ : « والقول التام هو القول المؤلف نحو غرض مقصود ، طوله وقصره بحسب طول الفرض المقصود . وهو قسبان : إما أن يفيد به القائل غرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل غرضا مقصودا ... والكلم الذى يقصد به أن يستفيد القائل والمخاطب أمرا يتقدم أربعة أقسام : نداء ، وأمر ، وتضرع ، وطلب ... وإنما تختلف منه الثلاثة بحسب القائل والمقول له ، كما قال » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ .

والقصد ها هنا إنما هو التكلم في القول الجازم . وأما ما عداه من الأقاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر ، كما أن أصناف الأقاويل الغير تامة ، وهي الحدود والرسوم ، يتكلم فيها في كتاب البرهان . والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق أو الكذب^(٢) .

وهو صنفان : بسيط ومركب .

والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد ، لا من محمول أكثر

٦ — المركب : مركب ف

(١) أرسطو ، ١١٧٤٤ : ٧ — « οἱ μὲν οὖν ἄλλοι ἀπεισθώσαν' δημοτικῆς ἡ ἀποφαντικῆς τῆς νῦν θεωρίας γὰρ ἢ ποιητικῆς οὐκισιτέρα ἢ σκέψις' ὁ δὲ ἀποφαντικὸς τῆς νῦν θεωρίας » . ت . ح . ١٨٠ ب ١١ — ١٣ : « فأما سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر » . أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٦ ب ١١ وما بعده = ت . ح . طبعة يدوي ، ص ٥٤ . قارن كذلك : المرجع نفسه ، ص ١٢٥ .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضير ، ص ٣٢ : « والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر » .

(٢) أرسطو ، ١١٧٤٤ : ٢ — « ἀποφαντικὸς δὲ οὐ πᾶς, ἀλλ' ἐν τῷ ἀληθεύειν ἢ ψεύδεσθαι υπάρχει. οὐκ ἐν ἅπασιν δὲ υπάρχει, οἷον ἢ εὐχὴ λόγος μὲν, ἀλλ' οὔτε ἀληθὴς οὔτε ψευδής. »

ت . ح . ١٨٠ ب ٨ — ١١ : « وليس كل قول جازم . وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب . وليس ذلك بوجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب » .

بجازم : هذه هي قراءة مخطوط الأورفانتون . أما القراءة : بجازم ، فنجدها في طبعة يدوي ، كما نجدها في شرح الفارابي ، ص ٥١ ، سطر ٩ .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب ، وهو مركب من محمول وموضوع » .

- من واحد وموضوع أكثر من واحد . وهذا نومان : النوع الأول المتقدم الإيجاب ، والثاني المتأخر السلب .
والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد . وكذلك المحمول .
ويكون القول الجازم كثيراً متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة ، أو الموضوع ، أو كلاهما .
والقول المركب يكون واحداً برباط يربطه ^(١) ، ويكون كثيراً إذا لم يكن له رباط يربطه .

- ١ - (أكثر) من : + موضوع د // المقدم : المقدم د
٢ - السلب : + والمركب هو المركب من قولين بسيطين د : + وقد يقال في القول إنه واحد إذا كان حداً لشيء واحد مثل قولنا في الإنسان : حيوان ناطق . إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له في هذا الكتاب ف
٥ - القول الجازم : سقطت من ل : + أيضا ف // يدل فيه : فيه يدل ف

- (١) أرسطو ، ١٧٤٥ ، ٨ - ٩ : ἔστι δὲ εἰς πρῶτος λόγος ἀποφαντικός ، εἴτα ἀπόφασις ὅτι δ' ἄλλοι πάντες συνδέσμων εἰς .
- ت . ع . ١٨٠ ب ١٣ - ١٥ : « إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . وأما سائر الأناويل كلها فلأنما تصير واحداً برباط يربطها .
ابن سينا ، العبارة ، ٣٤ : « وأما الإيجاب فهو وجودى مستثنى عن أن يعرف بالسلب ، فيكون السالب بعد الموجب » .

تارن : أرسطو ، البرهان ، ١ ، ٢٥ ، ٨٦ ب ٣٣ - ٣٦ : ἡ δὲ καταφατικὴ τῆς ἀποφατικῆς προτέρα καὶ γνωριμωτέρα (διὰ γὰρ τὴν κατάφασιν ἡ ἀπόφασις γνώριμος ، καὶ προτέρα ἡ κατάφασις ، ὥσπερ καὶ τὸ εἶναι τοῦ μὴ εἶναι) .

- ت . ع . طهبة يدوى ، ص ٣٩٣ : « وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) » .

فلذلك كل قول إما أن يكون واحداً أو كثيراً . فإن كان واحداً

١ — قول ، + أفضى من البسيط والمركب د

ابن سينا ، العبارة ، ٣٦ : « وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب ، حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أشرف ، وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه » .

أرسطو ، مابعد الطبيعة ، ١٠٠٨ | ١٦ — ١٨

شرح الفارابي ، ص ٥٥ : « وقوله : فأما سائر الأقاويل كلها وإنما تصير واحداً برابط يربطها ، فإن معناه عندي : سائر الأقاويل الخازمة التي هي شرطية . . . وقد يحصل أن يكون الأمر على ما يقوله كثير من المفسرين وهو أن يؤخذ قوله : سائر الأقاويل ، أنه أراد به الأقاويل الخازمة كلها ، كانت شرطية أو غير شرطية » .

فانن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٨ :

The primary formal division of judgements is into affirmative and negative. Affirmation and negation are for the most part treated as co-ordinate, but occasionally affirmation is described as prior to negation. Aristotle does not mean that it is, psychologically prior. Negation is not the rejection of a previous affirmation. It is the rejection of a suggested connexion,

شرح الفارابي ، تحقيق كوثش ومارو ، ص ٥٣ : « يعني بالواحد الذي محموله معنى واحد ، وموضوعه معنى واحد . ويعني بالأول المتقدم لسائر الأقوال كلها في البساطة وقلة الأجزاء . والمتقدم في الكمال هو الإيجاب ثم من بعده السلب . وإنما جعل الإيجاب متقدماً للسلب لأن السلب أكثر ألفاظاً من الإيجاب ، وذلك لزيادة حرف السلب فيه ، وهو قولنا : « لا » أو « ليس » . وأيضاً فإن الإيجاب يفيد معرفة أكثر من المعرفة التي يفيدها السلب . فإن الإيجاب يعرفنا ما هو الشيء وجوهره ، والسلب يعرفنا ما ليس هو الشيء وما هو خارج عن جوهره . وأيضاً فإن البراهين أكثرها من مقدمات موجبة تنتج نتائج موجبة . والسلب يوجد في البراهين أقل ذلك ، فلذلك صار الإيجاب أقدم من السلب » . المرجع نفسه ، ص ٤٤ : « ويلبى أن تعلم أن الأقاويل التي تصير واحدة بأنحاء كثيرة . . . » . وقد حدد الفارابي ، ص ٥٤ ، ٥٥ : ثمانية طرق . المرجع نفسه ، ص ٥٥ : « وقوله : القول الواحد الأول الخازم وهو الإيجاب يعني به القول الذي لا ينقسم إلى أقاويل ، فالأول منه هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . فإن هذين ليس ينقسمان إلى أقاويل ، إذ كان معنى المحمول في كل واحد منهما معنى واحداً . ومعنى الموضوع في كل واحد منهما معنى واحداً » .

فإما أن يكون واحداً من قبل أن الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد .
وإما أن يكون واحداً من قبل الرباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها
أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ، مثل المقاييس الشرطية والجملية . فإن
الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي ، مثل قولنا : إن كانت
الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين
وهو قولنا : الشمس طالعة ، والنهار موجود ، قولاً واحداً^(١) .

-
- ١ - فيه : سقطت من د // (معنى) واحد : + كما في أو البسط د
٢ - قول : سقطت من د
٢ - ٣ - وأما أن يكون . . . موضوع واحد : سقطت من ف لتكرير كلمة واحد
٣ - المقاييس : مقاييس د
٦ - واحداً : + وأما في الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا إن
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإنما هي التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس
طالعة والنهار موجود قولاً د
-

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٩ : « والفضية الشرطية تكون
واحدة إذا كانت من حملتين ، كل واحدة منها جملة واحدة ، وربطنا بشرطة واحدة » .
ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٥ : « والفضية الشرطية تكون
واحدة إذا كانت من حملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة وربطت بشرطة واحدة . معنى قوله
بشرطة واحدة أن يكون فيها حرف واحد ، مثل أن نقول : إن كان المطر ، ابتل الأرض » .
ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٣ - ٣٤ : « وأما الشرطيات فهي بالحقيقة نضاً كثيرة ، لافضية
واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لم يخلق المقدم من فصلتها ، أو فصولها ، حرفه ،
بفعله غير صادق ولا كاذب ، كما خلق « إن كان » بقولنا : « الشمس طالعة » ، وكما خلقت لفظة
« إما » بالمثل الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يتعرف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر
بعد ما هو في نفسه بحيث لو اقررد كان صادقا أو كاذبا ، وإذا ألحق به الآخر تم الكلام كانت الجملة
صادقة أو كاذبة ، لا المقدم وحده » .

وأما الجملة فهى واحدة بالرباط الذى هو الحد الأوسط ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جسم ، على ما سيأتى بعد^(١) .

وإن كان القول كثيراً ، فإما أن يكون كثيراً من قبل أن المحمول فيه ، أو الموضوع ، أو كليهما يدلان على معان كثيرة ، وإما من قبل أنه ليس لها رباط يربطهما^(٢) .

٢ — بعد : سقطت من د

٣ — • — أن المحمول فيه ... يربطها : سقطت من د

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والقضية الجملة إنما تكون واحدة إذا كان محمولها واحداً بالمعنى ، لا بالاسم ، وموضوعها واحداً أيضاً فى المعنى ، لا فى الاسم . وتكون كثيرة بأن تكون محمولاتها معانى كثيرة ، أو موضوعاتها معانى كثيرة » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٧ — ٣٨ : « القضية الجملة تم بأكثر من ثلاثة : فلأنها تم بمعنى الموضوع ، ومعنى المحمول ، وبنسبة بينهما » .

ابن سينا ، عمود الحكمة ، ص ٤ : « والقضية الجملة : هى التى يحكم فيها بوجود شئ هو المحمول ، لشئ هو الموضوع ، أو بعده : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، والأول يسمى إيجابياً ، والثانى يسمى سلباً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧ ، ١٥ | ١٧ — ١٧ : $\xi\sigma\tau\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\iota\varsigma\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma\ \alpha\pi\omicron\upsilon\alpha\pi\alpha\tau\iota\kappa\omicron\varsigma\ \eta\ \delta\ \epsilon\upsilon\ \delta\eta\lambda\omega\tilde{\nu}\ \eta\ \delta\ \sigma\upsilon\nu\delta\acute{\epsilon}\sigma\mu\omega\ \epsilon\iota\varsigma\ ,\ \pi\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\ \delta\epsilon\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \epsilon\upsilon\ \eta\ \omicron\iota\ \alpha\sigma\iota\tilde{\nu}\delta\epsilon\tau\omicron\iota.$ = ت . ج . • ١٨٠ ب ٢٠ — ١٨١ أ ٢١ : « فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد ، أو كان بالرباط واحداً ، ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ، أو لم يكن مرتبطاً » .
أو (لم يكن مرتبطاً) : ولم يكن مرتبطاً فى طبعة بدرى . ولكن القراءة واضحة فى المخطوط ، وهى القراءة الصحيحة ، إذ أن « أو » يقابلها فى النص اليونانى $\eta\ \delta$.

شرح الفارابى ، ص ٥٨ : « يريد أن معنى الواحد فى القول الجازم هو أحد هذين المعنيين . أما فى الجازم الحسى البسيط فأن يكون محموله معنى واحداً ، وموضوعه معنى واحداً . وأما فى الجازم الشرطى فأن تكون الشرطة تربط أحد القولين بالآخر . ويكون القول الجازم كثيراً متى كان محموله أو موضوعه دالاً على معان كثيرة ، أو أن تكون أقاويل كثيرة ليست مرتبطة بمجرد الشرطة » .

وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط
المحمول بالموضوع^(١).

- ١ — وكل قول في : سقطت من د
// فهو مركب من اسم وكلمة : فلا بد من كلمة أخرى فلا ف
٢ — المحمول : للمحمول د

(١) أرسطو، ص ١٧٤، ٩١ — ١٢ : ἀνάγκη δὲ πάντα λόγον ἀποφαντικὸν ἐκ ῥήματος εἶναι ἢ πτώσεως ῥήματος· καὶ γὰρ ὁ τοῦ ἀνθρώπου λόγος, εἰ μὴ τὸ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται ἢ τι τοιοῦτον προστεθῆ, οὐπω λόγος ἀποφαντικός.

ت . ع . ١٨٠ ب ١٥ — ١٨ : « وقد يجب ضرورة في كل قول جازم أن يكون جازما من كلمة أو من تصريح من تصارييف كلمة . وذلك أن قول . الإنسان ، مالم يستثن معه أنه الآن ، أركان ، أو يكون ، أو هي . من نظائر هذه ، فليس هو بعد جازما » .

قارن ترجمة Edghill : Every proposition must contain a verb or the tense of a verb . The phrase which defines the species ' man' , if no verb in present , past , or future time be added , is not a proposition .

ابن سينا العبارة ، ص ٣٧ : « وكل قول جازم ، كان حلييا أو شرطيا ، فانه مفتقر في لنة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يحصل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير الممين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة » .

شرح الفارابي ، ص ٥٥ — ٥٦ : « يعرف بهذا القول الشيء الذي به يلتزم القول الجازم لأجله يصير المحمول بالفعل محمولا على موضوع . فإنه مالم يكن شيء ما يربط الشيء بالشيء لم يصير أحدهما محمولا والآخر موضوعا . فأخبر أن الذي يربط بين الشئين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة أو كلمة مصرفة . وبشبه أن يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليس له مدخل مع أن يصير القول به جازما فذلك لا فرق إذا بين أن يكون الدال على الوجود كلمة أو امما وإلا فإن كان للزمان مدخل كما يظنه كثير من المفسرين ، فكيف تكون الأفعال الجازمة في الأمور الضرورية والتي ليس يمكن أن تكون في الزمان » .

شرح الفارابي ، ص ٤٦ — ٤٨ : « وكيف قال أرسطو ليس إنه ليس يكون قول جازم خلوا من كلمة . ويشبه إذا أن يكون أرسطو ليس لم يأخذ في كتابه هذا من القضايا إلا ما كان محمولا مرتبلا بموضوعها بكلم دون قولنا : أون [ὄν] أو موجود من قبل أنه إنما أخذ منها الأعراف . والأعراف هي هذه ، وهي التي إنما ترتبط بكلم . ومع ذلك فكيف تصح القضايا في الأشياء التي ليست في زمان أصلا ، وفي الأشياء الضرورية . . . » .

وذلك أن القول الجازم الذى الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة ، تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك إما بالفعل مصرحا به ، كما يوجد الأمر فيما هذا لسان العرب ، وإما بالقوة ومضمرا كما يوجد الأمر فى الأكثر فى لسان العرب .

- فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان : موضوع ، ومحمول ، ونسبة تربط بين المحمول والموضوع ، وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألقاظ : لفظ يدل على الموضوع ، ولفظ يدل على المحمول ، ولفظ يدل على النسبة .

- واللفظ الذى يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه فى الزمان الماضى أو المستقبل أو الحال ، كقولك : زيد يوجد الآن عالما ، أو زيد وجد عالما ، أو زيد سيوجد عالما . وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان ، وهذا هو الحمل الضرورى ، وذلك مثل قول القائل : المثلث موجود زواياه مساوية لثلاثين .

وليس فى لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط ، وهو موجود فى سائر الألسنة ، وأقرب الألقاظ شباها بها فى لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ « هو »

-
- ٢ - بالفعل : يفعل ل
٣ - مصرحا : ومصرحا ل : مصرح د ٣-٤ - فيما هذا لسان العرب ... كما يوجد الأمر : سقطت من د لتكرير كلمة كما يوجد الأمر ٤ - فى (لسان) : من ل
٥ - هاهنا : هما د // ثلاثة : ثلاث د
٥ - ٦ - المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول د ٦ - وجب : + ضرورة د // هاهنا : هما د
٨ - الذى : القى د // دل : سقطت من د // ارتباطه : ارتباط د
٩ - أر : و ف // أر : و ف
٩ - ١٠ - أر زيد وجد عالما : سقطت من د ١٠ - وربما : أو ربما د
١١ - الحمل : الجمل د
١٤ - الألقاظ : ألقاظ د // ما يدل عليه : سقطت من د

في مثل قولنا : زيد هو حيوان ، أو « موجود » في مثل قولنا : زيد موجود
حيواناً^(١) .

والاسم والكلمة ليس تصدق ولا تكذب . وأما القول فإنه الذي يصدق
أو يكذب . والقول الذي يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم .
والحكم البسيط : يشبه الإيجاب منه حمل شيء على شيء ، والسلب اتراح
شيء من شيء . والمؤلف من هذا هو القول المركب .

وقد يرسم أيضاً الحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشيء موجود ، أو غير
موجود ، وذلك إما في الزمان الماضي ، وإما في المستقبل ، وإما في الحاضر ،
وإما بإطلاق^(٢) .

٣ - تصدق : يصدق ف // تكذب : كذب ف // وأما : فأما د
٥ - البسيط : + منه من موجب وسالب الموجب د // حمل : جعل ف
٦ - المؤلف : المركب ل - ٧ - موجود : موجودا د

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٧ : « فإن لفظة « يوجد » ، ولفظة « هو » ليست داخلية على أنها
بضمها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للوضوع . وأما لفظة « يوجد » فتدل على وجود المحمول
للوضوع في زمان مستقبل ، وأما لفظة « هو » فتدل على وجود المحمول للوضوع مطلقاً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤٥ ، ٢٠١ - ٢٤ : « τούτων δὲ ἢ μὲν ἀπλήθῃ ἐστὶν ἀπόφασις ، ὡς οἱ χρόνοι διήρηνται . οἷον λόγος τις
ἤδη σύνθετος . ἔστι δὲ ἢ ἀπλήθῃ ἀπόφανσις φωνὴ σημαντικὴ περὶ τοῦ .
τ. ١٨١ - ٤ : « وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فهبئذ لا يساع شيء .
على شيء ، أو اتراح شيء من شيء . والمؤلف من هذه فهبئذ القول الذي قد صار مركباً .
والحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمتنا للأزمان » .

قسمتنا للأزمان : نسبة الأزمان في طيبة بدوى . وفي شرح الفارابي ، ص ٥٩ ، سطر ١٥ ،
قسمتنا للأزمان . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون
فوق كلمة « هذه » الأولى كتب في مخطوط الأورفانون : يعنى من الأسماء والكلم ، وفوق كلمة
« هذه » الثانية كتب يعنى من الأحكام البسيطة .

وأما الإيجاب فإنه الحكم بإثبات شيء لشيء ، والسلب هو الحكم بنفي شيء
عن شيء .^(١)

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤١ — ٤٢ : « رهاهنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ
فقط ومن غير دلالة لإيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل
إيقاع أحدهما على الآخر ، أو نزع من الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ، كذا قيل
في التعليل الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن معنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحمل فقط ، فيكون
النزع هو السلب الذي للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطي ،
ويصلح أن يعنى به القياسي ، ويصلح أن يعنى به كلاهما .

والوجه الثاني : أن معنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والنزاع... لكن أظهر الوجود هو الوجه الأول .
ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٢ : « فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على أن شيئاً موجوداً لشيء ،
أوليس موجوداً له » .

شرح الفارابي ، ص ٥٩ : « فهذا أحد الحكم البسيط على ما يقوله المقصرون ، وزعموا أنه حده
في هذا الباب بثلاثة حدود : أحدها أن الجازم هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب . والثاني : أن
الحكم البسيط هو بمنزلة إيقاع شيء على شيء ، أو نزع شيء من شيء . والثالث : أن الحكم البسيط لفظ
دال على أن الشيء موجود ، أو غير موجود على حسب قسمتنا للزمان ، يريد في أحد الأزمان الثلاثة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ : *κατάφασις δὲ ἐστὶν ἀπόφασις* ، *τινος κατὰ τινος . ἀποφασις δὲ ἐστὶν ἀπόφασις τινος ἀπὸ τινος .*

— ت . ج . ١٠١ ، ١٨١ : « وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ، والسلب هو الحكم بنفي
شيء عن شيء » .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٠ — ٣١ : « إن السلب هو
أعم صدقاً من غير المحصل ، لأن السلب يشمل على رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه ، وعما ليس شأنه أن
يوجد فيه » . المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

ابن سينا ، العبارة ، ٤٢ — ٤٣ : « والإيجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر ، والسلب
هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر ، وليس ما ترجم به التعليل الأول ، فقيل : إن السلب حكم بنفي شيء
عن شيء بشيء . فإن النفي والسلب واحد ، فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء من شيء ،
أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، إذا قيل : لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى معنى
عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع للتفسير ما وضع له النفي بوجه ، ولا هو الاصطلاح
العام ، بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء » .

ما ترجم به : في طيبة الخضيرى ، ص ٤٢ — ٤٣ : ما ترجم به ، وهو خطأ .

لاحظ أن هنا دليلاً ساطعاً على أن ابن سينا كان يستخدم ترجمة لإصحن بن حنين التي وصلت إلينا .

ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس أنه موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود، وذلك إما حكما مطلقا، وإما في أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل، فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلبه سالب، وفي كل ما سلبه سالب أن يوجبه موجب^(١).

١ - أن : بان د

٢ - موجود خارج... هو: سقطت من د // (موجودا) خارج النفس: سقطت من ل

٦ - سلبه : سالبه د : يسلبه ل

(١) أرسطو، ٦، ١٧، ٢٦ - ٣١ : *ἐπι δὲ ἔστι καὶ τὸ ὑπάρχον ἀποφαίνεσθαι ὡς μὴ ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς μὴ ὑπάρχον*، καὶ περὶ τοὺς ἑκτὸς δὲ τοῦ ὁ κατέρησέ τις ἀπορηῆσαι καὶ ὁ ἀπέρησέ τις καταρηῆσαι.

ت. ح. ١٨١ | ١١ - ١٥ : « وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس بموجود، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود، وعلى ما هو موجود بأنه موجود، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود، وفي الأزمان أيضا الخارجية من الزمان الذي هو الآن، قد يمكن مثل ذلك - فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب، وفي كل ما سلبه أن يوجب » .

وفي (الأزمان) : كتب فوقها : وعلى ، في مخطوط الأورفانون .

وهي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

« من » : غير موجودة في طبعة بولالك ، ولكنها ضرورية ليتم المعنى . والقراءة واضحة جدا في مخطوط الأورفانون . ونجد في طبعة بدوي : « عن < وهو سهو ، فلا ضرورة للأقواس ولا لتغيير من إلى عن . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومازو ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣ : « ولما كان كل ما يوجبه موجب فقير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فقير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانا ، أو غير زمانا » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فكل إيجاب سلب يقابله ، ولكل سلب إيجاب يقابله ،
وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس ، لا خارج النفس . فإنه
ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ، ولا للأشياء
المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها ، لكن النظر في الإيجاب والسلب
هو من حيث هما في النفس .

والسلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول
فيهما واحداً من جميع الجهات ، وكذلك المعنى الموضوع .^(١) وأما متى لم يكن واحداً
إما من قبل اشتراك الاسم ، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب

١ - فكل : سقطت من د	// سلب : سلب د
٣ - سلب : سالب د	// يقابلها : يقابلها د
٤ - يقابلها : يقابلها د	// النظر : الطر د
٦ - في الحقيقة : بالحقيقة ف	// المعنى : + كان د : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ ، ٣٠ - ٣٧ : *διστε δῆλον ὅτι πάση κατάφασει ἔστιν ἀπόφασις ἀντικειμένη καὶ πάση ἀποφάσει κατάφασις . καὶ ἔστω ἀντίφασις τοῦτο , κατάφασις καὶ ἀπόφασις αἱ ἀντικείμεναι . λέγω δὲ ἀντικεῖσθαι τὴν τοῦ αὐτοῦ κατὰ τοῦ αὐτοῦ , μὴ δμωνύμως δὲ καὶ ὅσα ἄλλα . τούτων προσδιοριζόμεθα πρὸς τὰς σοφιστικὰς ἐνοχλήσεις .*

ت . ع . ١٨١ | ١٥ - ١٨ : « فن البين إذا أن لكل إيجاب سلبا قبالة ، ولكل سلب إيجابا قبالة . فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجابا وسلبا متقابلين . وأعني بالتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، وسائر ما أشبه ذلك مما استثنينا به كله لطاعن المغالطين » .

مما استثنينا به كله : هذه هي قراءة مخطوط الأورخانوف ، ولا خيار عليها . أما القراءات التي نعهدا في طبعة بولالك : مما استثنينا به كلمة ، وفي طبعة يدوي : مما استثنينا به كلمة ، وفي شرح الفارابي ، ص ٦٢ ، سطر ١٤ : مما قد استثنينا به كله ، فقد جاءت عن الصواب .

المقسطة فليسا بإيجاب ولا سلب متقابلين .

== وقد استخدم المترجم كلمة : يستثنى فيما سبق لكي يتقل الفعل اليوناني προστίθημι ، والمعنى الدقيق للفعل προστίθημι المستعمل هنا هو التحديد : delimit, define . تارن ترجمة Indeed there are definitive qualifications besides this : Edghill which we make to meet the casuistries of sophists.

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٦٢ : « ليس يريد التناقض ما هنا التناقض الذي نجده فصلا بمسد وذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، بل يريد بالتناقض ما هنا التقابل وتماثل الأفعال ، وذلك بالمعنى الأعم » .

هناك في رأي خطأ في طبعة كوتش وماور في النص السابق ويجب أن تقرأ = ليس يريد بالتناقض... مفصلا ، ليستقيم المعنى .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٤٣ : « فيبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض . أمضى أن يكون لإيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة » . المرجع فيه ، ص ٤٤ : « وهذه الأشياء إذا أهملت في القضايا عرضتها منها مغالطات كثيرة في القياسات على نحو ما سنذكر في تعليمتنا تيكيوت المغالطين » .

الفصل الثاني

والمعاني صنفان : إما كلية ، وإما جزئية ، أى شخصية . وأضى بالكلية الذى من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد ، مثل حمل الحيوان على الإنسان والفرس وسائر أنواع الحيوان ، وبالجزئى ما ليس ذلك من شأنه ، مثل زيد وعمرو المشار إليه^(١) .

١ — الفصل الثانى : الفصل ب ل : تركت مسافة بيضاء فى د
٤ — وبالجزئى : وبالجزئية د // شأنه : + أضى أن يحمل على أكثر من واحد ف

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ، ٣٨ ب ١٧ : "Ἐπει δ' ἐστὶ τὰ μὲν καθόλου : τῶν πραγμάτων τὰ δὲ καθ' ἕκαστον (λέγω δὲ καθόλου μὲν ὃ ἐπὶ πλείονων κέφυκε κατηγορεῖσθαι, καθ' ἕκαστον δὲ ὃ μὴ, οἷον ἄνθρωπος μὲν τῶν καθόλου, Καλλίας δὲ τῶν καθ' ἕκαστον.

ت . ح . ١٨١ / ١٩١ — ١٨١ ب ٢ : « ولما كانت المعاني بعضها كلية ، وبعضها جزئياً ، وأضى بقول : « كلية » ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد ، وأضى بقول : « جزئياً » ما ليس ذلك من شأنه . ومثال ذلك أن قولنا : « إنسان » من المعاني الكلية ، وقولنا « زيد » من الجزئية » . بعضها : فى الموضوعين : بعضا فى خطوط الأروغانون .

الجزئية : الجزئيات ، فى طبعة بدرى ، ولكن القراءة راضحة فى خطوط الأروغانون . فارد شرح الفارابى ، تحقيق كوش ومازو ، ص ٦٦ ، سطر ٦ .

قد يكون من نافلة القول أن Καλλίας فى النص اليونانى يقابله « زيد » فى الترجمة العربية . الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والمعنى الواحد : إما أن يكون شخصياً ، وإما أن يكون كلياً . والمعنى الكلى يكون واحداً إما بأن يكون غير متضمم فى القول بأن تدل عليه لفظة مفردة ، وإما أن يكون مركباً من معان قيد بعضها ببعض ، وتدل عليها ألفاظ مركبة تركيباً تقيد . فإن التقيد يجعل جعلتها معنى واحداً ، كقولنا : « زيد كاتب مجيد » ، « زيد إنسان أبيض » ، « الثلاثة عدد فرد » ، « العدد الزوج يتقسم بقسمين متساويين » .

« شخصياً » : فى الأصل : شخصاً

وإذا كان الأمر كذلك، فواجب ضرورة متى حكمتنا بإيجاب أو بسلب لشيء
أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعانى الشخصية ، وإما لمعنى من المعانى
الكلية .

ثم إذا كان لمعنى من المعانى الكلية ، فلا بد من أمر يكون إما مأخوذا

١ - بسلب : سلب ف

== ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤٥ : « وما كان موضوع القضية لا يتناول ما أن يكون كلياً أو جزئياً ،
فالحكم إما على الكل ، وإما على الجزء . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه
سالب اجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه . وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإما أن يكون الحكم
عليه كلياً ، أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما يحتمه ، أو أن السلب عن كل واحد
منه ... » .

أرسطو ، التعليلات الأولى ، ١ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ٢٥ وما بعده : *ἀπάντων δὴ τῶν ὄντων τὰ μὲν ἔστι τοιαῦτα ὥστε κατὰ μηδενὸς ἄλλου κατηγορεῖσθαι ἀληθῶς καθόλου οἷον Κλέων καὶ Καλλίας καὶ τὸ καθ' ἕκαστον καὶ αἰσθητόν* ، κατὰ δὲ τούτων ἄλλα (καὶ γὰρ ἀνθρώπος καὶ ζῷον ἑκάτερος τούτων ἔστι) .

== ت . ح . طهية يدوى ، ص ١٨٨ : « فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة قولاً
حقيقياً كلياً مثل < قلبون > وقلبا من وكل شيء جزئياً محسوس وأشياء أخر تحصل على هذه . وذلك أن
كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضا ... » .

ترجمة A . J. Jenkinson :

Of all the things which exist some are such that they cannot be predicated of anything else truly and universally, e. g. Cleon and Callias, i. e. the individual and sensible, but other things may be predicated of them (for each of these is both man and animal).

(١) أرسطو ، ١٧ ، ٤٧ ، ب ١ - ٣ : *ἀνάγκη δὲ ἀποφαίνεσθαι ὡς ὑπάρχει* :

τι ἢ μὴ ὅτε μὲν τῶν καθόλου τινί ، ὅτε δὲ τῶν καθ' ἕκαστον .

== ت . ح . ١٨١ ب ٢ - ٤ : « فواجب ضرورة متى حكمتنا بوجود أو غير وجود أن يكون
ذلك أحياناً لمعنى من المعانى الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعانى الجزئية » .
انظر الهامش السابق .

- (١) بشير سور ، أو مأخوذاً بسور ، وأخى بالسور لفظ : كل ، وبعض .
 ثم إذا كان مأخوذاً بسور ، فلا يخلو أن يكون مأخوذاً بسور كلي ، أو جزئياً .
 فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى
 الشخصية ، مثل قولنا : زيد منطلق ، زيد ليس بمنطلق .
 والمتقابلات التي موضوعها معنى كلي مأخوذ بشير سور ، أي ليس تحمل
 على كل ذلك المعنى الكلي ، ولا على بعضه ، بل يكون الحمل مطلقاً ، تسمى
 المهملية ، مثل قولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض .^(٣)

- ١ - أ ر د // وأخى : أخى د ٢ - إذا : إنه إن د
 ٣ - قسمي : قسمي ل
 ٥ - أي ليس : سقطت من ل
 ٥ - ٦ - بمحمل ... مطلقاً : سقطت من ل
 ٦ - كل : سقطت من ف

- (١) ابن سينا ، النجاة ، ١٤ : « والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر ، مثل : كل ،
 ولا واحد ، وبعض ، ولا كل » .
 ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٧ - ٧٨ : « فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية
 الموضوع . فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول ، وكان السور معدوداً في جانب الموضوع » .
 شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : « فان السور هو الذي يدل على كمية الحكم ، لا على كمية الموضوع » .
 (٢) ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « والقضايا الجملة ثمان : شخصية موجبة ، كقولك :
 زيد كاتب ؛ وشخصية سالبة ، كقولك : زيد ليس بكاتب . والموضوع فيها جميعاً لفظ جزئي ... » .
 (٣) ابن سينا ، النجاة ، ١٣ : « المهملية قضية حملية موضوعها كلي ، ولكن لم يبين أن الحكم
 في كده أرفي بعضه ، كقولنا : الإنسان أبيض .
 وتكون موجبة وسالبة .
 وإذا لم يبين ليساً أن الحكم في كل أرفي بعض فلا بد أنه في بعض ، وشك في أنه في الكل ،
 أو أهمل ذلك ، فلذلك كان حكم المهملية حكم الجزئي » .
 ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « ومهملية موجبة ، كقولك : « إن الإنسان أبيض » ؛
 ومهملية سالبة ، كقولك : « الإنسان ليس في خمر » والموضوع في كليهما كلي ، وتقدير الحكم عليه مهمل » .
 ابن سينا ، العبارة ، ص ٥٠ : « وأخى بالمهمل ما موضوعه كل تسد بين كيهما الحمل فيه ، ولم
 يبين كيهما » .

والمقابلتي التي موضوعها معنى كلي مأخوذ مع سور هي ثلاثة :

• إما أن يكون كل واحد من المتقابلين يقترن به سور كلي .

• وإما أن يكون يقترن بأحدهما سور جزئي ، وبالأخر سور كلي .

أما التي يقترن بكل واحدة منهما سور كلي فتسمى المتضادة ، مثل قولنا : كل

إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض^(٢) .

٣ - بأحدهما : أحدهما د // جزئي : كل ل // سور سقطت من ف // كل : جزئي ل

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢٦ : « والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والإيجاب ، وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى ، والإضافة ، والقوة ، والفعل ، والجزء ، والكل ، والمكان ، والزمان ، والشرط » .

السارى ، البصائر التصيرية ، ص ٣٦ : « المقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد ، في زمان واحد . وهو على أربعة أقسام : (أولها) تقابل السلب والإيجاب ... (ثانيها) تقابل المتضادين ... (ثالثها) تقابل الضدين . (رابعها) تقابل الندم والملكية » ؛ المرجع نفسه ، ص ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة . وإنما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظاً ومعنى ، واتفقتا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والإضافة والزمان والمكان . أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تنتميا للصدق والكذب » .

أرسطو ، ص ٧ ، ١٧ ب ٢٧ - ٢٩ : οἷον καὶ ὅσαι ἐπὶ τῶν καθ' ἕκαστα ، οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός

ت . ح . ١٨٢ ١ | ٢ - ٢ : « وكذلك ما كان منها في الأشخاص ، ومثال ذلك :

« زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

من البين أن « زيد » يقابل « سقراط » في النص اليوناني .

(٢) أرسطو ، ص ٧ ، ١٧ ب ٢٦ - ٢٧ : ὅσαι μὲν οὖν ἀντιφράσεις τῶν

καθόλου εἰσι καθόλου ، ἀνάγκη τὴν ἑτέραν ἀληθεῖν εἶναι ἢ ψευθεῖν .

ت . ح . ١٨١ ٠ ب ٢٠ - ١٨٢ ١ : « فإكان من المناقضات الكلية كلها فواجب ضرورية

أن يكون أحد الحكيم من كل مناقضة منها صادقا ، والأخر كاذبا » .

تارن ترجمة Edghill :

Of such corresponding positive and negative propositions as refer to universals and have a universal character, one must be true and the other false.

وأما التي يقرن بأحدهما سور كلّي وبالآخر سور جزئي فتسمى المتناقضة^(١).

وهذه صنفان :

إما أن يكون الكلّي مقرونا بالإيجاب، والجزئي مقرونا بالسلب، مثل قولنا :

- كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، أو بعض الناس ليس بأبيض .
- فإن السالب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين .

وإما أن يكون عكس هذا ، أعني أن يقرن السور الكلّي بالسلب ، والجزئي

بالإيجاب، مثل قول القائل : إنسان ما أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض^(٢) .

• - السالب : السلب د

(١) السامى، البصائر النصيرية ، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ... » ، المرجع نفسه ، ص ٦٧ : « لحاصل الأمر في التناقض أن المخصوصتين يكفى في تناقضهما اختلافهما في السلب والإيجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى السلب والإيجاب . وفي المصنوعات يشترط مع اختلافهما في السلب والإيجاب اختلافهما في الكلية والجزئية . أما الشرائط الأخرى فلا خلاف فيها بين المخصوص والحصر . وإذا رويت هذه الشرائط في التناقض صرف أن تقيض كل قضية واحدة . لأن المضمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين » .

(٢) أوسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٣ - ٢٦ : ἀμα : δὶδ ταύτας μὲν οὐχ οὐδὸν τε ἀμα : ٢٦ — ٢٣
ἀληθεῖς εἶναι , τὰς δὲ ἀντικειμέναις αὐταῖς ἐνδέχεται ποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμα ἀληθεῖς εἶναι , οὐδὸν οὐ πᾶς ἀνθρώπος λευκός καὶ ἔστι τις ἀνθρώπος λευκός .

= ت . ع . ٥ . ١٨١ ب ١٨ — ٢٠ : « ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا ما صادقتين . فأما المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه ، مثل قولك : « ليس كل إنسان أبيض » ، و « قد يكون إنسان واحد أبيض » .

We see that in a pair of this sort both propositions : Edghill ترجمة
cannot be true, but the contradictories of a pair of contraries can
sometimes both be true with reference to the same subject; for
instance 'not every man is white' and 'some men are white'
= are both true .

وأما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئي فتسمى ما تحت المتضادة ، مثل قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض^(١) . فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة : شخصية ، ومهملة ، ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وما تحت المتضادة^(٢) .

١ - بكل : لكل د

٢ - أبيض... بأبيض : ليس أبيض إنسان بأبيض د

شرح الفارابي ، ص ٧٢ : « وأما المقابلان للضادين ، يعني ما تحت المتضادتين ، فقد يمكن أن تصدقا جميعا حل موضوع واحد بعينه . وذلك أنهما لا تكذبان معا ، ولكن قد تلغمان الصدق والكذب في الضرورية ، والمثمنة ، وتصدقان معا في المادة المنكئة . مثل قولك : ليس كل إنسان أبيض ، قد يكون إنسان واحد أبيض » .

(١) السامى ، الهوائر الصيرية ، ٦٦ ، هامش ٢ (تعليقات الإمام محمد مهدي) « داخلتين تحت التضاد : إنما سميتا بذلك لأنهما لما خرجتا من المتناقضتين لصددهما ، كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما . وإن كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لأن الضدين لا يصدقان في القول على شيء واحد . وأفضل من هذا أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة متهما على أن الأفراد التي ثبت لها المجهول هي خير الأفراد التي سلب عنها ، وإن كان العنوان واحدا . فلم يخرجنا بذلك عن حال الضدين ، فانهما يصدقان معا متى اختلفت الأفراد الموضوعة لكل منهما . ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد . فلو كان كذب الكليتين لاتفاد الموضوع ، وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة . لحكما هو بنية حكم الضدين » .

(٢) شرح الفارابي ، ص ١٩٤ : « لأن الأماويل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كما قد أحصيت ، هي خمسة أصناف : شخصيتان ، ومتضادتان ، وما تحت المتضادتين ، ومتناقضتان ، ومهملتان... مطالبات ذلك »

أما في الشخصيتين ، فقولنا : زيد خير ، لزيد ليس بخير .

وأما في المتضادتين ، فقولنا : كل إنسان خير ، ولا إنسان واحد خير .

وأما ما تحت المتضادتين ، فقولنا : كل إنسان ما خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المتناقضتين ، قولنا : كل إنسان خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المهملات ، قولنا : الإنسان خير ، الإنسان ليس بخير » .

لاحظ أن ابن رشد يجعل المتقابلات ستة أصناف ، لأنه يقسم المتناقضات إلى قسمين .

وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول فأما هذه الأقسام ،
لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا ، وإما فضلا .

أما الكذب ففي مثل قولنا : كل إنسان هو كل حيوان ، وأما الفضل فمثل
قولنا : كل إنسان هو بعض الحيوان ، أو كل إنسان هو كل ضحاك^(١) .

-
- ١ — بالمحمول : بالمحمول بالموضوع د // فأما هذه الأقسام : سقطت من ل
٣ — ففي : سقطت من د // هو : سقطت من ف ، ل // فمثل : مثل د
٤ — أو كل إنسان هو كل ضحاك : سقطت من ل
-

(١) أرسلو ، ٧ ، ١٧ ب ١٢ — ١٦ : ἐπὶ δὲ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου : κατηγορεῖν τὸ καθόλου οὐκ ἔστιν ἀληθές· οὐδεμία γὰρ κατάφασις ἀληθὴς ἔσται , ἐν ᾗ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου τὸ καθόλου κατηγορεῖται , οἷον ἔστι πᾶς ἀνθρώπος πᾶν ζῷον .

— ت . ع . ١١١١ : « وأما في المحمول فإن حمل الكل كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً
> حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكل هل محمول كلياً < ومثال ذلك قولك : كل إنسان هو كل حيوان » .
> حقاً ... كلياً < : في طبعة بدوى ، هامش ١ ، ص ٦٧ ، تطبق يذكر أن هذه الزيادة مترجمة
عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب ١٥ — ١٦ ، وما نصح أن ما يقابل هذه الزيادة في الأصل اليوناني يقتدى .
من كلمة ἀληθὴς ἔσται إلى κἀληθὴς ἔσται . وقد لاحظت بولوك أن النص هنا
في مخطوط الأورفانون مضطرب .

وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوش ومازو ، ص ٧٠ ، سطر ٩ — ١٠ ، نجد بعد كلمة إيجاباً :
يحمل فيه في محمول كلي محمول كلي . وهذه هي قراءة مخطوط الأورفانون ، ويمكن تصحيح النص بتغيير
كلمتي : « في محمول » إلى : « حمل موضوع » فتصبح الجملة : يحمل فيه هل موضوع كلي محمول كلي .
شرح الفارابي ، ص ٧٠ : « كأنه نال : أما الموضوع في المتقابلات ، إذا كان كلياً ، فقد يقترن
به السور حيناً ، ويهدف منه حيناً . وأما المحمول في المتقابلات ، فإنه إذا كان كلياً ، فإنه ليس ينبغي أن
يقترن به سور أصلاً . وذلك أن حمل المنى الكلّي ، إذا كان معه سور كلي ، ليس يحمل صادق أصلاً .
وإنما يصدق فيه الحمل ، إذا لم يكن مع المحمول سور أصلاً » .

وإذا تقرررت أصناف القضايا فنقول : أما الشخصية فإنها تقسم الصدق والكذب دائماً ، أعني أنه متى كذبت إحداهما ، صدقت الأخرى ، ومتى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى ، وليس يمكن أن يجتمعا معا لا على صدق ولا على كذب ، مثل قولك : زيد خرج ، زيد لم يخرج . وذلك بين بنفسه عند التصريح^(١) .

١ — تقسم : يقسم د

٤ — قولك : قولنا د // زيد (لم يخرج) : وزيد د // التصريح : التأمل ف

= ابن سينا ، العبارة ، ص ٥٩ : « أما إذا كان الموضوع مسورا بسور كلي ، والمحمول كذلك ، فلا يصدق موجه في مادة من المراد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من ا يوان ... فإن كان سور المحمول كلها سالبا ، كقولك : كل إنسان لا واحد من كذا ، كذب في الواجب ، كقولك : كل إنسان لا واحد من الحيوان ، أو الضاحك » .

(١) أرسطو ، ص ٧ ، ١٧ ب ٢٠ — ٢٢ : ἐναντίως δὲ τὴν τοῦ καθόλου : κατάφασιν καὶ τὴν τοῦ καθόλου ἀπόφασιν , οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός - οὐδείς ἀνθρώπος λευκός .

= ت . ع . ١٨١ ب ١٦ — ١٨ : « ويكونان متقابلين على طريق «التضاد» متى كان فيما الإيجاب الكلي والسلب الكلي . ومثال ذلك : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .
واحد : في مخطوط الأروطانون . واحدا : في طبعة بدوى .

يوجد في طبعة الأكاديمية البروسية ، الموضوع عينه ، ص ١٧ ب ٢٢ — ٢٣ ، مثل آخر هو :

πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος - οὐδείς ἀνθρώπος δίκαιος

ولكنه غير موجود في الترجمة العربية ولا في شرح الفارابي عما يبرز رأى Waitz في حذفه . وقد أضافه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى في طبعته ، ص ٦٧ ، ولكن بولاك لم يصفه .

يقول أرسطو هنا إن الإيجاب الكلي يقابله السلب الكلي على طريق التضاد ἐναντίως .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « فقد ميز هذين القولين بين المتناقضين وبين المتضادين . ولم يذكر ما تحت المتضادين ولكن ذلك في قوة كلامه ، حل أنه ذكرهما فيا بعد قليل » .

وكذلك المتناقضات فتقسم الصدق والكذب في جميع الواجبات .
وأما المتضادة فتقسم الصدق والكذب في الضروري والمنتهى ، وتكذبان معا
في الممكنة . وليس يمكن فيها أن يصدقا معا ، بل متى صدقت إحداهما ، كذبت
الأخرى .

وأما ما تحت المتضادة فتقسمان الصدق والكذب أيضا في الضرورية والمنتهى ،
وتصدقان معا في الممكنة ، ومتى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ضرورة .
مثال كذب المتضادتين معا في الممكنة قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان
واحد أبيض .

-
- ١ - تقسم : يقسم د // الصدق : للصدق د // جميع : سقطت من د
٢ - المتضادة : المضار د // فتقسم : منقسم د ٢ - : فتقسم ... الأخرى :
فلا يمكن أن يصدقا معا ف
٥ - ٦ - تقسمان ... ضرورة : فيمكن فيهما الصدق معا ف
٦ - معا : + في الصدق والكذب أيضا في الضرورية والمنتهى ، وتصدقان معا في الممكنة ه
تكرار واضح لما سبق
٧ - مثال ... كل : سقطت من ف
-

- (١) أرسطو ، ص ٧ ، ١٧ ب ١٦ - ٢٠ : ἀντικείμενα μὲν οὖν κατάφασιν :
ἀποφράσει λέγω ἀντιφατικῶς τὴν τὸ καθόλου σημαίνουσαν τῷ αὐτῷ ὅτι
οὐ καθόλου, οἷον πᾶς ἄνθρωπος λευκός — οὐ πᾶς ἄνθρωπος λευκός,
οὐδεὶς ἄνθρωπος λευκός — ἔστι τις ἄνθρωπος λευκός .
= ت . ع . ١٥١ ب ١٣ - ١٦ : « فأقول الآن ، إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق
« التناقض » متى كان يدل في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي . ومثال ذلك :
كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض .
ولا إنسان واحد أبيض قد يكون إنسان واحد أبيض .
(ولا إنسان) واحد : واحد في مخطوط الأورفانون . واحدا في طهمة بدوى .

ومثال صدق ما تحمت المتضادتين قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض .

وأما المهملات فقد يمكن فيها أن تصدق معا في المادة الممكنة ، وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة .

والسبب في ذلك أن الألف واللام وما قام مقامها في سائر الألسنة مرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الكلية ، ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية . فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة .

١ — ٢ — ومثال صدق ... بأبيض : سقطت من ف

// صدق : صدقت د

٣ — معا : ومعا د // المادة : مادة د

٢ — ٤ — أن تصدق ... يمكن فيها : سقطت من ف لتكرار : يمكن فيها

٦ — الأسوار : أسرار د ٦ — ٧ الأسوار : الأمرار د

== قارن ترجمة Edghill : An affirmation is opposed to a denial in the sense which I denote by the term 'contradictory' when, while the subject remains the same, the affirmation is of universal character and the denial is not.

وقارن رسمه التوضيحي ، هامش ١ .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « يريد متى كان يدل في الموضوع الواحد المتشكك لعلنا أن الحكم الكلي الذي فيه ليس بحكم كلي . يعني أنه إذا كان في أحدهما سور كلي كان في الآخر سور جزئي . وأنه إذا كان في أحدهما سور كلي ، كان في الآخر رفع ذلك الكلي . فإذا كان الإيجاب إيجابا كلياً ، كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلي . وإذا كان السالب هو الكلي ، كان المناقض له إيجابا كلياً فيه إبطال السالب الكلي » .

ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية ، كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة^(١) .

وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا ، كقولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض ، متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه البعض ،

١ - الجزئية : + فا إذا دلت على ما تدل عليه الأسوار كانت قوتها قوة المتضادة ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية د

٣ - يصدقا = يصدق ف // كقولنا : قولنا ف ، ل

٤ - هو : وهو د // ما : سقطت من د // عليه : + السور د

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٥١ - ٥٢ : « والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي ، فاذن لا مهمسل إلا وهو كلي ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، فعسى أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبتة . والثاني : أن الألف واللام في لغة العرب أيضا لا توجب الحصر . فإنك تقول : إن الإنسان نوع ، ولا تقول ألبتة : كل واحد من الناس نوع ، وتقول : إن الضحاك محمول على زيد ، ولا تقول : كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحدق بصحيح » .

السوى ، البصائر النصيرية ، ص ٥١ : وقد يظن أن الألف واللام تقتضى التعميم في لغة العرب . فإن كان كذلك ، فلا مهمل في لغة العرب ، مع أنه ليس كذلك على الطرد . فإنه وإن استعمل للعموم في بعض المواضع ، فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا . فتستعمل لفظة « الإنسان » بمعنى به الإنسان من حيث هو إنسان . والإنسان من حيث هو إنسان ليس بهام . وإلا لما كان الشخص « إنسانا » . وليس بخاص أيضا . وإلا لما كان في العقل « إنسان » كلى عام لجميع جزئياته . بل هو في نفسه وراء العموم والخصوص ؛ يلحقه العموم تارة ، والخصوص أخرى . ولو كان يقتضى العموم ، لكان قولك « الإنسان » بمنزلة قولك : « كل إنسان » ، حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر ، وليس كذلك . إذ يصدق أن تقول : الإنسان نوع ، ولا يصدق قولك : كل إنسان نوع .

وقد يمكن أن يكونا معا كاذبين متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي^(١) .

وإنما يمكن أن توجد أصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائماً ، وصدق بعضها معا ، وكذب بعضها معا ، متى تحفظ فيها بأن يؤخذ للإيجاب الواحد منها سلب واحد ، وللسلب الواحد لإيجاب واحد مع سائر الشرائط التي قبلت ، لا متى أخذ للإيجاب الواحد أكثر من سالب واحد ، مثل أن يؤخذ للوجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض ، وليس كل إنسان أبيض ، أو يؤخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : ولا إنسان واحد أبيض : إنسان ما أبيض ، كل إنسان أبيض .

٦ — الشرائط والشروط ف — ٧ — يؤخذ : تأخذ ل
٨ — ولا : لا ه — ١٠ — يؤخذ : تأخذ ل // ولا إنسان : الانسان د

(١) شرح الفارابي ، ص ٦٨ — ٦٩ : « فلهذا الأسباب لست أرضى ما يقول المفسرون ، ولكنني أقول شيئاً هو أليق باللفظ والموضع وفرض الكتاب . وذلك أن الموضوع في القولين المتقابلين المهملين تكون العبارة منه بألف ولام التعريف . وهذا عام في كل لسان ...
وألف ولام التعريف وما قام مقامه في الألسنة يستعمل في أربعة أمكنة : أحدها إذا أرادوا أن يدلوا بهما على المعنى الكلي الذي أطلق بلا شريطة . والثاني تعني به أحياناً ما تعني بقولنا : « كل » . فان أرسطوطاليس قد صرح بهذا في آخر الفصل الخامس [٢٤ | ٦ - ٧] من هذا الكتاب . فانه قال : وذلك أن المقدم في الخير أنه خير الذي يعتقد في الخير على المعنى الكلي هو المقدم بعينه في أي خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقدم أن كل ما كان خيراً فهو خير . والمفسرون متطابقون جميعاً في تفسير هذا الموضوع من الفصل الخامس أن ألف ولام التعريف إذ أراد بها معنى كل ، فلا فرق بين أن تقول إن الخير هو خير وبين أن تقول كل خير فهو خير . فهذان هما معنا ألف ولام التعريف إذا قرنا بموضوع المهمل » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٨ .

وإنما كان ذلك كذلك ، لأن السلب الواحد إنما يكون سلبيًا لإيجاب واحد ، وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو إيجاب لسلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجب من الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه له الموجب ، سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية أو من المعاني الشخصية ، قرن به سور كلي أو سور جزئي^(١) .

فإنه إن كان المحمول في الإيجاب غير المحمول في السلب ، أو الموضوع فيه غير الموضوع في السلب ، كانت لذلك الإيجاب سلب آخر ، ولذلك السلب إيجاب آخر^(٢) .

• — الكلية : الشخصية ف // الشخصية : الكلية ف
٦ — ٧ — أو الموضوع . . . في السلب : سقطت من د .

(١) أرسطو ، ص ٧ ، ١٧ ب ٣٨ — ٣٨ ا ١٨ : « φανερόν δὲ ὅτι καὶ μία ἀπόφασις : μία καταφάσεως ἔστι . τὸ γὰρ αὐτὸ δεῖ ἀποφῆσαι τὴν ἀπόφασιν ὅπερ κατέφησεν ἢ κατάρφασις , καὶ ἀπὸ τοῦ αὐτοῦ , ἢ τῶν καθ' ἑκαστὰ τινος ἢ ἀπὸ τῶν καθόλου τινός , ἢ ὡς καθόλου ἢ ὡς μὴ καθόλου . λέγω δὲ οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός . »
ص ١٢ — ٩ ا ١٨٢ : « ومن البين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب ، ومن شيء واحد بعينه ، من المعاني الجزئية كان ، أو من المعاني الكلية ، وكلها كان ، أو جزئها ، وأخرى بذلك ما أنا مثله : « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . »

وفى عن البيان أن سقراط في النص اليوناني يقابله زيد في الترجمة العربية .
شرح الفارابي ، ص ٧٦ : « ينبغي أن نفهم إنما أراد أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد متى كانا متناقضين . . . »

وكذلك فيما تحت المتضادين وفي المهملين . . .
(٢) أرسطو ، ص ٧ ، ٣٨ ا ١٨ — ٤ : « εἰ δὲ ἄλλο τι ἢ ἀπ' ἄλλου τὸ αὐτό , »
« οὐκ ἢ ἀντικειμένη ἀλλ' ἔσται ἐκείνης ἐτέρα . »

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيما معنى واحداً ، سواء كان الموضوع معنى جزئياً أو كلياً ، فون بالمعنى الكلي سور كلي أو لم يقرن به ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض^(١) ، إذا وضعنا أن الإنسان

١ - أو السلب : سقطت من د

٢ - فيما : فيها د // قرن : + بالمحمول د

٣ - كل : الكل د : سقطت من ل // يقرن : يقرب د

ت.ع. ١٨٢ ١٢ - ١٤ : « فأما إن كان الشيء مختلفاً ، أو كان واحداً بعينه

إلا أنه من شيء مختلف ، لم يكن مقابلاً ، لكنه يكون لدال آخر غيره . »

شئ : سقطت من شرح القارابي ، ص ٧٧ ، سطر ١ .

كتب في مخطوط الأورفانون فوق كلمة « مختلف » : معنى الموضوع ، وفوق « لم يكن » : معنى

السلب ، وفوق كلمة « لدال » : معنى الإيجاب ، وفوق « آخر » : معنى سلماً .

(١) أرسطو ، ٧ ١٧ ب ٢٩ - ٣٧ : δσαι δὲ ἐπὶ τῶν καθόλου μέν, μὴ :

καθόλου δὲ, οὐκ αἰεὶ ἢ μὲν ἀληθῆς ἢ δὲ ψευδῆς. ἀμα γὰρ ἀληθὲς ἔστιν εἰπεῖν ὅτι ἔστιν ἄνθρωπος λευκός καὶ ὅτι οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός, καὶ ἔστιν ἄνθρωπον καλὸς καὶ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος καλός. εἰ γὰρ αἰσχροῦς, καὶ οὐ καλός· καὶ εἰ γίνεταί τι, καὶ οὐκ ἔστιν - δόξεις δ' ἄν ἐξαίφνης ἄτοπον εἶναι διὰ τὸ φαίνεσθαι σημαίνει τὸ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός, ἀμα καὶ ὅτι οὐδεὶς ἄνθρωπος λευκός· τὸ δὲ οὕτε ταῦτόν σημαίνει οὐθ' εἰς ἀνάγκης.

ت.ع. ١٨٢ ٢ - ٨ : « وما كان منها في معان كلية وليس بكلى فليس أيذا يكون

أحد الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولاً صادقاً مما :

« إن الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، و « إن الإنسان جميل » و « ليس الإنسان

جميلاً » وذلك أن ما صار فيهما فليس بجميل ، وما كان متكوناً فليس بوجود . وقد يسهق إلى الغن

على ظاهر النظر أن هذا خلف ، من قبل أنه قد يظهر أن قولنا : ليس الإنسان أبيض ، يدل معاً

على هذا القول أيضاً وهو أنه : ولا إنسان واحد أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ،

ولا هما ضرورة معاً . »

والأبيض يدلان على معنى واحد^(١) .

== يقصد أرسطو بقوله οὐθ' ἄμα ἐξ ἀνάγκης : « ولاهما ضرورة معا » ، أن العبارتين لا تصدقان معا أو تكذيبان معا ضرورة » .

لارن ترجمة Edghill : nor are they at the same time necessarily true or false .

(وهو) أنه : سقطت من طبعة بدوى .

(وذلك أنه قد) يمكن : هكذا في طبعة بدوى : ولكننا نجد يمكننا في مخطوط الأورفانون ،

ويمكننا في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٧٣ ، سطر ٢٥ .

شرح الفارابي ، ص ٧٣ وما بعده . طق الفارابي ، ص ٧٤ — ٧٥ ، على قول أرسطو : « وقد يسبق إلى الظن ... ولا إنسان واحد أبيض » . بقوله : يريد أن ألفاظ الموضوعات في المتقابلات المنكحة لما كانت إنما تكون العبارة عنها بألف ولام التعريف ، وكانت الألف واللام إنما تستعمل مكان قولنا : كل ، صار قولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، فقد يظن أنه أريد به قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض . وأيضاً فإن الألف واللام المقرونتين بالاسم الهدال على الكل قد تدلان على المعنى مطلقاً غير مقيد بشرطة . ومعنى الإطلاق يوهم في ظاهر النظر أنه يشمل على جميع جزئياته كلها . حينئذ يظن بقولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، أن قوتها قوة المتضادين وهو قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .

شرح الفارابي ، ص ٧٥ — ٧٦ ، تعليقا على قول أرسطو ١٧٤ ، ٣٦ — ٣٧ : « وليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ولاهما ضرورة معا » : « معنى ليس ما يدل عليه قولنا : ولا إنسان واحد أبيض ، هو الذي يدل عليه دائماً قولنا : ليس الإنسان أبيض ، ولكن إنما يكون ذلك إما من طريق لفظة فالي ما يريده القائل . فان أراد بألف ولام التعريف : « كل » ، صار القولان حينئذ متضادين . وإن لم يرد به « كل » ، كانت ألف ولام التعريف حينئذ إنما يدل على المعنى مطلقاً بلا شرط » .

لاحظ أن من الفارابي هنا في قوله : « ولكن إنما ... القائل » مضطرب ، والمعنى يتطلب أن العبارة بما يريده القائل ، كما يتبع بعد ذلك .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ١٣ — ١٧ : μία δὲ ἐστὶ κατὰφασις καὶ ἀπόφασις : ἢ ἐν καθ' ἑνὸς σημαίνουσα, ἢ καθόλου ὄντος καθόλου ἢ μὴ ὁμοίως, οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός ἐστὶν — οὐκ ἐστὶ πᾶς ἀνθρώπος λευκός, ἐστὶν ἀνθρώπος λευκός — οὐκ ἐστὶν ἀνθρώπος λευκός — ἐστὶ τις ἀνθρώπος λευκός, εἰ τὸ λευκὸν ἐν σημαίνει .

فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد ،
فليس الإيجاب واحداً ، ولا السلب واحداً . مثال ذلك : إن وضع واضح للإنسان
والفرس اسماً واحداً وهو ثوب مثلاً ، فقال : الثوب أبيض ، الثوب ليس
بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا هذا السلب سلباً واحداً .
وذلك أن قولنا حينئذ : الثوب أبيض ، يدل على إيجابين ، لأنه يدل على ما يدل
قولنا : الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان ، لا واحدة . وكذلك
قولنا : الثوب ليس بأبيض ، يدل على سلبيين ، وهو قولنا : الفرس ليس بأبيض
والإنسان ليس بأبيض .

١ - يدل : يدلان د

٥ - إيجابين : إيجابين د

٦ - ر : سقطت من د

ت . ح . ١٨٢ | ١٨١ - ٢١ : « والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل بشيء واحد على
شيء واحد : إما كل على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ، مثال ذلك : « كل إنسان أبيض » ،
« ليس كل إنسان أبيض » ، « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » ، « لا إنسان
واحد أبيض » ، « قد يكون إنسان ما أبيض » . هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى
واحد » .

لاحظ أن $\mu\eta\delta\epsilon\sigma\iota\sigma\omega\varsigma$ قد نقلها المترجم نقلاً حرفياً ، ولذا غمض المعنى ؛ ولو أنه انحصر على
وإما لا ، لكان المعنى أكثر وضوحاً .
بشيء : شيء ، في طبعة بدوى .

مثال ذلك : مثل ذلك في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورطانون ، انظر شرح
الفارابي ، بتحقيق كوتش وماور ، ص ٧٨ ، سطر ٢٠ .

قارن شرح الفارابي ، ص ٧٧ : « يعني أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك المحمول بعينه الذي
أوجبه الإيجاب ، ومن ذلك الموضوع بعينه الذي فيه أوجب المحمول ، كان ذلك الموضوع من
الأشخاص أو من المعاني الكلية ، كان معه سور أو لم يكن ، كان السور كلياً أو جزئياً » .

وإنما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا : ثوب^(١) .

١ - ثوب : ثوب د : الثوب ف

(١) أرسطر ، ٨ ، ١٨ ، ١٧ - ٢٣ : εἰ δὲ δυοῖν ἐν ὄνομα κεῖται , ἐξ ὧν :

μή ἔστιν ἐν , οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία , οἷον εἴ τις θεῖτο ὄνομα ἱμάτιον ἵππου καὶ ἀνθρώπου , τὸ ἔστιν ἱμάτιον λευκόν , αὕτη οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία . οὐδὲν γὰρ διαφέρει τοῦτο εἰπεῖν ἢ ἔστιν ἵππος καὶ ἀνθρώπος λευκός . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ εἰπεῖν ἔστιν ἵππος λευκός καὶ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός .

ت . ع . ١٨٢ أ ٢١ - ١٨٢ ب ٤ : « فأما إن كان قد وضع للمعنيين اسم واحد ، فن قبل المعنيين اللذين هما صار ليس بواحد ، لا يكون الإيجاب واحدا . مثال ذلك : أنه إن وضع واضع للفرس والإنسان اسما واحدا ، كقولك : « ثوب » مثلا . فان قوله حينئذ : « إن الثوب أبيض » لا يكون إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا . وذلك أنه لافرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : « الفرس والإنسان أبيض » ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » و « الإنسان أبيض » . لاحظ عدم وجود مقابل في الترجمة العربية بجملة μία οὐδὲ ἀπόφασις ، وهذا يعضد رأى من يقولون بمخالفها . قارن تعليق : Edghill في ترجمته ، هامش ١ .

ولم يوفق المترجم العربى في نقل جملة μή ἔστιν ἐν καὶ ὡς فعلها : « من قبل المعنيين اللذين هما صار ليس بواحد » . ولكن هذه الترجمة لا تؤدي بجلاء المعنى المقصود هنا وهو أن المعنيين لا يكونان فكرة واحدة . ومن الممكن أن كلمة ليس في الترجمة أصلها : ليس ، وبهذا يستقيم المعنى : فن قبل < أن > المعنيين اللذين هما صار ليسا بواحد .

قارن ترجمة Edghill : If, on the other hand, one word has two meanings which do not combine to form one, the affirmation is not single

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب : فقلنا : زيد ثوب ، كان قولنا في حكم قضيتين ، كأننا قلنا : زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس التسميم اسما لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هي جملة » .

المرجع نفسه ، ص ٧٠ : « فإنا إذا سمينا الفرس ثوبا ، وسمينا به الإنسان أيضا ، فقلنا : إن الثوب أبيض ، كان معناه أن الفرس ، أبيض ، والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب . حينئذ لا يكون اسما للإنسان ، ولا للفرس ، بل يكون اسما لمعنى يحصل طبعهما » .

وكذلك القضية التي يكون مجموعها ، أو موضوعها ، أو كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة ، عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك .
وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتعابلات التي تكون من أمثال هذه القضايا المشتركة الأسماء ، أعني المتناقضة والشخصية ، ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا ، والآخر كاذبا .

٢ - الاسم : بالالا د

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ٢٣ - ٢٥ : $\epsilon\iota \sigma\upsilon\nu \alpha\upsilon\tau\alpha\iota \ \text{πολλά} \ \sigma\eta\mu\alpha\acute{\iota}\nu\upsilon\sigma\iota \ \kappa\alpha\iota \ \epsilon\iota\sigma\iota \ \text{πολλὰ} \ \delta\eta\lambda\omicron\nu \ \sigma\tau\iota \ \kappa\alpha\iota \ \eta \ \text{πρ}\acute{\omega}\tau\eta \ \eta\tau\omicron\iota \ \text{πολλὰ} \ \eta \ \sigma\upsilon\delta\epsilon\nu \ \sigma\eta\mu\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota$.
= ت . ح . ١٨٢ ب ٥ - ٦ : « فإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكانا أكثر من واحد ، فن الربن أن القول الأول أيضا إما أن يكون كثيرا ، وإما ألا يكون يدل على شيء » .
فإذا : على الرغم من أننا نجد فاذا في مخطوط الأورفانون وفي شرح الفارابي ، ص ٨٥ ، سطر ٦ ، وإذا في طبعي بدوي وبولاك ، فان القراءة الصحيحة هي « فاذا » بدلالة $\epsilon\iota$ في النص اليوناني .
الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٧ : « وإذا كان الموضوع في القضية اسما مشتركا ، لم تكن القضية واحدة ، بل تكون عدتها على عدة المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم ، فتكون تلك المعاني موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد .
وإذا كان المحمول اسما مشتركا ، فان عدد القضايا على عدة المعاني التي يقال عليها الاسم المحمول .
وكذلك إن كانا جميعا مشتركين الاسم » .

شرح الفارابي ، ص ٨٠ : « يعني إذا كان هذان اللذان أخذ موضوعهما باسمين متباينين ، ومحمل المحمول على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي حمل فيه على الآخر ، يدلان على أكثر من معنى واحد ، وكان الاسمان أيضا أكثر من واحد ، فن الربن أن القول الأول يعني قولنا : الثوب أبيض أيضا .
إما أن يدل الثوب على كثير فلا تكون القضية واحدة ، بل قضايا كثيرة . وإما أن لا يدل الثوب على شيء أصلا إذ كان إنما وضع دالا على معنيين ، وأبست دلالة على أحدهما أخرى من دلالاته على الآخر ، بل دلالاته عليهما بالسواء ... » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ٢٦ - ٢٧ : $\omega\sigma\tau\epsilon \ \sigma\upsilon\delta' \ \epsilon\nu \ \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\iota\varsigma \ \alpha\nu\acute{\alpha}\gamma\eta\eta \ \tau\eta\nu$:
= $\mu\acute{\epsilon}\nu \ \alpha\lambda\eta\theta\eta \ \tau\eta\nu \ \delta\epsilon \ \text{ψευδ}\eta \ \epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota \ \alpha\nu\tau\acute{\iota}\rho\alpha\sigma\iota\nu$.

وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة
قضية واحدة، ومتى لا تكون^(١).

فها هنا إذن ثلاثة أحوال ينبغي أن تسترط في المتقابلات ، وحيث أن توجد
في التقابل على ما وصفنا .

- أحدها : أن يكون المحمول والموضوع فيهما واحداً من جميع الجهات ،
لا أن يكون مأخوذاً في أحدهما بجهة ، وفي الآخر بغير تلك الجهة .
- والثاني : أن يكون الإيجاب فيهما واحداً ، والسلب واحداً .
- والثالث : أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلباً واحداً^(٢) .

٣ - توجد : يؤخذ ف

٤ - وصفنا : وضعتا د

٥ - أحدها : أحدهما ف // المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول ل

٦ - الآخر : الأخرى د

== ت . ح . ع . ١٨٢ ب ٧ - ٨ : « فواجب ألا يكون في مثل ذلك أيها أحد ما في المناقضة
صادقاً والآخر كاذباً » .

الترجمة العربية مبهمه ، فإرن ترجمة Edghill : This, then, is another instance
of those propositions of which both the positive and the negative forms may be true or false simultaneously.

وراجع : شرح الفارابي ، « تقيق كوتش وما رو ، ص ٨٠ - ٨١ .

(١) أنظر : ص ٢٢٤ وما بعدها ، من كتابنا هذا .

(٢) فإرن : شرح الفارابي ، ص ٧٨ : « فإن ما هنا أشياء ثلثة ينبغي أن يحتفظ بها في كل

متقابلين : وهو أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بجهة ، وكذلك محمولها ، ثم أن يكون السلب الواحد
مقابلاً لإيجابه ، ثم أن يكون الإيجاب واحداً والسلب واحداً » .

فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة ، وكم أصناف المتقابلات ، وكيف أحوالها في التقابل .

وتقول : إن ما يقسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة .

أما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر ، والموجودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب ، سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجوداً الآن أو غير موجود من البين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب ، أو لم يحصل لنا إذ هو محتمل الوجود في نفسه .

وكذلك الأمر في الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان^(١) .

-
- | | |
|----------------------------|-------------------------|
| ١ — هذا : حد د | // متقابلة : سقطت من د |
| ٣ — الصدق والكذب : بالكد د | ٤ — المواد : المود د |
| ٥ — أما : وأما د | // الموجودة : الموجود د |
| ٦ — اقتسامها : اقتسمها د | |
| ٧ — نحن : عن د | |
| ٨ — موجود : مود د | // أحد : حد د |
| ٩ — إذ : انه د | |
| ١١ — يشترط : بشرط د | |
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٢٢ — : $\epsilon\pi\iota$ μὲν οὖν τῶν ὄντων καὶ : $\gamma\epsilon\upsilon\omicron\mu\acute{\epsilon}\nu\omega\nu$ ἀνάγκη τὴν κατάφασιν ἢ τὴν ἀπόφασιν ἀληθῆ ἢ ψευδῆ εἶναι ، καὶ $\epsilon\pi\iota$ μὲν τῶν καθόλου ὡς καθόλου δεῖ τὴν μὲν ἀληθῆ τὴν δὲ ψευδῆ εἶναι ، καὶ $\epsilon\pi\iota$ τῶν καθ' ἕκαστα ، ὅσπερ εἴρηται ، $\epsilon\pi\iota$ δὲ τῶν = καθόλου μὴ καθόλου λεχθέντων οὐκ ἀνάγκη .

وأما الأمور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الأشياء الممكنة فليس اقتسامها الصدق والكذب على التحصيل في نفسها . وذلك أن الأمر في هذه المتقابلات في هذه المادة لا ينخلو من أقسام : إما أن تكون مقسمة للصدق والكذب أو لا تكون . ثم إن كانت مقسمة للصدق والكذب فإما أن يكون ذلك على

١ — الممكنة : للمكنة د

٢ — على : سقطت من د // نفسها : نفسه ل // المتقابلات : + في هذه المتقابلات د

٤ — ثم : سقطت من د

== ت . ع . ١٨٢ ب ٨ — ١٢ : « ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقا وإما كاذبا . أما في الكليسة على معنى كلي فاحدهما أبدا صادق ، والآخر كاذب . وكذلك في الأشخاص على ما لئنا . وأما الكليسة التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجبا فيها » .

يشير أرسطو هنا إلى قاط كان قد تعرض لها فيما سبق : فإذن ص ٥٨ ، ١٥ ، فيا يميس أرسطو ، ١٧ ، ٢٧ ب ٢٧ — ٢٩ ، وهامش ٢ ، ص ٥٨ ، فيا يميس أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٦ — ٢٧ .
وراجع : شرح الفارابي ، ص ٨٢ : « يريد أن يكون الإيجاب والسلب المتقابلين فيها بصدق الصادق منهما على التحصيل والكاذب منهما على التحصيل ما علمناه منسوخا وما جهلناه . فإعلمنا منه فإن الصادق منهما صادق على التحصيل في نفسه وعندنا . والكاذب منهما كاذب على التحصيل في نفسه وعندنا . فإن الموجب منهما هو الصادق وحده ، دون السلب . والسالب هو الكاذب وحده ، دون الإيجاب . أو الإيجاب هو الكاذب وحده ، دون السلب . والسلب هو الصادق وحده ، دون الإيجاب . أما المتناقضان : فاحدهما أبدا صادق ، والآخر أبدا كاذب في التي هي موجودة الآن والتي كانت ومصيرت . ولذلك إن لم يشترط في الكليات أيضا زمان كانت حالها هذه الحال فيما هي ضرورية وممتدة . وكذلك في الأشخاص الموجودة الآن والتي كانت فيما سلف ، والمهملات فليس أحدهما صادقا والآخر كاذبا دائما » .

التحصيل أو على غير التحصيل . وإن كانت غير مقسمة للصدق والكذب فإما أن يكونا صادقين معا أو كاذبين معا : أو يوجد فيهما الأمران .

فإن كان كل إيجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه ، فواجب في كل شيء أن يكون إما موجودا ، وإما غير موجود . فيجب على هذا متى قال إنسان في شيء من الأشياء المستقبلية إنه سيكون ، وقال آخر : إنه لا يكون أن يكون أحد هذين القولين هو الصادق ، والآخر هو الكاذب .

وذلك أنه لا يمكن أن يوجد الأمران معا ، أعني الكون ولا كون^(١) .

-
- | | | |
|-----------------------------|----|--------------------------------|
| ١ - التحصيل : تحصيل د | // | أر على غير التحصيل : سقطت من د |
| ٢ - يكونا : يكون ل | // | صادقين : صادقين ف |
| // كاذبين : كاذبين ف | // | الأمران : + معا ل |
| ٣ - يقتسم : يقتسم د | // | التحصيل : تحصيل د |
| ٥ - المستقبلية : المستقلة د | // | آخر : الآخر د |
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ٣٣ - ٣٩ : *ἐπὶ δὲ τῶν καθ' ἑκαστὰ καὶ μελλόντων οὐχ ὁμοίως . εἰ γὰρ πᾶσα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθῆς ἢ ψευδῆς , καὶ ἅπαν ἀνάγκη ὑπάρχειν ἢ μὴ ὑπάρχειν , ὥστε εἰ ὁ μὲν φήσει ἕσεσθαι τι ὁ δὲ μὴ φήσει τὸ αὐτὸ τοῦτο , δηλὸν ὅτι ἀνάγκη ἀληθεύειν τὸν ἕτερον αὐτῶν , εἰ πᾶσα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθῆς ἢ ψευδῆς . ἄμφω γὰρ οὐχ ὑπάρξει ἅμα ἐπὶ τοῖς τοιούτοις .*

= ت . ج . ١٨٢ - ١٢ - ١٧ : « فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا وإما كاذبا ، فواجب في كل شيء أن يكون موجودا أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فنرى أن يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب . وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعا في ذلك وما أشبهه » .

= وقال آخر فيه بعينه لا : + يكون ، في شرح الفارابي ، ص ٨٥ ، سطر ١٩ .

وإنما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها،
لأنه إن قال إنسان في شيء ما : إنه أبيض ، وكان صادقا ، فواجب أن يكون
خارج النفس أبيض . وإن كان كاذبا ، فواجب أن يكون غير أبيض . وإن
قلنا : إنه غير أبيض وكان صادقا ، فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ؛
وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا :

١ — والقول الصادق ، سقطت من د

٣ — يكون : + خارج النفس ف

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٠ — ٧١ : « وأما القضايا المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية
فإنها ليس يجب فيها من جهة طابع الأمور أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضا يكون قد يتعين أحدهما
فيه بمصطلح السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين لما ليس
يجب بذاته أن يتعين .

فإن كل شيء واجب : فإذا أن يجب لذاته ، أو يجب بمصطلح السبب الذي يوجهه . ولو كان
في القضايا التي نحن في ذكرها تعيين لصدق أو كذب ، حتى كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا بهينه ،
وإما كاذبا ، لكان كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لاحتمال ، وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل :
إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ، ويتعين أنه صادق
أو كاذب ... » .

فأرن تعليق Edghill حل هذا الموضوع ، هامش ه :

In this chapter, as Paclius points out, Aristotle deals with four possible theories as to contradictory propositions concerning the future : (1) that both are true; this he refutes, 18 a 34 — 9, by implication, (2) that one is true and the other false determinately; this he deals with at length; (3) that both are false; this he dismisses, 18 b 16 -.23; (4) that one is true and the other false, = indeterminately; this last he commends, 19 a 23 — b 4.

وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض ، فواجب أن يكون القول الصادق

= فيما يخص أرسطو ، ٣٤١ ١٨ - ٣٩ ، انظر النص السابق ؛ وفيما يخص أرسطو ، ١٨ ب ١٦ -
٢٣ ، انظر هامش ٤١ ص ٨٣ ؛ وفيما يخص أرسطو ، ٢٣١ ١٩ - ١٩ ب ٤ ، انظر هامش ٤١
ص ٩٠ .

شرح الفارابي ، ص ٨٢ وما بعدها : « المعاني الجزئية تعني الأخصاص ، وتعني أن الأمر في المتقابلين
فيها ليس الصادق منهما صادقا على التحصيل ، ولا الكاذب منهما كاذبا على التحصيل ، لا في نفسه ، ولا
عندنا . وإن الإيجاب والسلب المتقابلين منها حالها كحال وجودها . فإن وجودها لما كان غير محصل
كان أيضا صدق أحد المتقابلين غير محصل . وكذلك لما كان لا وجود ما لا يوجد منها غير محصل ،
كان كذب أحد المتقابلين منها غير محصل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وهو الذي قاله ليس ينبغي أن يفهم
في كل مستقبل ، بل في المستقبلات الممكنة أن توجد ، وأن لا توجد ، وليس في المستقبلات التي
توجد لا محالة ، مثل الكسوفات الجزئية ، وأشبه الكسوفات . بل إنما ينبغي أن يفهم ذلك في الممكنة
من الأمور ... »

وليس الأمر في ذلك على ما يقوله جيل المفسرين فانهم يقولون إنه يفحص في هذا الموضوع عن الممكن
هل هو موجود في طبيعة الأمور ، أم لا ... بل نحن من أول أمرنا ربما فطرنا عليه . نعلم أن كثيرا
عن الأمور يمكن أن تكون ، وأن لا تكون . وأول شيء هو الذي نعلم أنه إلى اختيارنا وإرادتنا .
وإنما صار قوم يرفعون الإمكان عن الأمور لا بالمعرفة الأولى ، ولكن بالوضع ، والشرية ، والقول ...
وهل أن الفحص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة إنما هو بأشياء ، وعن أشياء معلومة بالفطرة ...
لأن أرسطوطاليس يقول في كتاب البرهان إن القضية البينة بنفسها ليس ينبغي أن يجعل سبأها أن
يعترف الإنسان بها بلفظة ، أو لا يعترف ... »

فإن الفحص عن الشيء هل هو ممكن الوجود في نفسه ، أو ضروري الوجود في نفسه هو لفحص عن
كيف وجود هذا الموجود ، وليس ذلك بلائق في المنطق ... »

المرجع نفسه ، ص ٨٤ - ٨٥ : « وكذلك افتتاحه وهو قوله : فأما المعاني الجزئية المستقبلية
فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال ، دال على ما قلنا . وذلك أنه إنما يريد أن يبين ما ذكر أنه على غير
مفاهم في الأمور الماضية والتي هي الآن . فلذلك يضع تقيض ما يريد أن يبينه وضعا بشرية . فإنه
لما قال : فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال - يعنى حل التحصيل . بل الأمر فيها على غير التحصيل ،
أر الأمر فيها مجهول هل هو على التحصيل ، أو على غير التحصيل ، أو أنه على جهة أخرى ، أو أن
المتقابلين منها لا تنقسم الصدق والكذب ، بل يصدقان معا ، أو يكذبان معا ، فإن الأمر فيه مجهول . »

فيه أنه أبيض، والكاذب أنه ليس بأبيض . وإن كان خارج النفس غير أبيض،
فالقول الصادق فيه هو أنه ليس بأبيض ، والكاذب أنه أبيض^(١) .

فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور
المستقبلية على أن أحدهما محصل الوجود في نفسه ، فالأمور المستقبلية ضرورية
في وجودها . وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق ، ومن غير سبب محصل .
ولا يوجد شيء (يقال فيه إنه ممكن أن يكون وألا يكون) بل يكون كون الشيء،
أولا كونه ، ضرورة . وذلك واجب لكون الصدق والكذب في أحد المتقابلين
محصلا في نفسه . وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منها إلى الوجود غير الصادق من
إيجاب كان ، أو من سلب ، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في أحد المتقابلين

٢ — هو : سقطت من د
٤ — المستقبل : المستقلة د // المستقبل : المستقلة د // ضرورية : ضرورة د
٥ — يكون : يمكن د
٩ — من (سلب) : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٩ ١٨٠ | ٣٩١ — ١٨ ب ٥ : *ei gar alēthēs eipein ōti leukōn : ē ōti oū leukōn ēstin, anāgkē eīnai leukōn ē ōti leukōn, kai ei ēsti leukōn ē ōti leukōn, alēthēs ēn phānai ē apophānai kai ei mē upārchei, psēdetai, kai ei psēdetai, oūch upārchei, ōste anāgkē ē tēn katāphasin tēn apōphasin alēthē eīnai ē psēdē.*

— ت . ع . ١٨٢ ب ١٧ — ٢١ : « فإن قولنا في شيء أنه أبيض أو غير أبيض ، إن كان صادقا ، فواجب ضرورة أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض ، فقد كان إيجابا أو سلبا فيه صادقا . وإن لم يكن ، فكذبا . وإن كان كذبا ، فليس هو فواجب إذا ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقا وإما كاذبا . »

كان (صادقا) : القراءة واضحة في مخطوط الأورطون . إذا : سقطت من شرح الفارابي .
شرح الفارابي ، ص ٨٦ : « يعني أن قولنا في شيء أنه أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون ذلك الشيء أبيض . وقولنا فيه إنه غير أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون غير أبيض . وبالعكس . فانه إن كان الشيء في نفسه أبيض ، فقد كان إيجابا أنه أبيض صادقا . وإن كان الشيء في نفسه غير أبيض ، فقد كان سلبا البياض عنه صادقا . وإن لم يكن الشيء في نفسه غير أبيض ، فسلبا البياض عنه كذب ... »

محصل الوجود في نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه ، كان إمكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد . كما أنه إذا كان إمكان كون الشيء أولاً كونه على مثال واحد ، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ، ولا كان الشيء بالإيجاب أولى منه بالسلب ، ولا السلب أولى منه بالإيجاب . ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أوجبه ، أو سالبا سلبه ^(١) .

• — موجبا أوجبه : فوجبا د // سلبه : سلب د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٥ — ٩ : οὐδὲν ἄρα οὔτε ἔστιν οὔτε γίνεται : οὔτε ἀπὸ τύχης οὐθ' ὀπότερ' ἔτυχεν , οὐδὲ ἔσται ἢ οὐκ ἔσται , ἀλλ' ἔξ ἀνάγκης πάντα καὶ οὐχ ὀπότερ' ἔτυχεν . ἢ γὰρ ὁ φὰς ἀληθεύει ἢ ὁ ἀποφάς . ὁμοίως γὰρ ἂν ἐγένετο ἢ οὐκ ἐγένετο τὸ γὰρ ὀπότερ' ἔτυχεν οὐδὲν μᾶλλον οὕτως ἢ μὴ οὕτως ἔχει ἢ ἔξει .

— ت . ع . ١٨٢ ب ٢١ — ١٨٣ : « فليس شيء من الأشياء إذا بما يتكون أو بما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الشيء منهما أيها كان . ولا شيء من الأشياء مزع بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك ، لكان كونها وغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أصل منه بالآخر ، ولا يصير كذلك » .

(لا يخلو) الشيء : في طبيعة يدعى نجد : شيء ، ولكن قارن شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٨٦ ، سطر ٢٠ . والقراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .

شرح الفارابي ، ص ٨٦ : « ... وإن كان واجبا ضرورية أن يكون صدق الإيجاب من متقابل الأمور المستقبلية كلها صدقا على التحصيل ، وكذب الكاذب منها كذبا على التحصيل في جميع الأمور المستقبلية . فليس شيء من الأشياء إذا بما يكون في المستقبل ، أو بما هو موجود الآن ، وقد كان غير موجود فيما تقدم ، يكون وجوده بالاتفاق ... » .

وقوله : بالاتفاق ، يعني به أن لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات . وقوله : بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الأمر منهما أيها كان ، تلخيص الشيء الممكن أن يوجد ، وأن لا يوجد . فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن أخرى من لا وجود . فتم وجود شيء ، فأنما يوجد ، من سبب غير محصل ، ومن سبب بالعرض ، فيرتفع من ذلك أن يكون شيء من الأشياء ممكنا أن يكون ، وأن لا يكون » .

ويجب على هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض في وقت من الأوقات أن يكون القول فيه ، من قبل أن يصير أبيض : إنه سيصير أبيض ، قولاً صادقاً وضرورياً . وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل أن يتكون : إنه سيكون ، قولاً صادقاً ، كما كان فيه في حين تكونه ، حتى يكون صدق القول بأنه موجود في الوجود الحاضر لصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل^(١) .

فإذا كان ذلك كذلك ، فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن ، ويقال فيه إنه سيوجد ، ألا يوجد . وما كان لا يمكن أن لا يوجد ، فن المحال ألا يوجد . والشيء الذي من المحال ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . وما هو واجب ، فهو ضروري الوجود . فجميع الأشياء إذن ضرورية الوجود .

-
- ١ — من (الأشياء) : سقطت من د
٢ — فإذا : فا
٣ — (في) : يكون : ليكون د
٤ — في الشيء... يمكن : سقطت من د لتكرار كلمة يمكن
٥ — والشيء : الشيء د // المحال : المحال د // وما هو : رقتها د
٦ — ضرورية : ضروري د
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ١٠ — ١٣ : εἰ εἰς ἔστι λευκὸν νῦν, ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν πρότερον ὅτι ἔστι λευκόν, ὅστε δεῖ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ἡτιοῦν τῶν γενομένων ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται. εἰ δὲ δεῖ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται, οὐχ οἷόν τε τοῦτο μὴ εἶναι οὐδὲ μὴ ἔσεσθαι.

ت ٥ ، ج ١٨٣ ، ١٠ — ١٠ : « رأينا إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر فقد كان القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقا . فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء بما يتكون — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائما صادقا . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت ، أو سيكون فيما بعد ، كان دائما صادقا . فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ، ولا يصير موجودا . (فيجب أن) يكون (القول) : تكون في طبيعة بولاك . ولا أرى لها وجهها .

ابن سينا ، المباحث ، ص ٧١ : « فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه ، أو غير أبيض بعينه ، فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه ، وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقا ، فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذبا ، فالأمر لا يكون البتة » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس هاهنا شيء يحدث باتفاق ، ولا شيء هو معد أن يكون وأن لا يكون . وذلك أن ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة ، أهني أن كونه ليس واجبا ضرورة . كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة ، فليس يحدث عن الاتفاق . وأيضا فإنه ليس يجوز أن نقول إن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معا ، ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا ، مثل أن يكون قولنا في الشيء إنه يمكن أن يكون ، ويمكن ألا يكون صادقين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا ، لزم عنه ألا يكون المتناقضتان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد . وذلك شيء قد تبين خلافه .

١ — اتفاق : بالاتفاق د	// هو : وهو د
٤ — وأيضا : دائما د	
٥ — المستقبلية : السببية د	// عنها : عنها ف
٦ — ويمكن : ويمكن د	
٧ — فإنها : فهما د	// كانا : كان د

(١) أرسطو ، ١٨٤٩ ب ١٣ - ١٦ ، δ δὲ μὴ οὐδὲν τε μὴ γενέσθαι ، δ δὲ ἀδύνατον μὴ γενέσθαι ، ἀνάγκη γενέσθαι .
 ἀπαντα οὖν τὰ ἐσόμενα ἀναγκασίον γενέσθαι - οὐδὲν ἄρα ὁπίστερ' ἔτυχεν
 οὐδὲ ἀπὸ τύχης ἔσται· εἰ γὰρ ἀπὸ τύχης , οὐκ ἔξ ἀνάγκης·
 = ت ٥٠ ع ١٨٣ أ ١٠ - ١٤ : « وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا ، فن الحال ألا
 يصير موجودا . والشيء الذي من الحال ألا يصير موجودا ، فواجب ضرورة أن يكون . لجميع الأشياء
 إذا المزمعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون . فليس يكون إذا شيء من الأشياء على أى الأمرين
 اتفق ، ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة » .
 والشيء الذي من الحال أن لا يصير موجودا : كررت في شرح الفارابي ، ص ٨٧ ، سطر ١٧ - ١٧٠ .
 شرح الفارابي ، ص ٨٧ : « هذا هو النتيجة المنتمة التي انساق إليها القول الذي وضع فيه أن صدق
 أحد المتقابلين في الأمور المستقبلية صدق على التحصيل في نفسه ، وأن المتقابلين في جميع الأمور المستقبلية
 يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل . فلما لزم الحال من ذلك ، لخص بده في كلى المتقابلين في المستقبلية :
 أتري يصدقان معا ، أو ترى يكذبان معا . فقال ليس يجوز أن يقال إنهما يصدقان معا ، ولا يجوز أيضا
 أن يقال إنهما يكذبان معا » .

وكذلك يلزم إن كانا صادقين معا . وأيضا فإنه يلزم إن كانا صادقين معا أن يكون الشيء موجودا معدوما معا . وذلك محال . مع أنه ترتفع أيضا طبيعة الممكن . وإن كانا كاذبين ، أن يكون الشيء لا موجودا ، ولا معدوما . فهذا ما يلزم من المحال إن فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها على التحصيل في الأمور المستقبلية أولا تقتسمها بأن يصدقا معا أو يكذبا معا . وهو ظاهر أنه تلزم شذاعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وإزالتها أن الأمور المستقبلية كلها ضرورية ، أولها أنها تبطل الروية والاستعداد لرفع شر يتوقع

١ — يلزم : يلزمه ل // فانه : وانه د

٢ — ما : سقطت من د // ترتفع أيضا : أيضا ترتفع ل ٣ — وان : فان ل

٥ — المستقبلية : المستقلة د // ار : أنه د

٦ — الأمور : أمور د

٧ — المستقبلية : المستقلة د // شر : شرى ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ١٦ ب — ٢٥ : γε οὐδέτερόν ὡς οὐδέσθαι ἀλλὰ μὴν οὐδ' ἴσται οὐτε οὐκ ἔσται . πρῶτον μὲν γὰρ οὐσης τῆς καταφάσεως ψευδοῦς ἢ ἀπόφασις οὐκ ἀληθής , καὶ ταύτης ψευδοῦς οὐσης τὴν κατάφασιν συμβαίνει μὴ ἀληθῆ εἶναι , καὶ πρὸς τούτοις , εἰ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅτι λευκὸν καὶ μέγα , δεῖ ἀμφοῖν ὑπάρχειν . εἰ δὲ ὑπάρξει εἰς αὐριον , ὑπάρξει εἰς αὐριον . εἰ δὲ μήτε ἔσται μήτε μὴ ἔσται αὐριον , οὐκ ἔστι τὸ ὁπότερ' ἔτυχεν , οἷον ναυμαχία ἢ δέοι γὰρ εἶναι μήτε γενέσθαι ναυμαχίαν αὐριον μήτε μὴ γενέσθαι .

ت . ع . ٥ . ١٨٣ — ١٤١ — ١٨٣ ب : « وأيضا فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقا ، كأنك قلت : القول بأن الشيء سيكون ، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أولا فلا تلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سلبه غير صدق ، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صدق . ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقا ، =

أو التائب لتغير يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب ، كان ما يجب ، وإن لم يفعل ما يجب ، لم يكن ما يجب ، أصرا باطلا واعتقادا فاسدا^(١).

١ — تغير : يلز د // يحصل : يحصل د
٢ — أصرا باطلا : أصرا باطل ف // اعتقادا فاسدا : اعتقاد فاسد ف

فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعا . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في ضد صادقا ، فواجب أن يصير كذلك في ضد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك ، وليس لا يصير كذلك في ضد حقا ، فليس هو على أي الأمرين اتفق . ومثال ذلك الحرب : فانه يجب لا أن تكون حربا ، ولا ألا تكون . غير صادق : في الموضوعين . وفي طبعة بدوى : غير صادق ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٨٨ ، سطر ٥ — ٦ .
قارن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٨٠ :

There must either be or not be a sea — fight tomorrow, but it is not the case either that there must be or that there must not be one .

ويقول الفارابي ، الكتاب عينه ، ص ٨٩ ، تعليقا على مثال الحرب : « يعني أنه إذا صدق هناك المتقابلان معا ، أو كذبا ، لزم ضرورة أن يوجد الأمران ، يعني الوجود ولا وجود . وذلك محال من جهتين : إحداهما من اجتماع وجود ولا وجود معا في آن واحد وهو المحال الذي لزم أولا من هذين الموضوعين . والثاني أن يكونا ضرورة ، فيرفع الإمكان » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٢٦ — ٢٣ : τὰ μὴν δὴ συμβαίνοντα ἄποστα : ταῦτα καὶ τοιαῦτα ἕτερα, εἴπερ πάσης καταφάσεως καὶ ἀποφάσεως ἢ ἐπὶ τῶν καθόλου λεγομένων ὡς καθόλου ἢ ἐπὶ τῶν καθ' ἕκαστον ἀνάγκη τῶν ἀντικειμένων εἶναι τὴν μὲν ἀληθῆ τὴν δὲ ψευδῆ, μηδὲν δὲ ὁπότερ' ἔτυχεν εἶναι ἐν τοῖς γιγνομένοις, ἀλλὰ πάντα εἶναι καὶ γίγνεσθαι ἐξ ἀνάγκης. ὥστε οὔτε βουλευσῆναι δεοὶ ἂν οὔτε πραγματεῦσθαι, ὡς ἐὰν μὲν τοδί ποιήσωμεν, ἔσται τοδί, ἐὰν δὲ μὴ τοδί, οὐκ ἔσται τοδί.

ث . ع . ١٨٣ ب ١ — ٧ : « فهذا ما يلزم من الأمور الشبهة وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب وسلب — إما ما يقال كلياً هل معنى كل ، وإما ما يقال جزئياً — فواجب ضرورة أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقا والآخر كاذبا ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حذرته على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعا وجودها وكونها واجب ضرورة . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نرعى في شيء . ولا أن نستعد له أو نأخذ أهيبه ، كأنا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب » .

حتى أنه يلزم هذا من الشئعة أنه إن روى إنسان ما في حادث ما ، وقطع على أنه يحدث في عشرة آلاف سنة مثلا ، وأخذ في إعداد الأسباب الموجبة لحادثه وكونه في هذه المسدة الطويلة لو عمرها إنسان ، وروى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ، ونظر في جميع هذا الزمان في إعداد الأسباب التي تمنع حدوثه ، لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعيبا ورويته ساقطة لا معنى لها . وذلك أن الصادق

-
- ١ - ما سقطت من د
٢ - الالف : الالف د
٣ - في جميع هذا الزمان : سقطت من ف
٤ - منها : منها د
-

= جميعا : جميعها ، في شرح الفارابي ، ص ٨٩ ، سطر ٢٦ .

أن (نستعد) : سقطت من شرح الفارابي ، تحقيق كوثن ومارو ، ص ٩٠ ، سطر ١٦ .
أهبة : أهبة ، في طبعة بدوى ، وهو سهو .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٣ : « والمتناقضان في الممكن ، إن كانا يقتضيان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما ، لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منها صادق في نفسه على التحصيل ، وألا يوجد الآخر ضرورة ، إذ كان في نفسه كاذبا على التحصيل ، فلا يكون شيء من الأشياء في نفسه وطلبته ممكنا ، وترتفع الأشياء الإرادية والاختيار والأفعال الكائنة عن الرورية وأخذ الأهبة في استعمال غير ينظر ، ودفع شريشوع . وترتفع أيضا المواتاة التي في الأمور الطبيعية والصناعية لأن يكون الشيء بحال ، وألا يكون ، مثل تأتى الشمع لأن يلين ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد ، معتقدين أننا إن فعلنا ما يجب ، كان أمرا لا يكون إن قصرنا . ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعد له مما قد يكون بالضرورة ، أو لا يكون بالضرورة ، كأن لا نلنا مال فيه أمرا فصدق أو كذب . فتعين سلكه لقوله ، ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد فلا ننتك فيها ، فإذن ما يرفعها ويطلبها محال » .

شرح الفارابي ، ص ٩٠ : « يبنى أنه إذا ارتفعت الأمور المحتمة ، كلفنا نحن أمر الاهتمام بشيء من الأشياء ، ولم يكن بنا حاجة إلى أن نروى بمسئولنا ، ولا أن نمتصده له بأبداننا ، ولا أن نأخذ له أهبة من الأشياء الخارجة هنا من ناس نسمين بهم أو آلات » .

منهما في نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روى أحدهما في إبطاله
والآخر في وجوده أو لم يرق واحد منهما في ذلك . فإنه يجب على هذا ألا تكون
الإرادة سببا لحدوث شيء من الأشياء ، بل تكون جميع الأشياء تجري مجاريها بالطبع
وعلى ما لها من أحد المتناقضين وإن لم يرق صرق في إيجاد شيء من ذلك أو منع وجوده .
ويكون حكم من روى في الشيء عشرة آلاف سنة حكم من روى فيه زمانا يسيرا ،
أى زمان كان ، بل يكون حكمه حكم من لم يرق فيه أصلا . وهذه الأشياء كلها
في غاية الشناعة ، وخلاف ما فطرنا عليه ^(١) . وذلك أنا نرى أن ما هنا أشياء مبدأ
حدوثها الروية وأخذ الأهمية لها .

-
- ٢ - واحد : أحد د
٣ - مجاريا : مجاريا د : مجراها ف
٤ - المتناقضين : متناقضين د
٥ - سنة : + مثل ف // روى : يدى ف
٦ - أصلا : أملا د
٧ - أشياء : + أشياء د
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٣٣ - ١٩ ١ : οὐδὲν γὰρ κωλύει καὶ εἰς μυριοστὸν ἔτος τὸν μὲν φάναι τοῦτο ἔσσεσθαι τὸν δὲ μὴ φάναι ، ὥστε ἐξ ἀνάγκης ἔσσεσθαι ὁποτερονοῦν αὐτῶν ἀληθὲς ἢν εἴπειν τότε . ἀλλὰ μὴν οὐδὲ τοῦτο διαφέρει ، εἴ τινες εἶπον τὴν ἀντίφασιν ἢ μὴ εἶπον ἄλλο γὰρ ὅτι οὕτως ἔχει τὰ πράγματα ، καὶ μὴ ὁ μὲν καταφήση τι ὁ δὲ ἀποφήση ὁ δὲ γὰρ διὰ τὸ καταφασθῆναι ἢ ἀποφασθῆναι ἔσται ἢ οὐκ ἔσται ، οὐδ' εἰς μυριοστὸν ἔτος μᾶλλον ἢ ἐν ὁποσοῦν χρόνῳ .

ت . ع . ١٨٣ ب ٧ - ١٣ : « فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء
إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلا ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فوصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان
القول حينئذ بأنه يكون مادقا . وأيضا فلا فرق في هذا المعنى بين أن نقال المناقضة وبين ألا نقال ،
وذلك أنه من البين أن الأمور تجري مجاريا وإن لم يوجب موجب شيئا منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن
الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون من قبل أنه قد أوجب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة
فبحكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره » .

وقد يظهر أيضا في الأمور التي تفعل أن فيها أشياء هي بطبيعتها معدة لأن يكون عنها الشيء ومقابلها على السواء ، أعني أنها ممكنة أن يكون عنها الشيء أولا يكون على السواء ، وذلك من جهة الفاعل والقابل معا . ومثال ذلك : أن الثوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه البلى ، وقد يمكن فيه أن لا يتمزق ، بل يبلى . وذلك أن إمكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء ، من جهة الفاعل والقابل^(١) .

- ١ — تفعل : يعقل د
٢ — أعني أنها : فانها د // هنا : منها د
٣ — وذلك من جهة الفاعل والقابل معا : سقطت من ف
٤ — فيه : سقطت من د // اليه البلى : سقطت من د
٥ — من جهة الفاعل والقابل : سقطت من ف

= تجرى : بدون تقط في مخطوط الأورفانون .

شرح الفارابي ، ص ٩٢ : « هذا كله إنما يلزم منه إسقاط الروية وأخذ الأهمية . وأن الأمور تجري مجاريها أخصا في أن تكون وإن لم يحكم المرور أنه موجب بما ألزمته رويته ، ومجاريها في أن لا تكون وإن لم يسلب آخر بما أوجبته رويته . وذلك أن الشيء المستقبل ليس إنما يكون من قبل أنه أوجب بالروية وحكم أنه يكون ، ولا إنما لا يكون من قبل أنه قد سلب بالروية وحكم أنه لا يكون ... » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٧١ — ١٨ : εἰ θὴ ταῦτα ἀδύνατα — ὀραῖμεν : γὰρ οὐκ ἔστιν ἀρχὴ τῶν ἔσομένων καὶ ἀπὸ τοῦ βουλευέσθαι καὶ ἀπὸ τοῦ περᾶναι τι ، καὶ οὐκ ὅλως ἔστιν ἐν τοῖς μὴ αἰετῶν ἐνεργούσι τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ὁμοίως ἔν ὅλως ἀμφω ἐνδέχεται ، καὶ τὸ εἶναι καὶ τὸ μὴ εἶναι ، ὥστε καὶ τὸ γενέσθαι καὶ τὸ μὴ γενέσθαι . καὶ πολλὰ ἡμῖν δεῖ δῆλόν εἶναι οὕτως ἔχοντα ، ὅσον οὐκ εἶναι τοῦτὶ τὸ ἰμάτιον δυνατόν ἐστι διατμηθῆναι καὶ οὐ διατμηθῆσθαι ، ἀλλ' ἐμπροσθεν κατατριβῆσθαι . ὁμοίως δὲ καὶ τὸ μὴ διατμηθῆναι δυνατόν ὅσον γὰρ εἰν ὑπῆρχε τὸ ἐμπροσθεν αὐτὸ κατατριβῆναι ، εἴγε μὴ δυνατόν ἦν τὸ μὴ διατμηθῆναι . ὥστε καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων γενέσεων ، ὅσαι κατὰ δύναμιν λέγονται τὴν τοιαύτην .

= ت . ج . ١٨٣ ب ١٧ — ٢١٨٤ : « فإذا كانت هذه الأشياء محالا (لأنها قد نرى أمورا يحدث مبدؤها من الروية فيها وأخذ الأهمية لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل دائما الإمكان لفعل الشيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعا ممكنين ، أعني أن يكون الشيء ، وألا يكون . وما هنا أشياء كثيرة بين من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا =

وكذلك يجرى الأمر في جميع الأمور المتكونة في هذه المادة التي فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

وإذا كان هذا هكذا ، فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية^(١) ، بل يظهر أن الأشياء صنفان :

٣ - ضرورية : ضرورة د

= الثوب قد يمكن أن يتمرق فلا يتمرق ، بل يسبق إليه البل . وحل ذلك المثال قد يمكن ألا يتمرق . فإنه لم يكن البلى لسبق التمزيق إليه لو لم يكن يمكن ألا يتمرق . وكذلك يجرى الأمر في سائر ما يتكون مما يقال حل هذا الضرب من القوة » .

فاذا : نجد في مخطوط الأورغانون وفي شرح الفارابي ص ٩٣ ، سطر ٥ ، وفي كل من الطبعتين ، طبعة بدوي وطبعة بولاك : فاذا ، ولكننا نجد في الأصل اليوناني el .

(لفعل) الشئ : شئ في طبعة بدوي . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

يسبق ، يسبقه ، في طبعة بدوي . (يمكن) يمكن : سقطت من طبعة بدوي .

لاحظ أنه ابتداء من δρωμεν (سطر ٧) إلى τριαύτην (سطر ١٨) يرى Bonitz وضعه بين قوسين يكمل اعتراضية parenthetical

أهم سيناء ، العبارة ، ص ٧٣ : « وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضا ، كالحشب فإنه يمكن في طباعه أن يبقى إلى أن يبلى ، ويمكن أن تصادمه نار فيتمرق ، ولا يجب له من حيث هو خشب أجده الأمرين » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « معنى « من القوة » حل أن يفعل حينما ولا يفعل حينما . أو أن يفعل حينما ولا يفعل حينما ، فإن ما كان ممكن ، فإن القوة التي فيه استعداد للتقابلين . فإن ما هنا ضربا آخر من القوة وهو استعداد لأحد المتقابلين فقط . مثل القوة التي في الأجسام الممارية على الحركة المستديرة » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٩ : φανερὸν ἔστι δὲ οὐχ ἀπαντα ἔχει :

ἀνάγκης οὐτ' ἔστιν οὐτὲ γίγνεται .

ت . ح . ١٨٤ | ٢ - ٣ : « نظامه إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورية » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « فإنه يجرى الآن حل سهل الاتصاف بالأمور الظاهرة الهيئة بأفعالها . فذكر أن ليس جميع الأشياء فوجودها الإلزامي أو كونها في المستقبل ، ضروري » .

إما ضرورية .

وإما ممكنة .

وأن الممكنة ثلاثة أصناف :

إما ممكنة على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشئ أحرى من عدمه ،

ولا عدمه أحرى من وجوده .

وإما ممكنة على الأكثر وهى التى يكون فيها أحد المتقابلين أحرى من الثانى

بالوجود ، ويكون حدوث الثانى على الأقل . وفى هذا الجنس يوجد النواتج

جميعا من الممكن ، أعنى الذى على الأكثر ، والذى على الأقل .

٣ — وان ، فان ل : سقطت من د // الممكنة : سقطت من د

٧ — حدوث : سقطت من د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩١٩ — ٢٢ : $\alpha\lambda\lambda\acute{\alpha}$ τὰ μὲν ὑπόττερ' ἔτυχε, καὶ οὐδὲν μᾶλλον ἢ κατάφασις ἢ ἡ ἀπόφασις ἀληθείης, τὰ δὲ μᾶλλον μὲν καὶ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺν θάτερον, οὐ μὴν ἀλλ' ἐνδέχεται γενέσθαι καὶ θάτερον, θάτερον δὲ μή.

ث . ع . ١٨٤ ٣ — ٦ : « بل بعض الأشياء يجرى على أى الأمرين اتفاق ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها . وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر . إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك » .

ذلك ، فى طبيعة بدوى ، وفى شرح الفارابى ، ص ٩٤ ، مطر ١٧ .

وقد كتب فوق ذلك فى مخطوط الأروطانون ، معنى الذى هو أحرى بالوجود .

شرح الفارابى ، ص ٩٥ : « فقد جعل الممكن على ضربين ، أحدهما يمكن وجوده ولا وجوده على

التساوى . والثانى : الممكن الذى وجوده أحرى وأكثر من لا وجوده ، أو لا وجوده أحرى وأكثر من

وجوده . ولم يذكر الممكن الكائن على الأقل ، لأنه لازم من الكائن على الأكثر . وقد نبه على ذلك

بأن قال : إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك ، يريد الأمر الآخر الذى ليس هو

أحرى ولا أكثر » .

وأما الضرورية فنحن ضرورية بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها دائماً ،
أو عدمها دائماً ، ومنها ضرورية لا بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها ضروري
في الوقت الذي هي فيه موجودة ، أو أشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي
فيه معدومة . وهذه ضربان : إما أشياء محولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ،
مادامت موضوعاتها موجودة ، مثل وجود النطق للإنسان ما ، إذا وجد ذلك
الإنسان ، أو أشياء معدومة ، مادامت موضوعاتها غير موجودة ؛ وإما أشياء
موجودة مادامت هي موجودة ، مثل وجود الإنسان ، مادام موجوداً^(١) .

١ — فنحن ، فنحن د — (إنسان) ما : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٢٣ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν τὸ ὄν ὅταν ᾖ , καὶ τὸ
μὴ ὄν μὴ εἶναι ὅταν μὴ ᾖ , ἀνάγκη· οὐ μὴν οὔτε τὸ ὄν ἀπαν ἀνάγκη
εἶναι οὔτε τὸ μὴ ὄν εἶναι . οὐ γὰρ ταῦτόν ἐστι τὸ ὄν ἀπαν εἶναι ἐξ ἀνάγκης
ὅτε ἐστι , καὶ τὸ ἀπλῶς εἶναι ἐξ ἀνάγκης . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ
ὄντος .

— ت . ع . ١٨٤ — ١٠ : « فنقول الآن إن الوجود لشيء — إذا كان موجوداً —
ضروري . وإذا لم يكن موجوداً ، ففني الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود فوجوده ضروري ؛
ولا كل ما ليس بموجود ، فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا : إن وجود كل موجود فهو
ضروري ، إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضرورة على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود .
على (الإطلاق) : سقطت كلمة « على » من طبعة بدوي ولكنها موجودة في مخطوط الأورفانوف
وفي طبعة Pollak ، وفي شرح الفارابي ، ص ٩٤ ، سطر ٢٣ .

الفارابي ، كتاب العمارة ، بتحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٥ : « والضروري يقال باشتراك الاسم
على ثلاثة أنحاء : أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال . والثاني : الموجود في الموضوع
مادام موضوعه موجوداً ، مثل الزرقة في العين ، والفلطوسة في الأنف . والثالث : الموجود في موضوع
والمدكور في موضوع مادام هو موجوداً ، مثل القمود في زيد ، فإنه موجود في زيد مادام القمود موجوداً ،
أي مادام زيد قائداً . وكذلك زيد الموجود مادام موجوداً والاضطراري الحقيقي هو الأول .
والمطلق أيضاً يقال باشتراك الاسم على هذه المعاني الثلاثة . غير أن المطلق الحقيقي هو الذي يقال على
المعنيين الأخيرين وهو المعنى الثاني والثالث ، وهو بالجملة الموجود بالفعل مادام موجوداً ، أو مادام
موضوعه موجوداً » .

شرح الفارابي ، ص ٩٥ : « فيكون الضروري ثلاثة : ضروري مادام موضوعه موجوداً ؛
وضروري مادام هو موجوداً ؛ وضروري على الإطلاق » .

وإذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود ، وكان واجبا أن تكون جهة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس ، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور من الضروريات على التحصيل في نفسه ، أعنى على أن الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس ، وإن لم تحصل لنا معرفته ، وجهلنا كيف الأمر فيه .

وأما في المادة الممكنة في الأمور المستقبلية فإنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب ، وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل ، لكن لا على التحصيل في أنفسهما ، بل على أنهما في طبيعتهما من عدم التحصيل ، مثل ما هما عندنا . ولذلك لا يمكن أن تحصل في هذا الجنس معرفة ، إذ كان الأمر في نفسه مجهولا .

لكن ما كان من الممكن على الأكثر ، لا على التساوي ، فإن أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من الثاني ، إذ كان وجوده أحرى من لا وجوده . وفي هذا أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه ، أحرى بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر ، فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما الصدق والكذب

١ - جهة : سقطت من د

٢ - الوجود : الموجود ف

٦ - الامر فيه : في الأمور المستقبلية ف

٧ - في الأمور المستقبلية : سقطت من ف

١٣ - لا (وجوده) : سقطت من د // وفي هذا : في د

١٤ - ما : وما ه

١٥ - يقتسما : يقتسم ف

أنهما يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية في المادة الممكنة لا على التحصيل . لكن أما في الممكن الذي على التساوي فليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكنة الأكثرية لأحد المتقابلين فيها أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكن على الأقل فإن كذب أحد المتقابلين فيها أخرى بالكذب من الثاني .

فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور ، وذلك فيما شأنه منها أن يقتسم الصدق والكذب دائماً ، وهي المتناقضات والشخصيات .

ولما كانت القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة ، ومنها ثلاثية وهي التي محمولها اسم . وإنما سميت التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسميت التي محمولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع ، وكلمة رابطة ، ومحمول^(١) . وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منهما القضايا إما أن يكونا محصلين أو غير محصلين . فظاهر أن كل قضية ثنائية هي مؤلفة : إما من اسم

٢ - لكن : سقطت من د

٣ - الآخر : الا د // الممكنة الأكثرية ، الممكن أكثر د

// فيها : فيه ف

٥ - بالكذب : بالصدق د

٧ - منها : هنا د

١٢ - منهما : منها ف

(١) ابن سينا ، النجاة ، ١٥ : « كل قضية كلية فان أجزاءها الذاتية عند الزمن ثلاثة : معنى موضوع ، ومعنى محمول ، ومعنى نسبة بينهما . وأما في اللفظ فربما انتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول ، وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة ، فلتسمى ثنائية ، كقولنا : ليد كاتب .

محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : الإنسان يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان لا يوجد ، وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : الإنسان لا يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد .^(١)

٣ — لا إنسان ، اللانسان د

٤ — لا إنسان ، لانسان د

== وأما الثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة ، كقولنا : زيد هو كاتب . وتسمى تلك اللفظة رابطة .

والكلمة ترتبط بداتها لأنها تدل على موضوع في كل حال . فالنسبة متضمنة فيها . ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٦ — ٧٧ : «الاضمية إما أن يكون مصرحاً فيها بالرباط المذكور ، زمانياً كان أو غير زمانياً ، وإما أن لا يكون . فإن صرح به فأنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فأنها تسمى ثنائية . والثنائيات فأنها قد انحصرت عن الواجب فيها ، إلا أن تكون بمحولاتها كلها ، فلا يبعد أن ترتبط بأقسامها ، لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها . والرابطة إما يحتاج إليها لتدل على نسبة المضمول إلى الموضوع إذا كان اسماً هو في نفسه مفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء الأصلية ... » .

المرجع نفسه ، ص ٣٩ : « فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها امتكالا على شعور الذهن بجمناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذي في قالب الاسم ، كقولك : زيد هو حي . فإن لفظه « هو » جاءت لتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر به ما دام إنما يقال هو إلى أن يصرح به . فقد تخرجت عن أن تدل بداتها دلالة كاملة ، ولحققت بالأدوات ، لكنها تشبه الأسماء . وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقولك : زيد كان كذا ، ويكون كذا » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٢ — ١٦ : ἀνευ δὲ ῥήματος οὐδεμία κατάφασις — οὐδὲ ἀπόφασις τὸ γὰρ ἔστιν ἢ ἔσται ἢ ἦν ἢ γίνεται ، ἢ ὅσα ἄλλα τοιαῦτα ، ῥήματα ἐκ τῶν κειμένων ἐστὶ πρῶσσημαίνει γὰρ χρόνον . ὥστε πρῶτη ἔσται κατάφασις καὶ ἀπόφασις τὸ ἔστιν ἀνθρώπος — οὐκ ἔστιν — ἀνθρώπος ، εἴτα ἔστιν οὐκ ἀνθρώπος — οὐκ ἔστιν οὐκ ἀνθρώπος .

لكن الكلمة الغير محصلة لم تجر العادة باستعمالها في أمثال هذه القضايا ، أعنى الثنائية ، وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل . فلذلك ليس يوجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة .

ولذلك يسقط من أصناف هذه القضايا الأربعة صنفان : الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ، والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل ، ويبقى صنفان . فتكون المتقابلات التي فيها اثنتين ، والمقدمات أربعة . فإذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج من المتقابلات المتقدمة ، تكون

٧ - اثنتين : اثنتين د ، ف	// أربعة : أربع د ، ل
٨ - المتقابلات : المققات د	// في الستة الأزواج من المتقابلات : شانه د

// المقدمة : التي تقدمت ف

ت . ع . ١٨٤ ب ١٠٠ - ١٤ : « ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة . فان قولنا : « كان » ، أو « يكون » ، أو « سيكون » ، أو « يصير » ، أو غير ذلك مما أشبهه ، إنما هو ما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان . فهكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا : « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده : « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » .

شرح الفارابي ، ص ١٠٣ : « وقوله : ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، ينبغي أن نفهم من هذه إما غير وجودية مما محمولاتها أسماء مظهرية في اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم . ثم الكلمة الوجودية التي نفهم فيها محمولاتها أسماء مظهرية في اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم ، ليس ينبغي أن يوجد ما دل على الزمان فقط ، بل الاسم الدال على الوجود أيضا ، بعد أن يدل على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع ، مثل قولنا : موجود . فان هذه اللفظة وما قام مقامها في سائر الألسنة تستعمل روابط فيما ليس يحتاج المتكلم إلى أن يدل على زمان وجود المحمول للوضوع . وذلك في الأشياء الضرورية ، وفي القضايا التي ليست في زمان . فهذا ينبغي أن نفهم من قوله : خلوا من كلمة » .

المتقابلة في الفضايا الثنائية اثنتى عشرة ، والقضايا أربعا وخشرين . ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية : إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر ، وأما أن تكون دالة على الزمان المستقبل ، وإما أن تكون دالة على الزمان الماضى ، فإذا ضربنا هذه الثلاث فى الأربع والعشرين قضية ، تكون القضايا الموجودة فى هذا المجلس اثنتين وسبعين قضية ، وستا وثلاثين مقابلة . فإن ضربناها فى المواد الثلاث الذى هو الممكن والضرورى والمتنع ، كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتى قضية وست عشرة قضية .

-
- ١ - اثنتى عشرة : اثنتى عشر ف
 - // أربعا وخشرين : أربع وعشرون ف
 - ٤ - الثلاث : الثلاثة ف // العشرين : عشرين ف
 - ٥ - اثنتين : اثنتين ف
 - ٦ - القضايا : القضايا هـ وهكذا فى هذا الموضع // المجتمعة : ترك مكانها خاليا فى د
 - // مائتى : مائتى د

الفصل الثالث

وأما القضايا الثلاثية^(١) فإنها ضعف القضايا الثنائية، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها.

٢ — في مخطوط ليدن كتبت فأما القضايا بخط كبير . وفي طبعة بولاك نجد [الفصل الثالث]
ولقد وضع بين قوسين قبل جملة : وأما // فانها : فا د // ضعف مقابلاتها : سقطت من د

(١) أرسلو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٩ — ٢٩ : -
δταν δὲ τὸ ἔστι τρίτον προσκατη- : ٢٩ — ١٩ ب ١٩ — ٢٩ :
γορηται , ἤδη διχῶς λέγονται αἱ ἀντιθέσεις — λέγω δὲ οἷον ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος ' τὸ ἔστι τρίτον φημι συγκατεῖσθαι ὄνομα ἢ ῥῆμα ἐν τῇ κατα-
φάσει . ὥστε διὰ τοῦτο τέτταρα ἔσται ταῦτα , ὧν τὰ μὲν δύο πρὸς τὴν
κατάφασιν καὶ ἀπόφασιν ἔξει κατὰ τὸ στοιχοῖν ὡς αἱ στερήσεις , τὰ δὲ
δύο οὐ . λέγω δ' ὅτι τὸ ἔστιν ἢ τῷ δικαίῳ προσκαίεται ἢ τῷ οὐ δικαίῳ ,
ὥστε καὶ ἡ ἀπόφασις . τέτταρα οὖν ἔσται . νοῦμεν δὲ τὸ λεγόμενον ἐκ
τῶν ὑπογεγραμμένων . ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος ' ἀπόφασις τούτου , οὐκ
ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος — ἔστιν οὐ δίκαιος ἄνθρωπος ' τούτου ἀπόφασις ,
οὐκ ἔστιν οὐ δίκαιος ἄνθρωπος .

ت . ح . ٠ . ١٨٥ | ١١-١ : « فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود نالنا محمولا إلى ما يحمل ،
فإن التناقض حينئذ يقال على ضربين : ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، فنقولنا : « يوجد
فوق ثالث مقرون بما في هذا الإيجاب : إما أمم ، وإما كلمة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنتان
منها يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال الـدميعين عندهما ، والاثنتان < الأخران > ليسا
كذلك ، وأعني بقولي هذا أن قولنا : « يوجد » إما أن يقرن ويضاف إلى قولنا : « عدل » أو إلى قولنا :
« لا عدل » ، وكذلك السلب أيضا ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما تقوله من رسمنا هذا .

< ١ >

< ب >	ليس يوجد إنسان عدلا	سلب هذا القول	< ٢ >	يوجد إنسان عدلا
< د >	ليس يوجد إنسان لا عدلا	سلب هذا القول	< ج >	يوجد إنسان لا عدلا

وذلك أنه تتأني فيها الأضناف الأربعة من المتقابلات، أعني الضنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالبيضة، مثل قولنا :

١ - تتأني : يتا د

= ضربين : ضدين ، في طبة يدري . وهذا خطأ .

(نقرون) بما : بها ، في طبة يدري .

علق Edghill على استعمال $\epsilon\sigma\tau\iota$ في هذا الموضوع قائلا إن Waitz يرى أن استخدام أرسطو لكلمة $\pi\rho\acute{o}\sigma\sigma\alpha\tau\eta\gamma\upsilon\sigma\epsilon\iota\tau\alpha\iota$ يدل على أن $\epsilon\sigma\tau\iota$ هنا ليست رابطة copula . ولا يوافق Edghill على رأي Waitz . فأرسطو يراض محمد $\epsilon\sigma\tau\iota$ في هذه المواضع ، قائلا إنها كلمة أو اسم $\delta\nu\omicron\mu\alpha$ أو $\delta\eta\lambda\omicron\upsilon\mu\alpha$.
فانن : روس . أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٧ - ٢٨ :

Aristotle is here struggling — not very successfully — with the notion of the copula. He is aware of the distinction between the existential and the copulative is, but he has as yet no very clear idea of their relation .

أين سينا ، العبارة ، ص ٨٤ ، وهذا لوج هذه المفردات بأحكامها :

(أ) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان	يصدق في الجميع إلا في واحد
عادلا فقط	فيصدق إذا كان معدوما وجائزا
ويكذب فيما سوى ذلك	ويختلطو وباللوة ولا بالقوة
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا	يكذب إذا كانت عادلا
أو معدوما	أو معدوما
ويكذب في البوائق	ويصدق في البوائق

شرح الفارابي ، ص ١٠٥ - ١٠٨ : « . . . وقوله : ثالثا ، يعني به ثالثا في القنط مصرحا به .
وقوله : محمولا إلى ما يحتمل ، يعني به محمولا مضافا إلى الاسم الذي هو محمول بذاته . »

الإِنسان يوجد عدلا ، الإنسان ليس يوجد عدلا . والصنف الذى يكون فيه
أسماءهما غير محصيلين ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد لا عدلا ، لا إنسان ليس يوجد
لا عدلا^(١) .

... وإنما قال : إما اسم وإما كلمة ، لأن اللفظة الدالة على الوجود وبما كانت كلمة دالة
على أحد الأزمان الثلاثة ، وإما اسما على ما قلناه مرارا . وها هنا ينبغى أن نفهم من قوله : إذا كانت
الكلمة الدالة على الوجود ، الكلمة التى قلنا غير مرة إنها تقال على العموم ، لا الكلمة التى تدل على
الأزمان ، بل التى تعم الاسم والكلمة الدالة على الأزمان .

.. وأنت قد وقفت على معنى القضية العدمية وتلك هى التى محمولها دال على عدم ، مثل قولنا :
الإنسان أعمى ، والإنسان جاهل ، والإنسان فقير ، والإنسان هربان ، وأشياء هذه ...

غير أن من العدم ما يقترن إليه ضد ، ومنه ما لا يقترن إليه ضد ما يبقى فقد الشيء على حاله من غير أن
يختلف ضده ، مثل العمى والصلب والعمى والفقير ، فان هذه كلها فقود ، لا يختلف المفقود موجود هو ضده .

وأما العدل والنجور ، والفضيلة والذليلة ، والحرارة والبرودة ، فإن هذه ملكات ، ولكل واحد منها
عدم ما ، إلا أنه إذا فقد أحد هذه لم يمنع أن يختلف ما فقدناه ضده . فتصير القضايا العدمية على ضربين :
ضرب عديم مقرون بملكته هى ضد الملكة التى فقدت فى الوضع ، كقولنا : الإنسان حادك ، والإنسان
جائر ... فإن كثيرا من الناس يسمون الأخص من المتضادين عدم الضد الآخر ... تقوم من المفسرين
بأخذون القضايا العدمية عند هذه المقايسة أخص المتضادين على أنه هو عدم الضد الآخر . وتقوم منهم
بمحملون المقدمة العدمية أى ضد الحق بمد أن يكون ضدا مقرونا بعدم الملكة التى فقدت ... لكن كثير
من المفسرين يأبون ذلك ويستشعرونه ويحملون المقدمة العدمية هى التى محمولها من الضدين الضد الأخص ،
واليسطة القضية التى محمولها الضد الأفضل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ٣٧ - ١١٢٠ : ἀλλαι δὲ δύο πρὸς τὸ οὐκ : ἀνθρώπος ὡς ὑποκειμένον τι προστεθέν ἔστι δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος —
οὐκ ἔστι δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος ، ἔστιν οὐ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος — οὐκ
ἔστιν οὐ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος .

ت . ع . ٠ ١٨٥ | ١٩١ - ٢١ : « وها هنا اثنتان آخرتان محمدتان من قولنا : « لا إنسان »

إذا جعلناه كالشئ الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

— ت —

ليس يوجد لا إنسان عدلا

— د —

== ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

— أ —

يوجد لا إنسان عدلا

— ب —

يوجد لا إنسان لا عدلا

والصنفان الباقيان ، أضى الذى يكون أحدهما محصلا ، والآخر غير محصل ،
وذلك إما الموضوع وإما المحمول ، ومقابلتها .

والقضايا الثلاثية التى موضوعها اسم محصل ، ومجولها إما اسم محصل ،
وإما اسم غير محصل ، إذا وضعت مع مقابلتها فى شكل ذى أربعة أضلاع ،
ووضعت المتقابلة منها على الضلعين اللذين فى عرض الصفح ، والغير المتقابلة على
الضلعين اللذين فى طول الصفح ، على أن تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة
من المعدولة على ضلع واحد ، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة
على ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة فى التلازم كحال
القضايا العدمية مع البسيطة فى التلازم أيضا . وليس يوجد حال العدميات
من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك فى جميع أصناف المتقابلات

٢ - إما الموضوع وإما المحمول : إما المحمول وإما الموضوع ف

٣ - والقضايا : والقضايا د

٥ - المتقابلة : المتقابلة د : المتقابلات ف

// المتقابلة : المتقابلة د : متقابلة ف

٨ - القضايا : القضايا د

== أنحران : أنحران ، فى طيمة بولاك .

فأون ترجمة Edghill : a : there are moreover two other pairs, if a term be conjoined with 'not — man', the latter forming a kind of subject. Thus :

A". Not—man is just

B". Not—man is not just

D". Not—man—is not not—just

C". Not—man is not—just

وقارن فيما يلى ص ١١٠ .

الست^(١) ، وأجنى بالقضايا العدمية هاهنا القضايا التي يدل اسم محمولها إما على العدم الذي تقدم رسمه ، مثل قولنا : الإنسان جاهل ، وإما على أحسن الضدين ، مثل قولنا : الإنسان جائر^(٢) .

فلنتنظر من ذلك أولا في المهملات ، ولنضعها في شكل ذى أربعة أضلاع ، على ما شرطنا ، ونضع أيضا العدميات تحت المعدولة ، على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة ، وذلك بأن نضيف إلى الشكل ذى الأربعة الأضلاع شكلا آخر يشارك الشكل الأول في أحد أضلاعه . مثال ذلك : أنا نضع شكل آ ب ح د ،

١ - وأجنى : اجنى د	// بالقضايا : بالقضاء د
القضايا : القضايا د	
٢ - أحسن : أحسن د	
٥ - ما سقطت من ف	
٧ - الأول : إلا د	// مثال : مثل د

(١) السأوى ، البصائر النصرية ، ص ٥٤ : « وقد جرت العادة بأن يفرض في هذا الموضوع ألواح تثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة ، وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة ، وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ، ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجوه المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيها إذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينها وبين إخوتها في هذه الأحوال . . . »

(٢) ابن سينا ، النجاة ١٦٤ - ١٧ : « والقضية العدمية هي التي محمولها أحسن المتقابلين ، هذا بحسب المشهور ، كقولك : زيد جائر ، أو الهراء مظلم . وأما في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شأنه أن يكون للشيء ، أو لئوه ، أو لئنه . »
عن العدم ، انظر : ص ٣٠ ، ١٨ ، فيا سبق ؛ و ص ١٠٩ ، ١٨ ، فيا يلي .

وقد عرف فيما تقدم حالها في التقابل .

١ — وقد : قد د . ثم وضع خط رأسى قصير يقسم الصحيفة إلى قسمين وكتب في الجانب

الأيسر : الإنسان يوجد عادلا ، ووضع تحته : موجه بسيطة . وبعد ذلك بماض

// حرف ... التقابل : سقطت من د

== بل ترك مكانه خاليا . وإني راسمه إن شاء الله تعالى وإذا كرر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام

المصنف ولا يخالفه . [الزم موجود في الأصل] .

تجد في هذا اللوح مربع أ ب ح د وقد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولى أ ح وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو بمادل » في جانب الضلع الطولى الآخر ب د ، وتحت الموجبة السالبة المدولة « زيد ليس هو لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المدولة « زيد هو لا عادل » ، ثم تجد في مربع هـ ز ح د السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المدولة وبازائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المدولة .

ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة ، وكذلك السالبة المدولة تناقض الموجبة المدولة فإيتقلا بلان على الخط الأفقى من أعلى أو من أسفل في شكل أ ب ح د هـ متناقضتان .

أما الموجبة البسيطة مع السالبة المدولة فالأولى أحسن من الثانية ، لأنه إذا كان الموضوع موجرها فهما شئ واحد ، لأنه إذا فنى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل ، وإلا لزم رفع التقيضين . وهو بديهى البطلان . ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى . فقد يجوز رفع الشئ ونقيضه مما ليس بموجود البتة . إذ يكذب كل حمل إيجابى على ما ليس بموجود ، فيصدق كل سلب حمل عنه . ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة ، وهى أهم من الموجبة المدولة . فعند وجود الموضوع هما شئ واحد ، لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل . وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بمادل . ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المدولة ، لأن الإيجاب يقتضى وجود الموجب له .

أما الموجبة البسيطة والموجبة المدولة فتعاندتان صدقا ، إذ لا يصح إثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد . والسالبة المدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ ونقيضه مما لا حظ له من الوجود ، ولا يجوز كنهيهما معا ، لأن كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها ، فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المدولة معا ، وقد قلنا إنهما تعاندتان في الصدق .

وإذا توملت التي على الضلع منها في طول الصفح ، وجدت السالبة المعدولة
تلزم في الصديق عن الموجبة البسيطة . وليس ينعكس الأمر فيها . وذلك أنه إذا
صدق قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد
لا عادلا . وليس يلزم. إذا صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، أن يصدق
قولنا : الإنسان يوجد عادلا . لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ،
يصدق على الإنسان العادل ، وعلى الإنسان الذي لا يتصف بالعدل ولا بالجهل ،

١ - وإذا توملت ... وجدت : سقطت من د // توملت : تأملت ف

٢ - عن : سقطت من ف // الأمر : أمر د

== فإذا انتقلت إلى الشكل هـ ح د ، وجدت السالبة العدمية : «ز يد ليس هو بجائر» ، وفوقها الموجبة
البسيطة والسالبة المعدولة ، وهي أهم منهما معا ، أما عن الموجبة فلوجهين : الأول لأنه عند وجود
الموضوع إذا صدق أنه عادل ، فقد صدق أنه ليس بجائر ، ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ،
ولا يصدق أنه عادل . والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ، ولا يصدق أنه
عادل ، كما لو كان الموضوع الموجود صهبا لا يوصف بالعدل ولا بالجهل ، بل لو كان جثة ميتة ،
وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط . فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجهل عنه نفي عدم العدل
المقتضى لثبوت العدل ، فسد نفي الجهل ويثبت عدم العدل . ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى
لثبوت العدل نفي الجهل .

ثم نجد الموجبة العدمية : «ز يد جائر» ، وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أهم من
معا . أما من السالبة البسيطة فن وجهين : وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ، ووجه صدقها
بدونها لوجود الواسطة بين الجهل والعدل ، فيصح أن ينفي العدل مع الجهل معاً فتكذب العدمية الموجبة ،
وتصدق السالبة البسيطة ، والموضوع واحد موجود . وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق
أن الموضوع الموجود جائر ، ثبت أنه لا عادل ولا عكس لجواز أنه لا يكون عادلا ولا جائرا . ويمكن
لن له لفتة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا .

وهو الصغير ، وعلى الإنسان الذي ليس بمدنى . فإذن السالبة المدولة أعم صدقا من الموجبة البسيطة لأنها تصدق على ثلاثة ، والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص ، كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك : الحيوان والإنسان . فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان . وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المدولة فإنها توجد في الصدق بعكس هذا ، أعنى السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المدولة ، وليس ينعكس . وذلك أن السالبة البسيطة أعم صدقا من الموجبة المدولة ، إذ كان قولنا : « الإنسان ليس يوجد عادلا » يصدق على الإنسان الجائر ، وعلى الإنسان الذي ليس بجائر ولا عادل وهو الغير مدنى ، وعلى الطفل . وقولنا : الإنسان يوجد لا عادلا ، إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا : لا عادل ، يدل على العدم . والعدم هو زفغ الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه ، على ما حد قبل ^(١) .

١٠ - القيم غير

(١) ابن سينا ، المعارة ، ص ٨١ : « فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا ، وقد يكون معدوما ، ويصح السلب منه من حيث هو معدوم . وأما موضوع الموجبة المدولية فلا يصح أن يوجد عليه وهو معدوم . ثم إن قوما حاولوا بمسند هذا أن يفسروا بين الموجبة المدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا في الجنس القريب أو البعيد ، أرفى النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلا ، أرفى طبيعة جنسه ، كقولهم للبهيمة : إنها غير قاطقة ، أو للنفس الناطقة : إنها غير جسم . والمعنيان موجودان في جنسهما .

وقوم قالوا : إن غير العادل هو بالاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بالاء الأعمى ، فسواء قلت « غير بصير » أو قلت « أعمى » ، حتى لا يصح أن يقال للسلطة منهم إنه غير بصير . فهذا ما يقولونه .

فالموجبة المعدولة تصدق على واحد ، والسالبة البسيطة على ثلاثة : وأما إذا نظر تلازمها في الكذب ، فيوجد الأمر بعكس هذا ، أضحى أن الموجبة البسيطة تلازم عن السالبة المعدولة ، وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذباً من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا : الإنسان يوجد مادلاً ، يكذب على الجائر ، وعلى الإنسان الذي ليس بمادل ولا جائر . وقولنا : الإنسان ليس يوجد لاعادلاً . إنما يكذب على الجائر فقط .

وكذلك يلغى الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها في الصدق ، أضحى أن اللازم فيها يعود ملزوماً عنه .

وإذا تؤملت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد المصالح في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة^(١) .

٩ - تؤملت : تأملت د // وجد : رحب د

١٠ - البسيطة : البساط ف

فأما القول بحق فبين من مثال ثمثله . فنقول : إذا قلنا : كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ، كان ما الخبثاء لأزما . ومعلوم أن القضيتين مرجبتان ، ولذلة « غير » مأخوذة بزاً من المحمول ، لذلك تكررت جزاً الموضوع ، ونتج ما نتج .

المرجع نفسه ، ص ٨٢ : « إن السالبة البسيطة أهم من الموجبة المعدولة ، في أنها تصدق على المندرج من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك ، فإنه يصدق أن يقال : إن العشاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العشاء يوجد غير بصير . هذا على أن العشاء اسم يدل على معنى في الوهم ، ولا وجود له في الأعيان » .

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٣ - ٣٥ : « وأما تناسب ما على الضلع في طول الصنح فإنه الموجبة البسيطة إنما يصدق محوطاً على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المحمول فقط ، والسالبة البسيطة التي تحتها يصدق على ذلك الموضوع حين ما يوجد فيه المحمول ،

وأما التي على القطر منها^(١)، وهو قطر آ د ، فهي متضادة من جهة المواد .
وستعرف حالها فيما يستقبل .

وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع ، وجدت حالها في التلازم
حالا واحدا ، أخصى المتناقضات ، والشخصيات ، والمتضادة ، وما تحت
المتضادة .

٣ - وإذا : فاذا ل

وحيث ما لا يمكن أن تكون فيه تلك الملصقة . فان زيداً يصدق عليه أنه ليس بجاهل في حال علمه
وهو كهل ، وفي حال طفولته . فالسالية العدمية التي تحت الموجبة البسيطة أكثر صدقا من الموجبة
البسيطة . وحال السالية المدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالية العدمية منها . فان السالية
العدمية إذا كانت أكثر صدقا من الموجبة البسيطة ، كانت السالية المدولة أيضا أكثر صدقا من الموجبة
البسيطة والسالية البسيطة كقولنا : زيد ليس يوجد عالم ، تصدق على زيد حين ما يكون طفلا ، وحين
ما يكون كهلا غير عالم . والموجبة العدمية إنما تصدق عليه من حاله عند الكهولة ، إذا كان غير
عالم . فالموجبة العدمية التي تحت السالية البسيطة أخص صدقا من السالية البسيطة . وحال الموجبة المدولة
عند السالية البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالية البسيطة . وأما حالها في الكذب فانا إذا
أخذنا المحمول ، وهو العالم ، كاذبا على زيد في الحالين : في الطفولة والكهولة ، فان الموجبة البسيطة
تكذب على زيد في حال كهولته ، إذا كان غير عالم ، وفي حال طفولته . والسالية العدمية التي تحت إنما
تكذب على زيد في حال كهولته فقط . فتصير أخص كذبا من الموجبة البسيطة . وحال السالية المدولة
عند الموجبة البسيطة في الكذب أيضا هذه الحال . وكذلك متى أخذنا السالية البسيطة كاذبة وجدناها
تكذب على زيد عند كهولته فقط ، في الوقت الذي يصدق عليه فيه أنه عالم . والموجبة العدمية التي تحتها
تكذب عليه في الطفولة والكهولة جميعا . فتكون الموجبة العدمية أهم كذبا من السالية البسيطة . وحال
الموجبة المدولة من السالية البسيطة في الكذب هذه الحال . فأذا حال المدولتين عند البسيطتين في الصدق
والكذب كحال العدميتين عند البسيطتين .

(١) انظر فيما يلي ، ص ١٠٧ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٠٨ .

وأما حال ما كان منها على الأقطار في صنف صنف فمختلف ، وذلك أن منها ما يمكن أن يصدقا معا ، ومنها ما يمكن أن يكذبا معا . وأرغطو لم يذكر من هذه إلا التي ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس^(١) .

والقانون العام في تعرف هذه المتلازمات : أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا في الكمية ، وهو السور ، واختلفتا في الكيفية ، وهو السلب والإيجاب ، فهي متلازمة ، أعنى أن الأهم منها يلزم الأخص .

وأما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض ، كما قيل .

والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ، ومجمولاً مرة باسم محصل ، ومرة باسم غير محصل ، حدث في هذا المجلس بسائط ، ومعدولات ، موجبات وسوالب ، غير التي سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان مجموعاً اسماً محصلاً ، كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط ، والمعدولات التي مجموعاً اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية في كونها بسيطة ، أو معدولة ، هو من جهة المحمول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة في هذا المجلس

-
- ١ - ما كان : ترك مكانها خالياً في د
 - ٥ - اختلفتا : اختلفا د // الإيجاب : + والعدل وعدم العدل ف
 - ٩ - القضايا : القضاء د // غير : سقطت من د
 - ١١ - كان : بان د
 - ١٤ - المحمول : كتبت المحمول سقطت في د // لان جهة : سقطت من د

(١) انظر : أرسطو ، التحليلات الأولى ، ١ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥١ ب ، ٦ - ١٧٢٥٢ .

مثل قولنا : لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها : لا إنسان ليس يوجد عادلا ،
وتكون معدولتها الموجبة قولنا : لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها : لا إنسان
ليس يوجد لا عادلاً^(١) .

وهو بين أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا المجلس من الثلاثة ، أعنى
التي موضوعها اسم غير محصل ، غير المتقابلتين اللتين تحدث في الصنف من القضايا
التي موضوعها اسم محصل . فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك .

- ٢ - لا إنسان : الإنسان د // (يوجد) لا : سقطت من د
• - غير: كتبت فوق السطر في د ثم شطبت // غير المتقابلتين : كتب فوقها
في د زائده // تحدث : تحدثان ف
• - ٦ - التين تحدث ... محصل : سقطت من د . تكرار كلمة محصل

(١) المارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ص ٣٥ - ٣٦ : « وأما التي منها على القطر
فان الموجبة البسيطة والموجبة العدمية قد تمكضان جميعا على الطفل . ولكن إذا كان أحدهما صادقا ، كان
الآخر كاذبا ضرورة . والسالبة البسيطة والسالبة العدمية تصدقان جميعا على الطفل ، ولكن أى حين
كذب أحدهما ، صدق الآخر . لأن السالبة البسيطة ههنا - إذا كذبت - صدق تقيدها ، فتكذب لأجل
ذلك الموجبة العدمية المقاطرة لها ، فتصدق إذا ضرورة السالبة العدمية المقابلة لها . وبمثل هذا يتبين
أن السالبة العدمية ، إذا كذبت ، صدقت السالبة البسيطة المقاطرة لها . وحال كل واحدة من
المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها . وليس حال
البسيطتين عند المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين ، لأن العدميتين مساريان للمعدولتين . والبسيطتان :
إما أعم من العدميتين ، وإما أخص . وكذلك يكون تناسبها . إذ كانت القضايا الموضوعية متضادة ،
إذا أخذت على الأضلاع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٧ : « وأما المقاطرات فان الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان
بعض عادلا ، وبعض جائرا . والموجبة البسيطة والموجبة المدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا ،
والآخرون موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم
عادل ، ولا جائر ألته ، أو كان بعض عادلا وبعض جائرا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المدولية
فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدولين ، أو بعض عادلا ، وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية
والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان الهض جائرا ، والهض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة
المدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ، ولا جائر ، أو إذا كان بعض وبعض » .

وقد تلخصت أصناف العدم الذي يدل عليها الأسم الغير المحصل في غير هذا
الموضع ^(١) .

وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سواب ، فليس يقوم حرف السلب
مقام حرف العدل فيها ، ولا يجزى أحدهما عن صاحبه ، بل ينبغي أن يرتب حرف
السلب فيها : أما في ذوات الأسوار فتح السور كالحال في الصنف الأول من
القضايا الثلاثية ، وأما في المهملات ، والشخصية ، فع الكلمة الوجودية . وأما حرف
العدل فيرتب فيها أبدا مع الموضوع ، حتى يكون : أما في القضايا البسيطة السالبة
من هذا الجنس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين ، وذلك مع السور في القضايا
المسورة ، ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ، ومع الموضوع في المهملات
والشخصية . وأما في المعدولة فتلاث مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية ،
وثانية مع الموضوع ، وثالثة مع المحمول ، وليس يجزى أحد حرف السلب فيها عن
الآخر . مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا : ليس كل

١ - المحصل : محصل ف ٩ - الوجودية : الوجود د

١٠ - الوجودية : سقطت من ف ١١ - فيها : هما د

١٢ - الآخر : + أمق ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب في الحقيقة وإن كان كلاما
سلب ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوه ليس يصدق ولا ينكذب ، وحرف السلب إذا
قرن بموضوه صدق أو كذب ف

١٢ - ٢ ، ص ١١٠ - مثال ذلك ... ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، مثال ذلك أن
سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ،
قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا د .

(١) شرح الفارابي ، ص ١٢٢ - ١٢٣ : « ... فانه لما أحصى معاني العدم في كتاب ما بعد
الطبيعة [٥ ، ١٠٢٢ ب ٢٢ وما بعده] ذكر أن أحد أصنافه هو فقد ما شأنه أن يوجد في جنس
ما عن ذلك الجنس . وأتى فيه بثلاث ضرورية . وأيضاً فانه نال في المقالة الأولى من كتاب البرهان
[٧٣ ب ٤ وما بعده] حيث ذكر الأمراض الذاتية المتقابلة الموجودة في جنس ما ... فاذا كان
كذلك ، فقد جعل هذا الصنف غير الصنف الذي ذكره في كتاب المقولات » .
انظر : أرسطو ، مقولات ، ١٢ ، ٢٦٠ وما بعده .

لا إنسان يوجد عادلا ، لا قولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا . وسلب قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا . وذلك بأن تأتي في ذلك بحرف السلب في ثلاثة مواضع ، لا بأن تأتي به في موضعين ، مثل أن تقول : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا . وكذلك الحال في الثنائية التي في هذا الجذع ، أعني في البسيطة منها . فإنه قد قلنا إنه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة . فإن حرف السلب في هذه أيضا ينبغي أن يرتب فيها مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع السور في ذوات السور ، أو مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهمات . ولا يكتفى بأحدهما أيضا دون الثاني . مثال ذلك أنه كما أن سلب قولنا : كل إنسان يمشى ، وهي التي موضوعها اسم محصل ، هو قولنا : ليس كل إنسان يمشى ؛ كذلك سلب قولنا : كل لا إنسان يمشى ، قولنا : ليس كل لا إنسان يمشى ، لا قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، ولا : ليس كل إنسان لا يمشى .^(١)

- ١ - (لا إنسان) يوجد : سقطت من ف
 ٣ - بأن : فإن ل // بحرف : في حرف د
 ٤ - مثل : مثال ل
 ٦ - المتعارفة : المتقاربه د
 ٨ - ذوات : ذات ف // الكلمة : كلمة د // نفسها : بنفسها د
 ١١ - لا : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣١ - ٩ ، : $\xi\phi' \delta\sigma\omega\nu \delta\epsilon \tau\acute{o} \xi\sigma\tau\iota \mu\eta \alpha\rho\mu\acute{o}\tau\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\acute{\iota}\omega\nu \xi\pi\iota \tau\omicron\upsilon \tau\omicron\upsilon \upsilon\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \kappa\alpha\iota \beta\alpha\delta\acute{\iota}\lambda\epsilon\iota$ ، $\xi\pi\iota \tau\omicron\upsilon\tau\omicron\upsilon\nu \tau\acute{o} \alpha\upsilon\tau\acute{o} \kappa\omicron\iota\upsilon\epsilon\iota \sigma\upsilon\tau\omega \tau\iota\theta\acute{\epsilon}\mu\epsilon\nu\omicron\nu \delta\acute{\omega}\varsigma \delta\acute{\iota}\nu \epsilon\acute{\iota} \tau\acute{o} \xi\sigma\tau\iota \pi\rho\omicron\sigma\eta\sigma\tau\epsilon\tau\omicron$ ، $\sigma\acute{\iota}\omega\nu \upsilon\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ — $\sigma\upsilon\chi \upsilon\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ ، $\upsilon\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \sigma\upsilon\chi \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ — $\sigma\upsilon\chi \upsilon\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \sigma\upsilon\chi \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$. $\sigma\upsilon \gamma\acute{\alpha}\rho \xi\sigma\tau\iota \tau\acute{o} \sigma\upsilon \pi\acute{\alpha}\varsigma \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\kappa\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu$ ، $\delta\lambda\lambda\acute{\alpha} \tau\acute{o} \sigma\upsilon$ ، $\tau\eta\nu \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\nu$ ، $\tau\acute{\omega} \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \pi\rho\omicron\sigma\theta\epsilon\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu$.

فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ، ولا حرف العادل يقوم مقامه ، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب في ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور الكلى ، أو الحكم الجزئى الذى تضمنه السور الجزئى . وأما حرف العدل فإنما يرفع الموضوع الكلى أو المحمول الكلى ، لا الحكم الكلى . وذلك أن السور الكلى

٣ - حرف : + أن حرف د

٤ - (السور) الجزئى : + الذى تضمنه السور الجزئى د تكرر . // فانها : انما

ل : فانها د

٥ - أو المحمول الكلى : سقطت من ل

== - ت . ح . ١٨٥ - ١ - ٥ : « وما كان منها لا يضح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها »
« يصح » أو « يمشى » فإن هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بهيته الذى كان يفعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لورقن بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشى » ، « ليس كل إنسان يمشى » ، « كل لا إنسان يمشى » ، « ليس كل لا إنسان يمشى » . فانه ليس يجوز أن يقال : « ليس كل إنسان » ، بل إنما يبنى أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا : « إنسان » .
قارن : شرح الفارابى ، تحقيق كوش وماور ، ص ١٢٨ - ١٣٠ : « أخذ يعرف أن الجحال في القضايا التى موضوعاتها أسماء غير محصلة ، إذا كانت ثنائية ومحمولها كلمة ، ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية ، مثل ما تكون محمولاتها : يصح أو يمشى . كالجحال في الثلاثية التى موضوعاتها أسماء غير محصلة . فإن في الثنائية منها يبنى أن يهاد حرف السلب مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع الكلمة ، أو مع السور... »

ولما كانت المهملات من الثلاثية — إذا كان موضوعها اسم غير محصل — إنما يحدث السلب فيها بأن يهاد حرف السلب مرتين ، مرة مع الكلمة الوجودية ، ومرة مع الموضوع . وكانت الكلمة المحمولة في الثنائية تدل بنيتها على ما يدل عليه حرف يوجد في الثلاثية ، وينبأ أيضا في مهملات الثنائية ، إذا كانت موضوعاتها غير محصلة أن يهاد في سوالها حرف السلب مرتين : مع الموضوع ، ومع الكلمة المحمولة ، كقولنا : الإنسان يمشى ، الإنسان لا يمشى ، لا إنسان يمشى ، لا إنسان لا يمشى . وكذلك الجحال في ذوات الأسوار . فإنه يبنى أن يجعل حرف السلب مع السور ومع الموضوع جميعا حتى يصير سالبا . مثال ذلك : كل إنسان يمشى ، ليس كل إنسان يمشى ... »

المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلي ، فيكون رفعه رفعاً للعنى الكلى الموضوع ، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلى كلي . وذلك بين في المهملات . فإنه ليس تكونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعانى

١ - ليس : وليس د // فيكون : فيكون د
٢ - إنما : إنما د

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٨ - ٧٩ : « وإذا لم تكن رابطة ، وكانت القضية ثنائية ، فترن بمحور طرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ، ولا على أنه جزء من المحمول ، والمحمول هو الجملة . لكن بعض حروف السلب الداخلة ، وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا ، فإن ذلك يطلب الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندري حكمه في لغات أخرى موجودة ، أو في القارة ... » ؛ المرجع نفسه ، ص ٧٩ : « فيشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ، والفظ « غير » أولى بالمدلول » .

شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : ثم أوصى بمد هذا القول بأنه إذا عملت قضايا من موضوعات أمثالها غير محصلة ، وليس ينبغي أن يظن أنها سوالب . ولا ينبغي إذا أخذت سوالب الموجبات أن يظن أن حرف السلب المقرون باسم الموضوع غير المحصل أنه يجزى عن أن يعاد حرف السلب مع الكلمة الوجودية ، إن كانت مهلة ، أو مع السور إن كانت ذوات أسوار . ولا أيضاً إذا قرن حرف السلب بالكلمة الوجودية أو بالسور ، ثم لم يكرر حرف السلب مع الموضوع أنه يكون سلباً لهذا الصنف من القضايا . بل أوصى أن يعاد حرف السلب في كل ساب مرتين إن كانت في البسائط ، وثلاث مرار إن كان السلب معدولاً ...

وأعطي السبب فيه أن رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه . فان رفع الحكم نفسه هو السلب ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٨ : « فإذا صادرت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب ، لم يخل إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة ، أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني قولنا : زيد يوجد لا عادلاً . فان دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها ، وكان ذلك سلباً بالحقبة . وان دخلت الرابطة على حرف السلب ، صيرت حرف السلب جزءاً من المعدول ، فلم يكن العادل بالفراده محمولاً ، بل جملة الاحاطل » .

الموضوعة فيها كلية ، إذ كانت دلالات الألفاظ عليها دلالة كلية ، مثل قولنا :
 الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل . فإن لفظ « الإنسان » يدل على معنى كلي ،
 وإن لم يقرب به لفظه « كل » . ولو كانت لفظه « كل » هي التي تدل على أن المعنى
 كلي ، لكانت لفظه « الإنسان » لا تدل على معنى كلي ، إلا إذا قرن بها
 « كل » .^(١)

ولذلك ما يجب أن يقرب حرف السلب في القضايا المسورة التي موضوعاتها
 أسماء غير محصلة ، متلازمة كانت أو متعاندة ، مع السور ، ويعاد حرف السلب
 ثانية مع الموضوع .

٣ — لم : سقطت من د — ٧ — متعاندة : متباينة ل

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٢٠ ، ١٢ — ١٢ : τὸ γὰρ πᾶς οὐ τὸ καθόλου σημαίνει ، ἀλλ' ὅτι καθόλου . δῆλον δὲ ἐκ τοῦδε ، υἱαίνει ἄνθρωπος — οὐχ
 υἱαίνει ἄνθρωπος ، υἱαίνει οὐκ ἄνθρωπος — οὐχ υἱαίνει οὐκ ἄνθρω-
 πος . ταῦτα γὰρ ἐκείνων διαφέρει τῷ μὴ καθόλου εἶναι .

ث . ع . ١٨٥ ب ٥ — ٧ : « إن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على
 أن الحكم كلي . وقد تبين ذلك من قولنا : « الإنسان يمشي » ، « الإنسان ليس يمشي » ،
 « لا إنسان يمشي » ، « لا إنسان ليس يمشي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم
 فيها كلياً . »

لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني : الإنسان يصبح ، وفي الترجمة العربية : الإنسان يمشي .
 شرح الفارابي ، ص ١٣٠ : « بل قولنا : « كل » ليس يدل أصلاً على أن المعنى الموضوع
 كلي ، وإنما يدل على أن الحكم كلي فقط ... يريد أن الفرق بين هاتين المهملتين وبين قولنا :
 كل إنسان يمشي ، ليس كل إنسان يمشي ، أن المهملتين لم يستعمل الحكم فيها كلياً . وإلا فإن قولنا :
 الإنسان يمشي ، ليس يزهد من كلية الموضوع فيه أن يحذف منه سور كل . ولا أن الإنسان معنى
 عام ، ونوع . وأنه يحمل على أكثر من واحد إنما استفدناه بأن كان معه سور كلي ... فقولنا :
 « كل » ليس له مع دلالة على أن الحكم كلي دلالة أيضا على أن الموضوع كلي . بل إنما له فعل
 في الحكم فقط وفي الموضوع . »

فإن كانت معدولة ، أهدت الثالثة مع المحمول . وإن كانت غير معدولة ،
اكتفى بإمادته مع الموضوع .

وقد تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف
السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع المواد . وتأتي مواضع ليس يلزم
ذلك فيها .

فأما الموضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهي القضايا
الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذي من شأنها أن تتصف
بالملكة أو العدم المقابل لها . مثال ذلك أنه إذا سأل سائل : هل سقراط عدل ،
أو ليس بعدل ؟ فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل ، فأجاب السائل
مكان قولنا : إنه ليس بعدل ، أنه لا عدل ، فإن قوة قولنا هاهنا : « لا عدل » ،
هو قوة قولنا : « ليس بعدل » ، إذ كان قولنا : سقراط عدل أو لا عدل ،
إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان ، يقتسمان الصدق والكذب ، على مثل
ما يقتسمه قولنا : سقراط عدل ، أو ليس بعدل .

وقد يمكن في هذا الموضع ، كما يقول المفسرون : إذا كان قصد السائل
أن يتسلم من المجيب مقدمة موجبة ، فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة

٤ - والكذب : سقطت من ف

٦ - فأما الموضع : وأما الموضوع د

٧ - في الوقت : وفي الوقت ل : في وقت د

٨ - إذا : إن ل

١٠ - قولنا : قوله ف

١٥ - يتسلم : يسلم د

معدولتها ، فينتفع بها ، إذا وضعها من القياس في الموضوع الذي إنما ينتفع فيه بالموجبة ، لا بالسالبة ، مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم ينتفع بها في الإنتاج على ما سيبين في كتاب القياس . وقد ينتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتفع عن السالب شيئا مناقضا^(١) .

٣ - ٤ - ' بها ... ينتفع : سقطت من د لتكرار كلمة ينتفع

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٣ | ٢٦ - ٢٦ : *φανερὸν δὲ καὶ ὅτι ἐπὶ μὲν τῶν καθ' ἕκαστον, εἰ ἀληθὲς ἐρωτηθέντα ἀποφῆσαι, ὅτι καὶ καταφῆσαι ἀληθὲς· οἷον ἔρα γε Σωκράτης σοφός; οὐ. Σωκράτης ἄρα οὐ σοφός.* = ت.ع. ١٨٥ ب ١٧ - ١٩ : « ومن البين أيضا أنا في الأشخاص إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة بالإيجاب بالسلب < صدقت قضية موجبة كذلك > . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ بأن نقول : لا . فإنا نقول : فسقراط إذاً لا عدل . »

كلمة « بالإيجاب » موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعي بدوي وبولاك وفي شرح الفارابي ، ولكنها لا مقابل لها في الأصل اليوناني ، وقد تكون دسوخلة على الترجمة العربية . وعلى أي حال : فالمسئلة بالإيجاب تعني السؤال الموجب . وهذا واضح من شرح الفارابي ، ص ١٣٥ - ١٣٦ : « يعني إذا كانت المسئلة عن شخص ما مسئلة إيجاب ، فكان الجواب الصادق عنه جواباً بسلب لا بالإيجاب الذي صرح به السائل ، مثل أن تكون المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ وهي مسئلة عن سقراط بإيجاب ، وكان الجواب الصادق في سقراط بأن نقول : لا ، فنقولنا يحتمل أن يكون أر يد به أنه لا عدل ، ويحتمل أن يكون أراد أنه : ليس يوجد عدلاً ... » .

وانظر : الفارابي ، كتاب العبارة ، بتحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ : « فان اتفق في أمر ما موجود أن يسلب عنه شيء ويكون موقفه في القول موقفاً يمنع به القول أن يصير قياساً ، مثل أن يقع في مكان المقدمة الصغرى في الشكل الأول مثلاً ، فان لنا أن نغير ذلك فنجعل لفظه لفظ إيجاب معدول ، فيصح القياس حينئذ . فصل هذه الجهة متى اتفق أن سألنا عن سقراط — وهو موجود — هل هو حكيم ؟ فكان الجواب الصادق السلب ، فان لنا أن نأخذ أن : سقراط لا حكيم . » =

لكن ما فسرنا نحن به الموضوع هو أليق بفرض هذا الكتاب .
وأما الموضوع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدل ، إذا قرن مع الملكة ، قوة
حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب فهي القضايا الكلية في هذه المادة ،
مثل أن يسأل سائل : هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيم ؟ فيجيب
المجيب بدل قوله : ليس كل إنسان حكيم : كل إنسان لا حكيم . وذلك أن
الذي يقابل قولنا : كل إنسان حكيم ، مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائما

١ - الموضوع : الموضوع د

٢ - الموضوع : الموضوع د // الملكة : الكلمة د : الكلمة كتبت في الهامش

في ل كقراءة أخرى

٤ - يسئل : يسأل ل : يسائل د

== بالسلب : والسلب في شرح الفارابي ، ص ١٣٥ ، سطر ٩

< صدقت قضية موجبة لذلك > سقطت من مخطوط الأورغانون ومن طبعة بولاك ومن شرح
الفارابي ولكنها موجودة في الأصل اليوناني : $\delta\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\alpha\phi\eta\sigma\alpha\iota\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\acute{\iota}\varsigma$ ، وقد أضافها
الدكتور بدوي .

لا عدل : كتب فوقها : ليس بعدل ، في مخطوط الأورغانون : ليس بعدل ، في شرح الفارابي ،

ص ١٣٥ ، سطر ١١

وعلق سانهيلر ، نبذة ١٤ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ ، على هذا الموضوع قائلا :

Il s'agit de savoir si d'une négation déterminée, on peut
régulièrement tirer une affirmation indéterminée. Aristote répond
que cela se peut dans les propositions individuelles .

انظر ترجمة Edghill :

It is evident, also, that when the subject is individual, if
a question is asked and the negative answer is the true one, a certain
positive proposition is also true. Thus, if the question were asked
'Is Socrates wise?' and the negative answer were the true one,
the positive inference 'Then Socrates is unwise' is correct.

بها ، هو قولنا : ليس كل إنسان حكيمًا ، لا قولنا : كل إنسان لا حكيم . إذ كان قولنا : حكيم ولا حكيم ، قوته قوة المتضادين ، وهو قولنا : كل إنسان حكيم ، ولا إنسان واحد حكيم .

والمضادان يكذبان معا في هذه المسألة ، كما تبين قبل .^(١)

١ - هو : + هو د
٢ - لا : سقطت من د
٣ - لا إنسان ، لا إنسان د
٤ - المضادان : + قد ف

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٤ ، ٢٠ ، ٢٦١ - ٣٠ : ἐπεὶ δὲ τῶν καθόλου οὐκ ἀληθῆς ἡ ὁμοίως λεγομένη ، ἀληθῆς δὲ ἡ ἀπόφασις ، οἷον ἄρα γε πᾶς ἀνθρώπος σοφός ; οὐ . πᾶς ἄρα ἀνθρώπος οὐ σοφός . τοῦτο γὰρ ψεῦδος . ἀλλὰ τὸ οὐ πᾶς ἄρα ἀνθρώπος σοφός ، ἀληθές . αὕτη δὲ ἐστὶν ἡ ἀντικειμένη ، ἐκείνη δὲ ἡ ἐναντία .

ص ٥٠ ح . ١٨٥ ب ١٩ ص ٢٢ : « وأما في الحكم الكل ليس ما يقال فبعضه على هذا المثال حقا ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » « فكل إنسان إذ لا حكيم » . فان هذا القول كذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذأ حكيمًا » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ، فأما ذلك فانه مضاد له .

لاحظ المعجم الذي وقع في طبعة يدري في ص ٨٠ ، إذ نجد في المقابل « بدلًا من » المقابل ، وهذه هي القراءة الصحيحة بدلالة الكلمة اليونانية ἀντικειμένη . ويجدر بالذكر أننا نجد في طبعة يولاء عين الخطأ .

ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كرتش ومادرو ، ص ١٣٧ ، سطر ٢ .

شرح الفارابي ، ص ١٣٧ ، « يعني إذا كانت المسئلة عن شيء ما بإيجاب كقولنا : وكان الجواب عنه أن يقول المجهوب : لا ، وذلك محتمل : كل إنسان لا حكيم ، فأخبر أنه إذا أخذ المدلول مكان قوله : لا ، كان كاذبًا ، بل إنما يكون الصادق مكان قوله : لا ، أن يقال : ليس كل إنسان حكيمًا . على خلاف ما كان الأمر عليه في الأشخاص . فإن الجسواب الصادق حين كان في الأشخاص بأن نقول : لا ، صدق معه : صدق لا فذلك .

وأما في المسئلة من الكل بالإيجاب ، إذا شكك الجواب الصادق عنه بأن نقول : لا ، فليس أخذ المدلول مكان قوله « لا » حقا ، لكن السلب البسيط فقط . ومثال ذلك أن يقول السائل للمجهوب : كل إنسان حكيم ، فيختار المجهوب أن يقول : لا . فهناك السائل فيأخذ : كل إنسان لا حكيم . فيكون الذي أخذه كاذبًا لا يضحك به ، بل الصادق على قوله « لا » قولنا : ليس كل إنسان حكيمًا .

والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل ، والكلمة المحصلة والغير محصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب والسلب . فإنه ليس قولنا : لا إنسان ، يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدل عليه قولنا : ليس بإنسان . فإن قولنا : ليس بإنسان ، يدل على موضوع سلب منه الإنسانية ، وإن لم يصرح به فى هذا القول . فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليه قولنا : ليس بصحيح . وأما قولنا : لا إنسان ، ولا صح ، فإنه لا يدل دلالة السلب ، إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنما يدل قولنا : لا إنسان ، على عدم الإنسانية ، وقولنا ، لا صح ، على عدم الصحة ، وهو المعنى المفرد الذى يدل عليه قولنا : مرض . ويظهر أنه ليس دلالتها دلالة السلب من أن السلب يصدق أو يكذب ، وأما قولنا : لا إنسان ، فليس هو لا صادقا ، ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنا : « إنسان » ليس بصادق ، ولا كاذب ، ما لم يقرن به خبر ، مع أنه يدل على ملكة وصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا : لا إنسان ، لا يدل على صدق أو كذب ؛ إذ كان ليس يدل على وجود محصل ، وإنما يدل على وجود غير محصل^(١) .

- ١ — المقابل : المقابل د
 ٢ — مقابلة : مقابله د // الإيجاب : بالإيجاب د // والسلب : السلب ف
 ٣ — فيها : سقطت من د ٤ — عنه : سقطت من د
 ٥ — القول : سقطت من د
 ٦ — دلالة : بدلا د ١٠ — لا (صادقا) : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣١ — ٣٦ : αἱ δὲ κατὰ τὰ ἀόριστα ἀντικείμενα : ὀνόματα καὶ ῥήματα , οἷον ἐπὶ τοῦ μὴ ἀνθρώπου καὶ μὴ δικαίου , ὡς περὶ ἀποφάσεις ἀνευ ὀνόματος καὶ ῥήματος δόξειαν ἔν εἶναι . οὐκ εἰσὶ δὲ αἱ γὰρ ἀληθεύειν ἀνάγκη ἢ ψεύδεσθαι τὴν ἀπόφασιν , ὁ δ' εἰπὼν οὐκ ἀνθρώπος οὐδὲν μᾶλλον τοῦ εἰπόντος ἀνθρώπος ἀλλὰ καὶ ἦτορ = ἠλήθευκε τι ἢ ἔψευσται , εἰάν μήτε προστεθῆ .

والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل .
وذلك أن قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، وهي الموجبة المعدولة في هذا الجنس ، تدل على ما يدل عليه قولنا : ليس يوجد شيء مما هو لا إنسان عادلا ، وهي السالبة البسيطة .

وليس بين هذا الصنف من القضايا ، أعني التي موضوعها اسم غير محصل ، وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل .

١ - اسم : + غير كُتبت فوق السطر في د

٣ - الموجبة المعدولة : المعدولة الموجبة ف // المعدولة : المعدولة د

ت. ح. ١٨٥ ب ٢٣ - ١٨٦ أ ؛ « فأما المتقابلة من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة — ومثال ذلك في قولنا : « لا إنسان » أو « لا عدل » فانه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم ، أو من غير كلمة ، وليست كذلك . وذلك أنه واجب ضرورة في السلب أن يصدق أو يكذب .
ومن قال : « لا إنسان » فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب بمن قال : « إنسان » مالم يضيف الى قوله شيئا ، بل هو دورته في ذلك » .

قارن ص ١٧ - ١٨ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٧ ، فيما سبق

من : فن ، في شرح الفارابي ، تحقيق كوثش ومارد ، ص ١٣٧ ، سطر ٣٦ . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .

شرح الفارابي ، ص ١٣٨ : « يريد أن التي تقابل من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة المفردة ، مثل قولنا : لا إنسان ، ولا عدل . فإن قولنا : لا إنسان ، يقابل قولنا : إنسان . وقولنا : لا عدل ، يقابل قولنا : عدل . وليس هذا التقابل هو تقابل الأقران بل ، بل مقابلة شيء مفرد لشيء مفرد . وهو شبيه بمقابلة البياض للسواد ، ومقابلة العدم للكلية ، لا مقابلة قول لقول . . . فإن الاسم غير المحصل ليس بمنزلة قول سالب . وذلك أنه واجب ضرورة في كل سالب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : لا إنسان ، فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو كذب . فن قال : إنسان ما ، لم يضيف الى قوله شيئا ، بل هو دورته في ذلك . . . » .

وإذا تبسّلت ترتيب اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو المحمول، أو الحى الكلمة، في الثنائية، بأن يقدم منها ما شأنه أن يؤتى به أخيراً، أو الحى أن يؤتى أولاً بما شأنه منها أن يؤتى به ثانياً، أو يؤتى متأخراً بما شأنه منها أن يؤتى به متقدماً، وبالجملة: أن يغير ترتيبها، ويبقى المحمول فيها محمولاً والموضوع موضوعاً، فإن القضية تبقى واحدةً بعينها محفوظاً المصدق، إن كانت صادقاً، أو الكذب، إن كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: يوجد الإنسان عدلاً، يوجد عدلاً الإنسان، فإن هذه القضية هي واحدة بعينها. وكذلك قولنا: زيد قام، وقام زيد^(١).

١ — القضايا: سقطت من د

٣ — شأنه: + منها د // أو: أن: أو ف

// أخيراً: يؤتى به: سقطت من د لتكرار كلمتي يؤتى به

(١) أرسطو، ١٤، ٢٠، ١ — ٢: μετατιθέμενα δὲ τὰ ὀνόματα καὶ τὰ ἔγρηματα ταῦτόν σημαίνει, ὅσον ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ἔστιν ἄνθρωπος λευκός.

— ت. ح. ١٨٦ | ٨ — ٩: «والأسماء والكلام، إذا بدلت أما كتبها، ودلالتها تبقى بحال

واحدة بعينها. ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلاً» و«يوجد عدلاً إنسان».

لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني كلمة أبيض، ولكننا نجد في الترجمة: عدلاً.

الفارابي، كتاب العبارة، بتحقيق محمد سليم سالم، ص ٢٩ — ٣٠: «وإذا بدل ترتيب أجزاء القطعة

في القول، فقدم الموضوع وأخر المحمول، أو قدم المحمول وأخر الموضوع، بعد أن يبقى الموضوع موضوعاً،

والمحمول محمولاً، لم تتغير القضية لتغير غير الأولى، ولا أيضاً يكون ذلك حكمها. مثل قولنا: «زيد

قام» و«قام زيد» — بل العكس أو القلب أن يصير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً. فإن قولنا: «زيد

قام» و«قام زيد» ليس بقلب ولا عكس. بل القلب والعكس أن يقال: «زيد قائم» و«القائم زيد».

ويعني ابن باجة حل قول الفارابي: «العكس أو القلب»، كما يلي: ابن باجة، من كتاب العبارة،

تحقيق محمد سليم سالم، ص ٤٤، ٤٦: «إنما قال: «العكس أو القلب» لما أراد أن يظهر بالطبيعة التي

تعمها. فلما لم يكن لمجموعها اسم، أخذ نوعه عوضه. وهذا يتعدله كثيراً فيما لا اسم له بنفسه، وليست هما

فإنه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف إلا في ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سلب واحد. وقد تبين أنه ليس للوجوب الواحد إلا سالب واحد^(١).

« أرى » للتعبير كما ظنه قوم، لخطأه بالإضافة إلى ما قاله في كتاب القياس. وذلك أنه قال هناك — لما قصد أن يعرفنا بما هي كل واحد منها — إن العكس هو ما صار فيه المحمول موضوعا، والموضوع محمولا ويقب الصدق والكيفية، والقلب ما لم يبق الصدق بعد ذلك. وهو هنا إنما أخذها عوض الجلس لما أراد أن يفهمنا الطبيعة التي نعنها لما لم يكن للجلس اسم ». ابن سينا، عيون الحكمة، ص ٥ : « العكس : يصير الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا، مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق على حاله » .
فان ابن سينا : البجاء ٤ ٢٧ .

شرح الفارابي، ص ١٤٠ : « ينبغي أن يشترط في هذا أن يبين الموضوع موضوعا والمحمول محمولا... » .

ابن سينا، العبارة، ص ٩٤ : « وأعلم أنه وإن كانت أجراء القضايا قصد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف، فإن لكل جزء منها مكانا طبعيا. أما السور فقد يبدل مكانه، فيقال : الناس أحياء كلهم، أو طرا، فيؤخر السور ويفرق بينه وبين الموضوع، وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع. وكذلك الزاوية، قد يبدل موضعها الذي لها، فيقال : زاوية، يوجد الإنسان عادلا، وزاوية، الإنسان يوجد عادلا، وزاوية، الإنسان عادلا يوجد. وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع، ولكن الفرق بين السور وبين حرفي الطبعا، مما لا يجوز » .

(١) أرسطو، ١٠، ٢٠، ٣ — ٤ : $\tau\omicron\upsilon\tau\omicron\upsilon\tau\omicron$ $\epsilon\acute{\iota}\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \mu\eta\ \tau\omicron\upsilon\tau\omicron\upsilon\tau\omicron\ \epsilon\sigma\tau\iota$.

$\pi\lambda\epsilon\upsilon\sigma\tau\omicron\upsilon\ \epsilon\sigma\sigma\omicron\upsilon\tau\alpha\iota\ \alpha\pi\omicron\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\iota\varsigma\ .\ \alpha\lambda\lambda\ \epsilon\delta\acute{\epsilon}\delta\epsilon\iota\kappa\tau\omicron\ \delta\tau\iota\ \mu\iota\alpha\ \mu\upsilon\lambda\eta\varsigma\ .$

ص ١٨٦ — ٩١ : « فإن الأمر إن لم يكن كذلك، وجب أن يكون المعنى واحد بوجه سوالب أكثر من واحدة. غير أنه قد بينا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد » .

لجسد في طبعة هولاء : « تكن » ولكن القراءة الموجودة في شرح الفارابي وفي طبعة بدوى : « يكن » هي الصحيحة. وليس هناك لفظ في مخطوط الأورغانون .

شرح الفارابي، ص ١٤١ : « بنى : إن لم تكن دلالة الإيجابين جميعا دلالة واحدة، وصارا مختلفي الدلالة من أن يكون ذلك لكل واحد من ذينك سالبان. وذلك غير ممكن. لأن كل إيجاب له سلب واحد، لا سلبيان » .

من أن يكون ذلك : هذه هي القراءة التي لجسدها في طبعة كورنث ومارو، لكن السياتي تفسر : وجب من ذلك أن يكون .

وذلك أنه إن لم يكن قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا الإنسان ، قضية واحدة ، بل قضيتين مختلفتي المعنى ، وكان سلب قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، وسلب قولنا : يوجد عدلا الإنسان ، ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا : ليس يوجد عدلا الإنسان ، بين أنه سلب لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، لزم أن يوجد لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، سلبان : أحدهما قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر : ليس يوجد عدلا الإنسان ، وهو سلب القضية التي وضعنا أنها مغايرة في المعنى لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وهو قولنا : يوجد عدلا الإنسان^(١) .

٥ — أنه : لأنه د // لزم : للزم ف

٧ — سلب : السلب د

٨ — (عدلا) الإنسان : + فانه أعرف أن هذين السلبين هو سلب واحد د ، ف : + من أن هاتين الموجبتين موجبة واحدة د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ٤ — ١٠ : τοῦ μὲν γὰρ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος : ἀπόφασις τὸ οὐκ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος· τοῦ δὲ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός , εἰ μὴ ἡ αὐτὴ ἔστι τῆ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος , ἔσται ἀπόφασις ἣτοι τὸ οὐκ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός , ἢ τὸ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός . ἀλλ' ἡ ἑτέρα μὲν ἔστιν ἀπόφασις τοῦ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός , ἡ ἑτέρα δὲ τοῦ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος , ὥστε ἔσσονται δύο μιᾶς .

ث . ح . ١٨٦ | ١١ — ١٥ : « وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا : « ليس يوجد إنسان عدلا » .

فأما سلب قولنا : « يوجد عدلا إنسان » — إن لم يكن هذا القول وقولنا : « يوجد إنسان عدلا » واحداً بيته — فهو : إما قولنا : « لا يوجد عدلا لإنسان » ، وإما قولنا : « لا يوجد عدلا إنسان » . لكن الأول منهما هو سلب قولنا : « يوجد عدلا لا إنسان » والثاني سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » . فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان » .

سلبان : في مخطوط الأورغانون ، وفي طبعة بولاك نجد « سلبين » ، وهذا خطأ نحوي . لاحظ أننا نجد « أبيض » λευκός في الأصل اليوناني ، ولكننا نجد « عدلا » في الترجمة العربية .

فقد بان أن الأسماء والكلم التي هي أجزاء القضايا ، متى غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان ، أعنى عن الترتيب الذي هو الأنصح ، وبقي المحمول محمولا ، والموضوع موضوعا ، أنها تبقى تلك القضية بيمينها^(١) .

٣ - موضوعا : سقطت من ف // انها : انها ه

شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان متناقضان له . وذلك محال . فإذا قولنا : يوجد إنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا إنسان ، دلالتاهما دلالة واحدة . فذلك صار المناقض لكل واحد منهما متناقضا للآخر » .

انظر تعليق Edghill هل هذا الموضوع ، هامش ٣ :

Aristotle really begs the question here, when he states that 'white is not man' is the denial of 'man is white'. Pacius explains that 'man is not white' and 'man is white' are in exactly the same relation each to each as 'white is not man' and 'man is white,' and that therefore 'white is not man' and 'man is not white' are identical. This seems fair, but is in itself sufficient to prove the point at issue at once. The argument of the whole, therefore, is unnecessarily complicated.

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ١٠ - ١٢ : « οτι μὲν οὖν μετατιθεμένου τοῦ ὀνόματος καὶ τοῦ ῥήματος ἢ αὐτῇ γίνεται κατάφασις καὶ ἀπόφασις, ὁῦλον .

ت . ع . ١٠ . ١٨٦ | ١٥١ - ١٦ : « فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت أما كتبها كان

الإيجاب أو السلب واحدا بعبته » .

أو (السلب) : هذه القراءة واضحة جدا في مخطوط الأوردفانون ، ولكن القراءة الموجودة في طبعة بدوى وشرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماروّة ص ١٤٠ ، سطر ٢٧ ، هي « و » ، ويقابلها في الأصل اليوناني « καὶ » .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « فقد بان أن الأسماء والكلم ، إذا بدلت أما كتبها التي جرت العادة في الأكثر أن ترتب فيها ، فإن كان ذلك إيجابين ، كانت دلالتهما واحدة . وإن كانت سلبا كانت دلالتهما واحدة بيمينها . وهذا في- ليس يخص الثلاثة ، بل يوجد هذا في الثنائية ، كقولنا : زيد قام ، ولام زيد . فبر أن اشتباه الأمر في الثلاثة من هذه أكثر » .

وإذا أُوجب اسم واحد لأسماء كثيرة ، أو أُوجبت أسماء كثيرة لاسم واحد ، أو سُلب اسم واحد عن أسماء كثيرة ، أو سُلبت أسماء كثيرة عن اسم واحد ، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا ذلك السلب سلباً واحداً .

كما أنه إذا أُوجب اسم واحد لاسم واحد ، وسُلب عنه ، لا يكون إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً ، ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً ، على ما قيل فيما سلف . إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد . وذلك إما أن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة وهى التى يدل كل واحد منها على معنى واحد ، أو يكون ما تدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء معد أو رسم لشيء واحد ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ناطق . فإن المجتمع من هذين المحمولين هو حد الإنسان ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضاً رسماً له ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ذو رجلين . فإن المجتمع هو رسم للإنسان ، وهو أنه حيوان ذو رجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالةً بجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلاً^(١) . فإما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع

١ - أوجب اسماء كثيرة : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٢ - ١٨ : τὸ δὲ ἐν πολλῶν ἢ πολλὰ καθ' ἑνὸς καταφάναι ἢ ἀποφάναι , ἐὰν μὴ ἐν τι ἢ τὸ ἐκ τῶν πολλῶν δηλοῦ-
μενον , οὐκ ἔστι κατάφασις μίᾳ οὐδὲ ἀποφασίς , λέγω δὲ ἐν οὐκ ἐὰν ὄνομα ἐν τῇ κείμενον , μὴ ἢ δὲ ἐν τι ἔξ ἑκείνων , οἷον ὁ ἀνθρώπος ἵσως ἔστι καὶ ζῶον καὶ δίπουν καὶ ἡμερον , ἀλλὰ καὶ ἐν τι γίνεται ἐκ τούτων
= ت . ع . ١٨٦ | ١٦ - ٢٠ : « فإما إيجاب واحد لكثير ، أو كثير لواحد ، أو سلبه منه ،

مق لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً ، أو سلباً واحداً ، وأهني بقول : « واحد » ليس مقى كان الاسم الموضوع واحداً ، ولم يكن المقى الذى من ذلك معنى واحداً ، مثله قولنا : « الإنسان » مثلاً « على » ، « ذو رجلين » ، « آلى » ، فإن المقى المجتمع من هذه معنى واحد أيضاً .

منها واحدا ، فليس الإيجاب لها إيجابا واحدا ، ولا السلب لها سلبا واحدا .

= قارن :

أرسطو ، ص ١٧٠ ، ١٧١ - ١٤ : « διότι δὴ ἐν τῷ ἕστιν ἄλλ' οὐ πολλὰ τὸ ζῷον περὶ δὴ οὐ γὰρ δὴ τῷ σύννεγγυς εἰρησθαι εἰς ἕσται .

- ت . ع . ٠ ص ١٨٠ ب ١٨ - ١٩ : « وإنما صار قولنا : حي مشاء ذورجلين ، واحدا ، لا كثيرا ، لأنه يدل على واحد ، لامن قبل أنه قيل على تقارب بعضه على أثر بعض » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٦ - ٩٧ : « نأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون له معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن الإنسان حي ناطق ميت ، أي أن الإنسان شيء هو الحي الذي هو الناطق الذي هو الميت . فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة . وكذلك إذا قلت : الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٨ : « وأما نفس تلو لفظ لفظ في زمان نصير ، فليس يدل على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع . فان التركيب الذي في الحدرد أيضا لولا شيء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا : « حي مشاء ذورجلين » يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحي الذي هو المشاء الذي هو ذورجلين ، وتدل عليه هيئة التركيب نصير بالجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتفيد بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التالي ، ما كان التالي يفعل وحده » .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ - ١٤٢ : « فإيجاب محمول واحد لموضوعات كثيرة ، أو محمولات كثيرة لموضوع واحد ، يكون على ضربين : إما أن يكون إيجاب محمول واحد على أسماء مترادفة ، وإما أن يكون على أسماء متباينة ... فإما أن تكون تلك الأسماء المتباينة أسماء يمكن أن تفيد بعضها ببعض ، ويشترط بعضها في بعض ، وإما أن تكون أسماء لا يمكن أن يشترط بعضها في بعض أصلا ولا بوجه من الوجوه ... وأما إذا قيدت تلك الأسماء بعضها ببعض ، فان الذي يجمع من جملة ذلك صنفان : أحدهما شيء يوجد لفظه مفردة تدل على ما تدل عليه جملة تلك المقيدات بعضها ببعض ، ومنها ما لا يوجد لها لفظ مفردة تقوم مقامها .

فأنتى توجد لفظه مفردة تقوم مقامها فهو حد ، أو رسم . والتي لا توجد لفظه تقوم مقامها فهو ليس

بحد ولا رسم » .

وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد ، فليس ذلك إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً . ومثال ذلك : حملنا على الإنسان أنه أبيض ، وأنه يمشى . فإن هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان ، فقيل : الإنسان أبيض يمشى ، لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض .

والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذي هو لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد ، أعني أنه كما أن القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ، ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة ، كذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد ، أو التي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحداً^(١) .

٥ — في هذه كالحال : سقطت من د

٧ — محمول واحد : + ليس د

٨ — المحمول : سقطت من د // ولا القضية : والا د

١٢ — واحداً : واحد د

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٨ — ٢٢ : ἐκ δὲ τοῦ λευκοῦ καὶ τοῦ ἀνθρώπου : ٢٢ — ١٨ ب ٢٠ ، ١١ ، ٢٠ ب ١٨ — ٢٢ : « فأما المجتمع من قولنا : « أبيض » وقولنا : « إنسان » وقولنا : « يمشى » فليس هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب موجب لهذه شيئاً واحداً ، أن يكون القول إيجاباً واحداً ، لكن اللفظ حيثئذ يكون واحداً ، فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبهما لشيء واحد ، كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال » .

والفضايا التي مجموعها أو موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة ، لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدلّي عنها سؤالا واحدا ، ولا الجواب الجدلّي جوابا واحدا ، وإن كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك

١ - لما : ما د

٣ - وإن : ان ل

٤ - عليها : عليه د // المعاني : سقطت من د

= فأما (الإيجاب) : وأما ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٤ ، سطر ١٠ . لشيء واحد : الشيء واحدا ، في طهمة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأروغانون .
ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وأما إذا كانت المعاني متباينة ، لا يجمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء . فإذا قلت : زيد إنسان أبيض مشاء ، فما حملت عليه معنى واحدا . فان هذه الثلاثة أمور لا يتقيد في الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكن لا أضايق في أمثال هذه مضايقة كثيرة الهبة . فاني أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولي أن أضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة ، فيكون حل ذلك الاسم ، ولتكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه... » .
شرح الفارابي ، ص ١٤٤ : « يعني بقولنا : إنسان أبيض ماش ، ذكر أنه ليس بواحد . وأنه إن أوجب موجب لهذه الأشياء واحدا ، لم يكن القول إيجابا واحدا . لكن اللفظ حتمتذ يكون واحدا . فأما الإيجاب فكثير ، ولا إن أوجب موجب هذه لشيء واحد ، كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال . »

وقيا قاله شك ماه وذلك أن قولنا : إنسان أبيض ماش ، ليس هو في الثباين مثل قولنا : إنسان وأبيض وماش . ولكن لفظ مجتمع من أجزاء قيد بعضها ببعض . والناس يستعملون المجتمع من هذه مقيدا بعضه ببعض كشيء واحد .

وقد قال هو إته ليس ذلك معنى واحدا وإن المجتمع من قولنا : حي ذو رجلين آفس ، معنى واحد . لكن ينبغي أن يعتقد في مثل قولنا : حي ذو رجلين آفس ، أنه واحد بالذات . وفي مثل قولنا : إنسان أبيض ماش ، أنه واحد بالعرض .

فإن المحيَّب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك ، إذ كان المحيَّب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي يتناظران . وإنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المحيَّب أحد جزئي النقيض الذي يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المحيَّب . فتمنى سأل السائل المحيَّب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ ، فسلم له المحيَّب أحد جزئي النقيض ، فوضع السائل من أحد تلك المعاني مقدمة

٢ - يفهمه : سقطت من د // عليها : عليهما د
٥ - السائل : سقطت من ف ٦ - فسلم : فسلم د

= ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ - ٩٨ : « ولما كان السؤال الجدل ، كما استعمله ، ليس هو كل سؤال ، فإن السؤال عن ماهية الشيء وكيفية سؤال يعلم ليس سؤال طلب الإلزام ، بل السؤال المنطوق هو لتسلم به مقدمات تتجتمع فنتجج خلاف ما ينصره المحيَّب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم نقيضه ضرورة ، ولا يكون للمحيَّب محيص منهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جواباً واحداً . فان من ذلك ما لا يمكن أن يجاب فيه بإيجاب ولا سلب » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٥ : « وإنما قال هذا لأن السؤال الجدل هو سؤال يجتمع فوسه جزء النقيض مما فيقال : هل كل لذة خير ، أو ليس كل لذة خيراً ، ويكون قصد السائل من جزئي المناقضة أحدهما . لأنه لا يمكن أن يستعمل أيهما اتفق جزء قياسه الذي يؤلفه وضع المحيَّب . وإنما يستعمل أحدهما . والذي قصده منهما أن يتسلمه من المحيَّب لاستعمله جزء قياس فهو المقدمة . لأنه هو المعد وحده دون نقيضه ليجعله جزء قياس . إلا أنه يخبر المحيَّب بسؤاله ليكون جواب المحيَّب ، بعد أن يروى أيهما هو الأنفع له ، في أن لا يبطل وضعه إذا سلمه . فيفوض إلى المحيَّب أنه يسلم ما يظن أن السائل لا يلتفت به ، وما يرى أن وضعه يسلم بتسليمه ، فيسلمه حينئذ . فلذلك جعل بجزئي المناقضة لا بأحدهما . فلذلك صار السؤال الجدل يقتض جواباً . إما بالجزء الذي يقصد السائل تسلمه من المحيَّب لاستعمله قياسه الذي يبطل به على المحيَّب وضعه وهو المقدمة ، وإما بالجزء الأخير من المناقضة الذي ليس قصد المحيَّب أن يتسلمه » .

المرجع نفسه ، ص ١٤٧ : « والسؤال الجدل ليس يقصد به استفهام ما عند المحيَّب في ذلك ليعلم المحيَّب ، ويتعلم السائل ... » .

يروم أن يتج منها ما قصد إبطاله على المحيب ، كان المحيب حينئذ أن يقول :
لم أسلم هذا المعنى ، وإنما الذى سلمت معنى كذا وكذا . فلا ينتفع السائل
حينئذ بتسليم المحيب له أحد جزئى التقيض ^(١) .

وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك ، لأن على المعلم أن
يصلح السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه . ولذلك لم يكن هذا
السؤال سؤالاً جدلياً ، لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضى تفصيل ما يدل عليه
الاسم المشترك ، مثل أن يسأل سائل : ما هو العين ؟ فإن المحيب له يقول :
لأنه يدل على معان شتى : على الجارحة ، وعلى عين الماء ، وعين الشمس ،
وغير ذلك ^(٢) .

وأما السؤال الجدلى فلما كان إنما يسأل السائل فيه بجزئى التقيض ، ليس له
أحدهما ، مثل أن يسأل : هل كذا كذا ، أو ليس بكذا ؟ فقد ينبغى أن يكون

١ — كان : ان د

٥ — يدل : + عليه د // لم يكن : لا يكون د

(١) شرح الفارابى ، ص ١٤٦ — ١٤٧ : « وليس على المحيب أن يصلح سؤال السائل ، بل
على السائل أن يصلح سؤاله ثم يسأل . وإنما على المحيب الجدلى أن يقبل السؤال الذى على السائل
تصحيحه . وليس عليه أن يصحح سؤال السائل ، لأنه ليس يقصد بجوابه تعليم السائل ... وإنما يلزم
المحيب أن لا يقبل السؤال الفاسد فى المسائل العلمية » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٤٧ : « وكذلك متى سأل المتعلم باسم مشترك ، فعلى المعلم أن يقبل
السؤال ويصلحه على السائل ويعلمه » .

السؤال محدودا ، ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا . وذلك إنما يكون بالاسم المتواطئ^(١) .

ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال :

إما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، وكان المجتمع منها محمولا واحدا ، وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالمرض .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كذبت .

١ — يكون : + إذا كان السؤال ف ٢ — بالاسم : بالا د

(١) أرسطو ، ١١١ ، ٢٠ ب ٢٦ — ٣٠ : $\alpha\mu\alpha \delta\epsilon \delta\eta\lambda\omega\nu \delta\tau\iota \sigma\upsilon\delta\epsilon \tau\omicron \tau\iota \epsilon\sigma\tau\iota\nu$: $\epsilon\rho\omega\tau\eta\sigma\iota\varsigma \epsilon\sigma\tau\iota \delta\iota\alpha\lambda\epsilon\kappa\tau\iota\kappa\eta$. $\delta\epsilon\iota \gamma\alpha\rho \delta\epsilon\delta\omicron\sigma\theta\alpha\iota \epsilon\kappa \tau\eta\varsigma \epsilon\rho\omega\tau\eta\sigma\epsilon\omega\varsigma \epsilon\lambda\epsilon\sigma\theta\alpha\iota \delta\pi\acute{o}\tau\epsilon\rho\omega\nu \beta\omicron\upsilon\lambda\epsilon\tau\alpha\iota \tau\eta\varsigma \alpha\nu\tau\iota\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\varsigma \mu\acute{o}\rho\iota\omega\nu \alpha\pi\omicron\varphi\eta\nu\alpha\sigma\theta\alpha\iota$. $\alpha\lambda\lambda\grave{\alpha} \delta\epsilon\iota \tau\omicron\nu \epsilon\rho\omega\tau\omega\acute{\nu}\tau\alpha \pi\rho\omicron\sigma\delta\iota\omicron\rho\iota\varsigma\alpha\iota \pi\acute{o}\tau\epsilon\rho\omega\nu \tau\acute{o}\delta\epsilon \epsilon\sigma\tau\iota\nu \delta \alpha\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \eta \sigma\upsilon \tau\omicron\upsilon\tau\omicron$.
ت . ع . ١٨٦ . ٠ ب ١٠ — ٦ : « ومع ذلك ، فإنه من البين أن السؤال عن فـ : ما هو ؟ ليس سؤالا منطقيا . وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى فى السؤال المنطق أن يختار المسئول أحد جزئى المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . فقد يبنى أن يكون السائل يجرى فى تحديد السؤال هذا الجبرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟ » .

ابن سينا ، العبارة ص ٩٨ : « فلهجيب إذا حكاه السائل بين طرفى النقيض ، وألزمه أن يجيب بأحدهما ، أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوسيعها » .

فقد ينبغي أن نعطي القانون الذي به تتبين هذه المحمولات بعضها من بعض ، بعد أن يتبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا ، من غير أن ينطوى في ذلك كذب ولا فضل^(١) . فنقول :

إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق مجموعة من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا . وذلك بين من قبل المواد .

ومما يلحق هذا الموضع ، إن سلمناه ، من الشناعة : أما من قبل المواد فإنه قد يصدق على زيد أنه طيب ، ويصدق عليه أنه بصير ، أى حاذق ، وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا ، حتى نقول : إنه طيب بصير^(٢) .

١ — تبين : تبين د : تبين ف

٣ — في : سقطت من د

٦ — الموضع : الوضع ف // من : سقطت من د

٧ — طيب : طوب د ٨ — طيب : طيب د

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ — ١٠٠ : « ثم طلبوا القانون لماذا فقالوا : إن الأشياء التي يمرض لبعضها أن يحمل على بعض ، لأنها قد تجتمع في موضوع واحد كالبصير والطيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة ، بل هي عوارض متباينة ، مثل ما عرض للطيب في المثال أن صار أبيض ولأنه أبيض أن صار طيبا ، فانها لا تصير معنى واحدا ، وذلك لأن معنى أنه طيب ليس معنى أنه أبيض ، بل عرض له أنه أبيض » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢٠٦ ب ٣١ — ٣٦ : Ἐπει δὲ τὰ μὲν κατηγορεῖται συντιθέμενα, ὡς ἐν τῷ πᾶν κατηγορημα τῶν χωρὶς κατηγορουμένων, τὰ δ' οὐ, τίς ἢ διαίρορα; κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου ἀληθὲς εἶπεῖν καὶ χωρὶς ζῆρον καὶ χωρὶς δίσπον, ταῦτα ὡς ἐν, καὶ ἀνθρώπον καὶ λευκόν, καὶ ταῦθ' ὡς ἐν. ἀλλ' οὐχί, εἰ σκυτεὺς καὶ ἀγαθός, καὶ σκυτεὺς ἀγαθός. — ت . ج . ١٠٦ ب ١٠ — ١٦ : « ولما كانت الأشياء التي يحمل فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحدا ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخير بالفرق في ذلك . فان —

وأما الشناعة التي تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذر ، فأحدها : إنه إن كان قولنا في زيد إنه إنسان حقا ، وأنه أبيض حقا ، فيجب أن يكون اتقوله بمجموعها حقا ، أعني أن يكون زيد إنسانا أبيض .

٣ - مجموعها : باجماعها ف

إنسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حي ، وبأنه ذررجلين ، و يصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان ، وبأنه أبيض . و يصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقا ، والقول عليه بأنه طبيب حقا ، فواجب أن يكون طبيبا بصيرا .

الأشياء : الأسماء ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٥ ، سطر ٨ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ، مثل أنت يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ، ويكون فارها في الخطيئة ، أو بصيرا بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح أن يقال : زيد طبيب بصير ، فان هذا يكون نعتا لإياه بأنه طبيب فاره في الطب أو بصير فيه . »

ولكن ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠١ وما بعدها ، يمارض ، ص ١١١ ، هذا الرأي الذي « يمكن به المغالطون من تخليطات » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٨ : « والأشياء التي تحصل فرادى فتصدق ، ولا يكون كل واحد منها فضلا إذا حمل وحده على حمله ، فان كثيرا منها إذا هدد ببعضها ببعض صار كاذبا . وبعضها يصير فضلا من القول وهذا نانا . وبعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد . ولكن لا يكون المجتمع منها معنى واحدا . وبعضها إذا قيده ببعض لم يصير ولا واحد منها فضلا ولا كذبا ، وليس يكون المجتمع منها كثيرا ، بل يكون المجتمع من جملة معنى واحدا . »

ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيرت ، ص ٦٩ - ٧٠ : « قال وأما ما تكلم به مفرقا ولا يستقيم الكلام به مجموعا فكسيمون [اما] الإسكاف الذي كان ردى العمل في صنائه ، وقد كان بلغ من الصلاح ما إن سوقراطيس الفيلسوف كان يكثر أن يجلس إليه ويجالسه . فلوقال قائل : كان سيمون إسكافا ، ثم قال : وكان سيمون صالحا ، كان كل واحد من هذين القولين =

وإن كان حملنا عليه أيضا أنه إنسان أبيض ، وأنه أبيض ، على أنهما
ممولان مفردان ، فقد يجب أنه يصدق عليه أنه إنسان أبيض^(١) .

٢ — مولان مفردان : مولات مفردات ف

= صحيحا جائزا . ولو جمعها وقال : كان سيمون إسكافا صالحا ، لم يكن ذلك صحيحا ، لأنه < كان >
إسكافا رديئا . فليس سواء قول القائل : كان سيمون إسكافا صالحا ، وقوله : < كان سيمون >
إسكافا صالحا . > . فقول : كان سيمون إسكافا صالحا < كلياتان > ، وقوله : < كان سيمون > إسكافا
صالحا كلمة واحدة .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٣٦ — ٤٠ : εἰ γὰρ, ὅτι ἐκιάτερον ἀληθές, εἶναι :
δεῖ καὶ τὸ συνάμφο, πολλὰ καὶ ἄτοπα ἔσται. κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου
καὶ τὸ ἀνθρώπος ἀληθὲς καὶ τὸ λευκόν, ὥστε καὶ τὸ ἄπαν. πάλιν εἰ τὸ
λευκόν αὐτό, καὶ τὸ ἄπαν, ὥστε ἔσται ἀνθρώπος λευκὸς λευκός, καὶ
τοῦτο εἰς ἄπειρον.

= ت . ح . ١٨٦ ب ١٦ — ٢٢ : « وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ،
فقد يجب أن يكون مجموعهما حقا ، لزم من ذلك أشياء كثيرة شعبة . وذلك أن قولنا على إنسان من
الناس : إنه إنسان ، حق ، وقولنا عليه : إنه أبيض ، حق ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقا
أيضا . فإن كان أيضا القول عليه بهذا وحده ، أعنى بأنه أبيض ، صادقا ، فوجب أن يكون القول
عليه بذلك أجمع صادقا أيضا حتى نقول عليه بأنه إنسان أبيض أبيض . ويرد ذلك بلا نهاية . »
(أبيض) حق : سقطت من طبعة بدوى .

صادقا : صادق ، في المخطوط في الموضوعين ، ولكن هذا خطأ نحوي . وفي شرح الفارابي ، تحقيق
كوتش وماور ، ص ١٤٩ ، سطر ١٤ و ١٧ ، بجسد « صادق » في الموضوع الأول و « صادقا »
في الموضوع الثاني .

نقول : يقال ، في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وقالوا وإن بعينه يكون هديانا إما بالقوة وإما بالفعل . أما
بالفعل فإن القائل ، إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان يجب أن
يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض . ولأن هذا يصدق ، والأبيض
يصدق ، وما يصدق فرادى ، يصدق جملة من غير هديان ، وجب أن يصدق من غير هديان ، فيقال :
إن زيدا إنسان أبيض أبيض . وكذلك إلى غير النهاية . »

وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد ، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد ، صدق عليه أنه إنسان أبيض ، إنسان أبيض أبيض ، من غير أن يكون في الكلام هذر ولا فضل ، وإن مر الأمر إلى غير نهاية . وذلك شنيع . وأيضا فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة ، لزم أن يصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المفردات ، أعني إذا ركب بعضها إلى بعض ، وهي غير متناهية ، فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية . مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى ، فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشى ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى ، وكذلك أنه أبيض أبيض ، ويمشى يمشى ^(١) .

١ - القول... وأخذنا : سقطت من د لتكرار كلمة القول

٢ - أنه : سقطت من ل

٣ - نهاية : نها د

٦ - الموضوع الواحد : موضوع واحد د

٨ - (إنسان إنسان) إنسان : سقطت من د // أبيض : + أبيض د

== شرح الفارابي ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، ولا سيما ص ١٥٠ : « وأحسبه يؤتى بهذا القول إلى من يطلب حدود الأشياء بطريق القسمة . ويرى أنه يمتزىء في جميع ما شأنه أن يوجد في تحديد الشيء . بطريق القسمة فقط ، من غير حاجة إلى شيء آخر سوى القسمة . مثل ما يرى ذلك قوم من أصحاب أفلاطون ، فإنهم يزرون ذلك إلى أفلاطون . وأنه يرى أن منزلة القسمة في التحديد هذه المنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق آخر سوى طريق القسمة في أخذ جميع ما يلتزم به الحد » .

(١) أرسطو ، ١١٤ ، ٢٠ ، ب ٤٠ ، ٤١ - ٤٢ : *καὶ πάλιν μουσικὸς λευκὸς βαδίζων* :

καὶ ταῦτα πολλάκις πεπλεγμένα εἰς ἀπειρον. ἔτι εἰ ὁ Σωκράτης Σωκράτης καὶ ἄνθρωπος, καὶ Σωκράτης Σωκράτης ἄνθρωπος. καὶ εἰ ἄνθρωπος = καὶ δίσκος, καὶ ἄνθρωπος ἄνθρωπος δίσκος.

فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية .

== ت . ع . ١٨٦ ب ٢٣ — ١٨٧ | ٣ : « وقد نقول أيضا عليه بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى ، فقد يجوز أن يقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا ، وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . »
ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشئاعة أظهر . وأما الذي بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ، أن يصدق جملة ، فيصدق أن الإنسان حيوان جسم ، أو حيوان حساس . وهذا هديان . بل قال بعضهم إن هذا أيضا كذب . وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذي رجلين ، فكأنه قد انطوى في قولنا هذا أن في الناس من ليس هو ذا رجلين . وهذا كذب . »

شرح الفارابي ، ص ١٥١ : « قال : وقد نقول عليه أيضا بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى . فقد يجوز أن يقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . فهذه الشئاعة الثانية : وهو أن زيدا قد يحمل عليه إنسان ، وأنه طيب ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى . ثم يجمع هذه جميعها فيحمل عليه ، ثم يفرد عليه كل واحد من هذه . فإن كان كل ما يصدق فرادى ، فإنه إذا جمع صدق ، يلزم أنه إذا قيل في زيد : إنه إنسان طيب أبيض يمشى ، طيب إنسان يمشى أبيض ، يمشى إنسان طيب أبيض . فتركب هذه تركيبات بلا نهاية . »

ثم ذكر الشئعة الثالثة ، فقال : « إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . فهذه الثالثة ، وهي أيضا شئعة من جهة الشئعتين الأوليين . فان فيها أيضا تكريرا . إلا أنه ليس تكرير الشيء الواحد باسمه مرارا ، ولكن كان كأنه شيء لازم . فاننا إذا قلنا في هذا الجالس مثلا إنه سقراط ، لزم ضرورة أن يكون إنسانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لزم ضرورة أن يكون حيوانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لزم أن يكون ذا رجلين . »

فهذه اللوازم إذا قيدت بها الأشياء التي عنها لزممت هذه كان أيضا هديانا . كقولنا : زيد هو إنسان حيوان ، أو إنسان ذو رجلين . كأنه قد يوجد إنسان ليس بحيوان ، أو ليس في طباعه أن يكون ذا رجلين ، بل ذا جناحين . إلا أن هذه بين أنها إذا قبلت فرادى صدقت ، ولم يكن ولا واحد منها فضلا . وإذا جمعت كان التالي منهما فضلا ، بل هديانا . . . »

بهدف Edghill من ترجمته ما يقابل العبارة alg d'reigov بلا نهاية .

فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعها ، على ما كان يرى كثير من القدماء^(١) .

وإذ قد تبين هذا ، فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ، ومن المعنى الواحد الذي يحمل على معان كثيرة ، قضية واحدة ، وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحداً وصادقاً ، ومتى لا يكون^(٢) ، فنقول :

١ - يصدق : سقطت من د ٤ - واحد : واحداً ف
٥ - معنى واحد ... فنقول : سقطت من د

= ويختار Edghill (هاش ٢) نصاً يخالف ما ارتضاه بيكر ، Bekker ، ويتفق النص الذي يختاره Edghill مع الترجمة العربية . والحسب أن تكرر Σωκράτης قبل ἄνθρωπος ، وتكرر ἄνθρωπος قبل δίκους حديم القائمة .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٤ ، ٢١ أ ٥ - ٦ : «τι μὲν οὖν εἴ τις ἀπλῶς φήσῃ : τὰς συμπλοκὰς γίνεσθαι , πολλὰ συμβαίνει λέγειν ἄτοπα , δῆλον»
ت . ع . ١٨٧ | ٣ - ٤ : « فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب وجوده هل الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شنعاء » .
أن من : إن من ، في طبعة بولاك . وهذا خطأ واضح .

شرح الفارابي ، ص ١٥٢ : « يريد بهذا إلى أصحاب القسمة وإلى أفلاطون فيما أحسب » .
قارن : المرجع نفسه ، ص ١٥٤ وهاش ١٤١ ص ١٣٥ من كتابنا هذا . وانظر : أرسطو ، البرهان ، ١٣ ، ٢ (٩٦ | ٢٠ وما بعده) = ت . ع . طبعة بدوي ، ص ٤١٤ - ٤٥٢ | ٤٤٠ ، وابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٤ ، ٢١ أ ٦ - ٧ : « πῶς δὲ θετέον , λέγομεν νῦν . »
ت . ع . ١٨٧ | ٤ : « فمن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع ، فنقول » .
شرح الفارابي ، ص ١٥٢ : « معنى نصف كيف ينبغي أن نحدد كل واحد من هـ لـ بفصول معين بعضها من بعض » .

لأنه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ، ولا كان أحدهما منطويا في الآخر ومنحصرا فيه ، أضي أن يكون الشرط منحصرا في ذى الشرط ، وأخرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن نقول : إن زيدا الأبيض أبيض ، مالم يكن ذلك على جهة التأكيد ، فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً^(١) .

فأما متى كان حملا بالعرض ، مثل قولنا في زيد : إنه أبيض ، وإنه يمشى ، فإنه ليس المجموع منها معنى واحداً^(٢) .

- ١ — أنه متى ... المعاني الكثيرة : سقطت من د تكرار كلمتي المعاني الكثيرة .
 ٢ — منحصرا ... الشرط : سقطت من د لتكرار كلمة الشرط .
 ٣ — ذى الشرط : المشترك ل
 ٦ — بالعرض : سقطت من د // قولنا : قوك ل
 ٧ — معنى : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٨١ — ٢١ : ἀληθὲς δὲ ἔστιν εἰπεῖν κατὰ τοῦ τινὸς καὶ ἀπλῶς ، ὅσον τὸν τινὰ ἀνθρώπου ἀνθρώπου ἢ τὸν τινὰ λευκὸν ἀνθρώπου ἀνθρώπου λευκόν· οὐκ αἰεὶ δέ ،
 = ت . ج . ١٨٧ | ١٥ — ١٧ : « لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثل ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض ، إلا أن ذلك ليس أبداً » .

(يصدق) القول على : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٥٨ ، سطر ١٨ .
 شرح الفارابي ، ص ١٥٨ — ١٥٩ : « يعني لكن قد يصدق حمل الأشياء الكثيرة على الشخص الواحد بمجموعة وفرادي . حتى يكون حملها مجموعة في الصدق كحملها فرادى ، وحملها فرادى مثل حملها بمجموعة . فان ما هنا أشياء كثيرة يحمل على شخص واحد بعينه مقيدة بعضها ببعض . وإذا أفرد بعضها من بعض صدقت أيضا . كقولنا في زيد : إنسان أبيض . فإنا إذا أفردنا كل واحد منها ، فقلنا : زيد إنسان وأبيض ، كان صادقا ... إلا أن ذلك الشيء ليس يكون ممكن دائما » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٧ — ١١ : τῶν δὲ κατηγορουμένων ، καὶ ἐφ' ὅσῳ οἷς κατηγορεῖσθαι συμβαίνει ، ὅσα μὲν λέγεται κατὰ συμβεβηκός ἢ κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἢ φάτερον κατὰ φάτερον ، ταῦτα οὐκ ἔσται ἓν ، ὅσον ἀνθρώπος λευκός ἔστι καὶ μουσικός ، ἀλλ' οὐκ ἓν τὸ λευκὸν καὶ τὸ μουσικόν· συμβεβηκότα γὰρ ἀμφω τῷ αὐτῷ .

وكذلك . في كان الثاني محصوراً في الأول ، لأن الكلام حينئذ يكون فضلاً ،
مثل قولنا في زيد : إنه إنسان حي ، على جهة تقييد الإنسان بالحي . فإن لفظ
الإنسان قد انطوى فيه الحي . ولذلك كان تقييدنا إياه بالحي هذراً ، بخلاف تقييد
الجنس بالفصل ^(١) .

٢ - تقييد : تفسير ل

٣ - كان : ان د

== ت . ح . ١٨٧ أ ٥ - ٨ : « إن ما كان من المعاني التي تحمل ومن المعاني التي عليها
يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العرض ، فإن هذه ليس تصير شيئاً
واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطيب . فليس قولنا : إنه أبيض ، وإنه
طيب ، معنى واحداً . وذلك أنهما جميعاً مرصتان لحقا شيئاً واحداً » .

لاحظ أننا نجد في النص اليوناني : موسيق *μουσικός* ، لكنها نجد في الترجمة العربية : طيب .
شرح الفارابي ، ص ١٥٢ - ١٥٣ : « قوله : المعاني التي تحمل ، والصنف الثاني : المعاني التي يقع
عليها الحمل . فبعض المفسرين يرى أن المعاني التي تحمل هي المعاني المحمولة . ويرى أن المعاني التي يقع
عليها الحمل هي الموضوعات التي تحمل عليها تلك المعاني المحمولة . فكأنه قال : ما كان من المحمولات ،
ومن الموضوعات » .

وآخرون منهم يرون أن المعاني التي تحمل هي المعاني الكثيرة التي شأنها أن تحمل على موضوع واحد .
ويرون أن المعاني التي عليها يقع الحمل هي المعاني التي يمكن أن يشترط بعضها في بعض .
... فكأنه قسم المعاني الكثيرة التي شأنها أن تحمل على موضوع واحد إلى ما لا يمكن أن تحمل بعضها على
بعض ، ولا يشترط بعضها في بعض ، وإلى ما يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، أو يشترط بعضها
في بعض » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٦١٢١ ، ١٨ : *ἐτι οὐδ' ὅσα ἐνυπάρχει ἐν τῷ ἐτέρῳ . διὸ οὕτε τὸ λευκὸν πολλὰς οὕτε ὁ ἄνθρωπος ἄνθρωπος ζῷον
ἐστὶν ἢ δίσκον ἔνυπάρχει γὰρ ἐν τῷ ἄνθρωπῳ τὸ ζῷον καὶ τὸ δίσκον .*
= ت . ح . ١٨٧ أ ١٢ - ١٥ : « ولا ما كان أيضاً الواحد من محصوراً في الآخر ، ولذلك
كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسان حي أو ذورجلين . وذلك أنا قد
حصرنه في قولنا إنه إنسان : أنه حي ، وأنه ذورجلين » .

لمتى صرييت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين ، أعنى من الحمل الذى بالعرض ، ومن أن يكون أحدهما منحصرا فى الآخر ، فالفضية تكون واحدة ، مثل قولنا فى الإنسان : إنه حيوان ، وإنه ذو رجلين .

وأما الأشياء التى تصدق بمجموعة فى الحمل على شىء ما ، إذا قيد بعضها ببعض ، فبها ما تصدق إذا أفردت ، ومنها ما ليس تصدق .
والصداقة منها هى التى يجتمع فيها شيئان :

أحدهما : ألا ينحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل الشىء الذى اشترط فيه ، وقيد به ، وذلك بأى نحو اتفق من أنحاء التقابل الأربعة ، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه ، مثل قولنا : حيوان ميت . فإن الميت ضد الحيوان ، من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم الحيوان ، أو كان

١ — المفردة : الكثيرة د // الصفتين : الصفتين د

٥ — فيها : منها د // ما : سقطت من د // منها : فيها د

٦ — يجتمع : تجتمع د

٧ — الشىء : لشيء . ف

٩ — المقابل : + أى د

١٠ — ضد : من د // أو : إذ د

== ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وكذلك إذا كان بعضه محصورا فى بعض ، فانه لا يحمل جملة ، كالأبيض فى الإنسان الأبيض صريحا ، وذو الرجلين فى الإنسان تضمينا » .

شرح الفارابى ٤ ص ١٥٧ : « ثم أعطى السبب لوجه وقال : « وذلك أنا نريد حصرا فى قولنا إنه إنسان ألهى ، وأنه ذو رجلين » . وهى أن الحى وذو الرجلين هما يزه احد الإنسان . فإذا شرطنا فى الإنسان ، فقد كثر صريحا ، وجعل الشىء شرطية فى ذاته ، ليكون ذلك فضلا ، أو كاذبا » .

ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم ، بل من جهة دلالة الحد أو الرسم ، مثل قولنا : إنسان ميت . فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل للميت من جهة حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق .

فتى انحصر التقابل فى أمثال هذه المقيدات ، كذبت إذا أفردت . فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت ، وليس يصدق عليه أنه إنسان^(١) .

٢ - ٤ - ليت ... التقابل : سقطت من د للتشابه بين كلمتى مقابل والتقابل

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ | ٢١ - ٢٣ : ἀλλ' ὅταν μὲν ἐν τῷ προσκειμένῳ τῶν ἀντικειμένων τι ἐνυπαρχῆ ἢ ἔπεται ἀντίφασις, οὐκ ἀληθὲς ἀλλὰ ψεῦδος, οἷον τὸν τεθνεῶτα ἀνθρώπον ἀνθρώπον εἶπαι.

ت . ع . ١٨٧ | ١٧ - ١٨ : « لكن متى كان محصوراً فى المزيد فى القول سوى من التقابل الذى تلزمه مناقضة ، فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال فى الإنسان الميت : إنه إنسان » .
فان ، ترجمة : Edghill :

indeed, when in the adjunct there is some opposite which involves a contradiction, the predication of the simple term is impossible. Thus it is not right to call a dead man a man .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « ومنها ما يكون ذلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تتخذ من الحجر فيلمب بها الصبيان إنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للطقو ، والحجر يرصب . لحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجراً . وكما يقال لهذا الشخص : إنه إنسان ميت ، ولا نقول إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . والمئات يقابل الحيوان » .
شرح الفارابى ، ص ١٥٩ : « وإنما يخصر فى أحده الشئين مناقضة الآخر بأحد ثلثة أشياء : إما أن يكون فى أحدهما سلب مناقض ، أو يكون فى أحدهما عدم الآخر ، أو يكون فى أحدهما ضد الآخر... .
فذلك قال أرسطوطاليس : متى كان محصوراً فى المزيد فى القول سوى من التقابل الذى تلزمه مناقضة .
بمعنى أن يكون فى الزائد من الشئين اللذين قيد أحدهما بالآخر نوع من أنواع التقابل الذى يلزم ضرورة أن يكون مناقضاً لمقابله . مثل أن يكون فى الزائد عدم ملكة الآخر ، أو ملكة عدم الآخر أو ضد الآخر .
أو سلب الآخر .

والشرط الثاني : أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض ، أى من أجل غيره ، بل بالذات أى من أجل ذاته . فإنه إذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب ، إذا أفرد ، مثل قولنا : امرؤ القيس موجود شاعرا ، أو موجود متوهما . فإنه إذا أفرد هذا ، فقولنا : امرؤ القيس موجود ، كان كذبا ، إذ هو الآن معدوم . والسبب فى ذلك أن لفظ قولنا : « موجود » هو محمول على امرئ القيس من جهة أنه متوهم أو شاعر ، لا حملا أولا من أجل ذاته ، أى بإطلاق^(١) .

- ٢ — أى : سقطت من ف // إذا كان ، إن د
 ٤ — موجود : موجودة د
 ٥ — موجود : موجودة د

== ويريد بالزائد فى القول الشئ الذى اشترط . وذلك يكون على وجهين : إما أن يكون مقابلا لما يدل عليه لفظه ، وإما أن لا تبين فيه المقابلة فيما يدل عليه لفظه . ولكن تبين المقابلة إذا أخذ حده يدل اسمه ... » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٢٥ — ٢٨ : οὐκ ἀεὶ ἐνυπάρχει , οὐκ ἀεὶ ἀληθές , ὥστε οὐκ ἔστιν οὐκ ἀεὶ ποιητής . ἀρ' οὐκ καὶ ἔστιν , ἢ οὐκ κατὰ συμβεβηκός γὰρ κατηγορεῖται τοῦ 'Ομήρου τὸ ἔστιν' ὅτι γὰρ ποιητής ἔστιν , ἀλλ' οὐ κατ' αὐτό , κατηγορεῖται κατὰ τοῦ 'Ομήρου τὸ ἔστιν .

ت . ح . ١٨٧ | ١٩ — ٢٢ : « متى لم يوجد فليس أبدا يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أميروس موجود شيئا ما » ، كأنك قلت « شاعرا » ، فهل هو موجود ، أو لا ؟ فان قولنا : « موجود » إنما حملناه على أميروس بطريق العرض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجود شاعرا » ولم نحمل « موجودا » على أميروس بذاته .

ابن سينا ، المباشرة ، ص ١٠٠ : « وأما الذى لا مقابلة فيه وتمكيز أفراده مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، ولقد مات أميروس : إن أميروس موجود شاعرا ، وإن أميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق . وإذا قيل : إن أميروس هو ، أو موجود ، كان كاذبا . وكذلك المقام موجود فى النوم ، فاذا قيل « موجود » كان كذبا . »

وقولنا فيه إنه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما هو قول صادق ، ولذلك
أمكن فيما ، إذا أخذت بهذه الجهة لفظه « الموجود » أن تصدق على المعدوم .
كما أن لفظه « غير الموجود » إذا حملت على الشيء من أجل غيره ، صدقت على
الشيء الموجود ، وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله ، مثل قولنا في زيد
المشار إليه : إنه غير موجود حاككا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود
بإطلاق ، كما ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق .

-
- ٣ - ٤ - حمل الشيء... حملت : سقطت من د لتكرار كلمة : حملت
٥ - موجود : موجودة ه // موجود : موجودة د
٦ - موجود : موجودة د
-

= المرجع نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ : « وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن
لفظة « هو » و « موجود » مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط
في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسيها ، كما علمت . كما فيجب ألا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم
حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا ...

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلينا أن إذا قلنا : إن أوميرس
كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال
الذي من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى
هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن مع خيال الزمان الماضي ، وقرن مع معنى الشاعر صدق
عليه .

وأما المثال الذي أورده بقولهم : إن المعنى موجود في التوهم ، ففيه أيضا ظلم
شرح الفارابي ، ص ١٦٠ : « والسبب في أنه كذب أن قولنا : « موجود » إنما حملناه على
أوميرس بطريق العرض . وذلك أن قولنا إنه موجود شاعرا ، أو لم يحمل موجودا على أوميرس
بذاته . يعنى أنا لم نقصد بقولنا « موجود » أن نعرف وجود ذات أوميرس ، وإنما قصدنا به
كونه شاعرا ، وحاله من حيث هو شاعر . فغاله من حيث هو شاعر يصح الإخبار به عنه ، كان حيا ،
أو تالفا . »

فأذن متى لم ينحصر في الشرط أو القيد مقابل الشيء المقيد، متى دل على الشيء المقيد بحده أو اسمه ، ولا كان هنالك محمولا من أجل غيره ، فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه في الحمل أن تصدق فرادى كما صدقت مجوعة^(١).

١ — الشيء : الشيء . ف

٢ — هنالك : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٢٩ — ٣٣ : ὄντες ἐν ὄσασιν κατηγορίας μήτε : ἐναντιότης ἔνεστιν , εἰάν λόγοι ἀντ' ὀνομάτων λέγονται , καὶ καθ' ἑαυτὰ κατηγοροῦνται καὶ μὴ κατὰ συμβεβηκός , ἐπὶ τούτων τὸ τί καὶ ἀπλῶς ἀληθὲς ἔσται εἰπεῖν . τὸ δὲ μὴ ὄν , ὅτι δοξασίον , οὐκ ἀληθὲς εἰπεῖν ὄν τι δόξα γὰρ αὐτοῦ οὐκ ἔστιν ὅτι ἔστιν , ἀλλ' ὅτι οὐκ ἔστιν .

ت . ح . ١٨٧ | ٢٢ — ١٨٧ : « فقد يجب من ذلك أن ما كان ما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الأفعال مكان الأسماء وكان محمولا بذاته ، لا بطريق المرض ، فان القول فيها هذه سببه إنه شيء ما على الإطلاق — صادق . فأما ما ليس بوجوده ، فليس القول فيه بأنه « شيء موجود » من قبل قولنا فيه إنه يوجد متوهما قولنا صادقا . وذلك أن المتوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود » .

(فليس القول) فيه : سقطت من طبعة يدوي .

كتب فوق كلمة الأفعال في خطاوط الأورفانون : ين الحذر .

المتوهم : التوهم ، في طبعة يدوي . والقراءة واضحة في خطاوط الأورفانون .^٥ قارن : شرح

الفارابي ، محقق كوتش ومازو ، ص ١٦٢ ، سطر ٨ .

شرح الفارابي ، ص ١٦٢ : « يعني به أن الشيء إذا قيل فيه إنه متوهم نخرج من أن يكون موجودا . لأن معنى توهما له هو أن تثبيته وهو غير موجود . وأما إذا كان موجودا وأقناه في توهما ، فإنا نعلمه ، ولا نتوهمه » .

المربيع نفسه ، المكان عينه ، « وقوله : وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل إنه غير موجود ، يعني أنه وإن أريد بقولنا « يوجد » وجود صورته في التوهم ، ليس يصدق عليه أن يقال إنه « موجود » ، من قبل أن معنى التوهم فيه ، ومعنى أنه متوهم ليس أنه موجود ، بل معنى التوهم أنه غير موجود . وذلك أن معنى قولنا : إنه إنما يوجد متوهما ، هو معنى قولنا فيه : إنه غير موجود على الإطلاق » .

الفصل الرابع

ولما كانت القضايا : منها ذوات جهات ، ومنها ما هي غير ذوات جهات .
والجهة : هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للوضوع ، مثل
قولنا : الإنسان واجب أن يكون حيوانا ، أو ممكن أن يكون فيلسوفا .
وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين :

أحدهما : الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه ، وهو الواجب ،
والممتنع الذي هو أيضا أحد قسميه . إذ كان الضروري : إما ضروري الوجود ،
وإما ضروري العدم ، وهو الممتنع .

والثانية : الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه : مثل قولنا : «محمّل»^(١) .

١ — الفصل الرابع : فصل ل : وفي طيبة بولاك لكتاب العبارة لمحمد : [الفصل الرابع]

موضوعة بين قوسين .

٢ — منها : فيها د // جهات : الجهات د // جهات : الجهات د

٥ — جهتين : جهتان د

٧ — هو : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٤ — ٣٧ : σκεπτόν . δὲ διωρισμένων . τούτων .

ὅπως ἔχουσιν αἱ ἀποφάσεις καὶ καταφάσεις πρὸς ἀλλήλας αἱ τοῦ δυνατὸν
εἶναι καὶ μὴ δυνατὸν καὶ ἐνδεχόμενον καὶ μὴ ἐνδεχόμενον ، καὶ περὶ τοῦ
ἀδυνάτου τε καὶ ἀναγκαίου ἔχει γὰρ ἀπορίας τινάς .

— ت . ع . ١٨٧ ب ٥ — ٧ : « وإذ قد نلصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف

حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عند بعض ، ما كان منها فيما يمكن أن يكون وما لا يمكن ، وفيما
يحمل أن يكون وما لا يحمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع للشك . » =

فقد ينبغي أن ننظر في المتقابلات في هذا الجلس أي هي، وفي المتلازمة أيضا منها ، وذلك في المعدولة منها أيضا ، والبسيطة .

١ - ننظر: ينطق د // أي : + ما د

٥ - ٦ - (ايضا) منها ، فيها د

= للشك : السلب ، في طهية بولاك ، ولكننا نقابل كلمة *ἀσρογία*

عند (بعض) : هن ، في طهية بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأروغاثون .

الفارابي ، كتابه العبارة ، بتحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ - ٤٢ : « وفي الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تسمى الجهات . والجهة هي اللفظة التي تقرر بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها ، وهي مثل قولنا : ممكن ، وضروري ، ويحتمل ، ويمتنع ، وواجب ، ومبني ، وجميل ، وينبغي ، ويجب ، ويحتمل ، ويمكن ، وما أشبه ذلك » .

شرح الفارابي ، ص ١٦٣ : « والجهات هي الألفاظ التي إذا قرئت بالكلية الوجودية ، وبما فيه قوة الكلمة الوجودية ، دلت على كيفية وجود المحمول للموضوع ...

والجهات منها ما هي جهات أول ، ومنها ما هي جهات أخيرة . فالجهات الأخيرة ، مثل التي أحصيناها . والجهات الأول : اثنتان : الممكن ، والضروري . وهناك أشباه كثيرة بعضها تضاف إلى الممكن ، كقولنا : يحتمل ، ويجوز ، وأشياء أخر تضاف إلى الضروري ، كقولنا : ممتنع ، ومحال ، وأشياء ذلك » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ١٧ : « الجهات ثلاث : واجب ، ويدل على دوام الوجود ، ويمتنع ، ويدل على دوام عدم ، ويمكن ، ويدل على لا دوام وجود ، ولا عدم » .

ابن سينا ، عيون الحكمة ، طهية بدوى ، ص ٥ : « جهات القضايا ثلاث : الواجب ، والممكن ، والممتنع . الواجب كقولك : الإنسان حيوان ، والممتنع كقولك : الإنسان حجر ، والممكن كقولك : الإنسان كاتب » .

لاحظ أن استعمال المؤنث ، ثلاثة ، في طهية بدوى ، خطأ ، والصواب : ثلاث .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٢ وما بعدها : « والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتبين أنها نسبة ضرورة ، أو لا ضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز . وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقات دوام الوجود ، وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقات دوام اللاوجود ، وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقات دوام لوجود ولا وجود ، وهي الجهة الممكنة ... » .

وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين ، لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود . والموجود قسمان : إما بالقوة ، وإما بالفعل . والضروري يقال على ما بالفعل ، والمكن يقال على ما بالقوة .

فلننظر في المتقابلة منها أولا ، ثم في المتلازمة ، فنقول :

إنه قد يظهر في بادى الرأي أن حرف السلب يبنى أن يوضع في أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة ، لامع المحمول كالحال في القضايا غير ذولت الجهات . وذلك أن سلب قولنا : الإنسان يوجد عدلا ، هو قولنا : الإنسان ليس يوجد عدلا ، لا قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا^(١) .

١ - دلالتها : بدلاتها د

٧ - أن : على د

٨ - لا (قولنا) : سقطت من د

= السامى ، البعائر النصيرية ، ص ٥٧ : « وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة ، دالة على هذه الأحوال الثلاثة ، سواء كانت دلالتها صادقة ، أى مطابقة للأمر في نفسه ، أو كاذبة . وتلك اللفظة مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حيوانا ، ويمتنع أن يكون الإنسان حجرا ، ويمكن أن يكون الإنسان كاتبا . وقد تخالف جهة القضية مادتها بأن يكذب اللفظ الدال عليها ، مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حجرا ، أو كاتبا . فان المادة بمنتهى في أحدهما ، يمكن في الأخرى ، والجهة واحدة فيهما جميعا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ أ ٢٨ - ٢١ ب ٣ : εἰ γὰρ τῶν συμπλεκομένων αὗται ἀλλήλαις ἀντίκεινται ἀντιφάσεις, ὅσαι κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τάττονται, οἷον τοῦ εἶναι ἀνθρώπον ἀπόφασις τὸ μὴ εἶναι ἀνθρώπον, οὐ τὸ εἶναι μὴ ἀνθρώπον, καὶ τοῦ εἶναι λευκὸν ἀνθρώπον τὸ μὴ εἶναι λευκὸν ἀνθρώπον, ἀλλ' οὐ τὸ εἶναι μὴ λευκὸν ἀνθρώπον.

= ت . ع . ١٨٧ ب ٨ - ١١ : « وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأفاويل المولفة إنما

يكون المناد يثبأ بعضها لبعض فيا كان منها مبنيا على قولنا : موجود ، ولا موجود . ومثال ذلك أن سلب

وذلك أنه لما كان الإيجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فإن وضعنا أن سالب قولنا: الإنسان يوجد عدلا، قولنا: الإنسان يوجد لا عدلا، وجب، مثلا، في هذين القولين أن يقتسما الصدق والكذب على جميع الأشياء، حتى يجب إن كان قولنا في الخشبة، مثلا، أنها توجد إنسانا عدلا، كاذبا، فيكون الصادق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا^(١).

٢ — سالب قولنا: السالب لقولنا د // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف
 ، // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان. ف
 ٤ — قولنا : سقطت من د // توجد : + إنسان ف
 ٥ — فيكون : أن يكون ف // توجد : + إنسان ف // لا
 عدلا : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الإنسان [: + فقط د] ،
 فقد يجب أن كان الصادق [: اتصاف د] أن الخشبة توجد لا عدلا أن الصدق [: يصدق ل] عليها
 أن الخشبة إنسان لا عدلا . وذلك في غاية الاستحالة [: + هو د] د ، ف

— قولنا : « يوجد إنسان » ، قولنا : « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا : « يوجد لا إنسان » . وسلب
 قولنا : يوجد إنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد إنسان عدلا ، لا قولنا : يوجد إنسان لا عدلا .
 شرح القساربي ، ص ١٦٦ : « يمتنى بالأقوال المؤلفات : الأقوال التي ربطت أجزاءها
 بعضها ببعض . وذلك هي الأقوال بالجملة . فإن الرباط إنما يجعل فيها . وأما سائر الأقوال التي
 ليست هي جائزة فإنها ليست يصرح فيها برباط ، مثل الأمر وما شاكل الأمر ، أو مثل الحدود والرسم
 وما شاكلها » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « ثم لما أدخلت رابطة المحمول ، وجب — إن أروت السلب —
 أن تلحق حرف السلب بالرابطة . فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلا ،
 بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٤ ، ٢١ ب ٣ — : εἰ γὰρ κατὰ παντός ἡ κατάφασις : •
 ἢ ἡ ἀπόφασις, τὸ εὖλον ἔσται ἀληθὲς εἰσαεῖν εἶναι μὴ λευκὸν ἀνθρώπον.
 = ت . ح . ١٨٧ ب ١١ — ١٣ : « لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب
 = وإما السلب ، فقد يصدق إذا في الخشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا » .

وإذا كان حرف السلب إما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة، فقد يظن أن الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال ، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، أنه يمكن ألا يوجد .

غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشيء بعينه أن يقال فيه : إنه يمكن أن يوجد، ويمكن ألا يوجد . ومثال ذلك أن ما هو ممكن أن ينقطع ، فهو ممكن ألا ينقطع ؛ وما هو ممكن أن يمشى ، فهو ممكن ألا يمشى . وذلك أن الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ، ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وألا يوجد .

ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد ، فبين أنه ليس سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن ألا يوجد .

١ -	وإذا : اذا د	//	يوضع : الوضع د
٣ -	قولنا : وقولنا د : سقطت من ف	//	(الشيء) أنه : سقطت من د
٥ -	(هو) يمكن : يمكن د	//	ينقطع : + فهو ممكن ألا ينقطع د
٦ -	فبين : تبين د	//	أنه ليس ... ألا يوجد : سقطت من د

== لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني أبيض ، بينما نجد « عدلا » في الترجمة العربية .
 شرح الفارابي ، ص ١٦٧ : « ثم بين أن قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا ، ليس هو مناقضا لقولنا : الإنسان يوجد عدلا . لأن قولنا : يوجد عدلا ، كاذب على الخشبة . فلو كان قولنا : يوجد لا عدلا ، مناقضا له ، لكان يصدق في الخشبة أنها توجد لا عدلا . وجعل الدليل على أن الخشبة يكذب عليها قولنا : توجد لا عدلا ، أن « لا عدل » إما يصدق على « الإنسان » فقط ... فان كانت الخشبة يصدق عليها أنها توجد لا عدلا ، فهي يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا . غير أنها لا يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا . فهي لا يصدق عليها أنها توجد لا عدلا . فان كان قولنا : يوجد لا عدلا ، كاذبا على الخشبة ، فليس مناقضا لقولنا : يوجد عدلا . فان حرف العطف « إما » يثبت أن موضع أبدأ مع قولنا : « يوجد » . »

فإذ قد تبين أن حرف السلب في هذه القضايا ، أعني ذوات الجهات ، لا يلغى أن يوضع لا مع المحمول ، ولا مع الكلمة الوجودية ، فقد يجب أن يوضع مع الجهة ، فيكون سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، قولنا : إنه ليس يمكن أن يوجد^(١) .

وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها . وذلك واجب .

فإنه كما أن في القضايا التي ليست بذات جهة إنما كنا نقرون حرف السلب بالشيء الذي يتنزل في الجمل منزلة الصورة ، وهي الكلمة الوجودية ، لا بالشيء الذي يتنزل منزلة المادة ، وهو المحمول ، كذلك هاهنا إنما يوضع حرف السلب

١ — فاذا قد تبين : سقطت من د

٦ — كنا : كان د

٨ — يتنزل : تنزل د // الجمل : الجملة د : الجمل ف ، ل

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ١٠ — ٢٣ : καὶ τοῦ δύνατον εἶναι ἀπόφασις ἔσται τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι , ἀλλ' οὐ τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι . δοκεῖ δὲ τὸ αὐτὸ δύνασθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι πᾶν γὰρ τὸ δυνατὸν τέμνεσθαι ἢ βαδίζειν καὶ μὴ βαδίζειν καὶ μὴ τέμνεσθαι δυνατὸν . λόγος δέ , ὅτι ἅπαν τὸ οὕτω δυνατὸν οὐκ ἀεὶ ἐνεργεῖ , ὥστε ὑπάρξει αὐτῷ καὶ ἡ ἀπόφασις δύναται γὰρ καὶ μὴ βαδίζειν τὸ βαδιστικὸν καὶ μὴ δρᾶσθαι τὸ ὄρατόν . ἀλλὰ μὴν ἀδύνατον κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύεσθαι τὰς ἀντικειμένους φάσεις . οὐκ ἄρα τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι . συμβαίνει γὰρ ἐκ τούτων ἢ τὸ αὐτὸ φάναι καὶ ἀποφάναι ἄμα καὶ κατὰ τοῦ αὐτοῦ , ἢ μὴ κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τὰ προστιθέμενα γίνεσθαι φάσεις καὶ ἀποφάσεις . εἰ οὖν ἐκεῖνο ἀδύνατον , τοῦτ' ἔν εἴη ἀίρετόν . ἔστιν ἄρα ἀπόφασις τοῦ δυνατὸν εἶναι τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι .

في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات
الجهات من المحمول ، وهي الجهة .

١ - الشيء : سقطت من د // يتنزل تنزل د // منزلة : بمنزلة د

// الكلمة الوجودية : سقطت من د

٢ - من : سقطت من د

== ث . ع . ١٨٧ ب ١٧ - ١٨٨ ٥ : « فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل
موضع ، فينبغي أن يكون أيضا سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لا قولنا :
لا يمكن أن يوجد . غير أنه قد يظن أن قولنا : قد يمكن أن يوجد ، وقولنا : قد يمكن ألا يوجد ،
معنى واحد بعينه ... إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذا
سلب قولنا : قد يمكن أن يكون ، قولنا : قد يمكن ألا يكون ، لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب
معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد بعينه ، وإما أن تكون زيادة الواحق التي بها يصير القبول إيجاباً
أو سلباً ليس تلحق قولنا : يكون أو يوجد ، أو قولنا : لا يكون أو لا يوجد . فإذا كان الأول من
هذين ممثلاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً . فالسالب إذاً لقولنا : يمكن أن يوجد ، إنما هو قولنا :
لا يمكن أن يوجد » .

فإذا (كان الأمر) : فإذا ، في مخطوط الأورفانون ، وشرح الفارابي ، ص ١٦٨ ، سطر ٢ .

ولكن القراءة الصحيحة وبما كانت « فإذا » بدلالة *si* في النص اليوناني .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٢ - ٤٣ : « والقضايا التي تكون فيها
جهات تسمى ذوات الجهات . وقد يكون منها موجبات وسوالب . والسلب إنما يحدث فيها : أما
في الشخصية والمهملات منها فتنسب حرف السلب مع الجهة ، وأما في ذوات الأسوار فمع السور كقولنا :
زيد ينبغي أن يتكلم ، سلبه المقابل له ، زيد ليس ينبغي أن يتكلم ، وقولنا : زيد يمكن أن يصير
حالمًا ، سلبه : زيد ليس يمكن أن يصير حالمًا ، وقولنا : الإنسان يمكن أن يوجد عادلًا ، سلبه :
الإنسان ليس يمكن أن يوجد عادلًا . وأما في ذوات الأسوار ، فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يمشي ،
يناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يمشي ، ويضاده : ولا إنسان واحد يمكن أن يمشي . وكذلك في
الثلاثية : فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يوجد عادلًا ، يناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يوجد عادلًا ،
ويضاده قولنا : ولا إنسان واحد يمكن أن يوجد عادلًا » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في التفضية الشخصية ،
كان الواجب الطبيعي ، إن أردت السلب ، أن تقرن الحرف السالب بالمحمول . ثم لما أدخلت رابطة
المحمول وجب - إن أردت السلب - أن تترك حرف السلب بالرابطة ، فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد
عادلًا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلًا ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلًا ، فكيف وتناك قد تكفيان »

وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية : وذلك أنها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع ، كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة^(١) .

-
- ١ — لما سقطت من د
٢ — نسبتها بسببها د
٤ — قد سقطت من ف
-

— إذا كان زيد معدوما ، فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة ، فإنك متى أردت السلب ، يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم .

السارى ، البصائر النصيرية ، ص ٥٧ : « وأما في السلب لحقه من جهة المعنى أن تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً ، وكذلك في جميع الجهات . لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً ، فيقال : يمكن أن لا يكون أحد الناس كاتباً . »

شرح الفارابي ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

(١) شرح الفارابي ، ص ١٧١ : « يبنى أن نسبة الجهة إلى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية إلى المحمول والموضوع . وكما أن الكلم الوجودية هي التي تمجد وتحصل الأمر المحمول من الأمر الموضوع ، كذلك الجهة تحصل حال الوجود ، أى حال هي . كما أن الكلم الوجودية كانت تحصل حال المحمول من الموضوع ، أى حال هي . »

ولما كان حرف السلب ليس يجعل مع المحمول ، ولا مع الموضوع ، بل كان يبنى في الثلاثية أن يجعل مع التي تحصل حال المحمول من الموضوع ، كذلك في ذوات الجهة يبنى أن يجعل مع التي تحصل حال الوجود ، أى حال هي . وذلك أن المحمول والموضوع نسبتها إلى الكلم الوجودية في الثلاثية كنسبة الكلم الوجودية إلى الجهات في المقدمات ذوات الجهات . وذلك أن المحمول والموضوع هما أمران يجرهما كالمادة للكلم الوجودية .

وإذا كانت الـسبـتان واحدة ، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الجهة . وبالجملة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس يمكن أن يوجد . إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً . وأما قولنا : يمكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليست متناقضات ، بل متلازمات .

وكذلك سلب قولنا : يمكن أن لا يوجد ، وهي الممدولة المنكحة ، هو قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد .^(١)

٤ — وألا يوجد : + وأن لا يوجد د تكرر .

وكذلك الكلم الوجودية كالمادة للجهات وذلك أن الجهات لما كانت تدل على كيفية الوجود ، والوجود يدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صار ما تدل عليه الجهة بالضرورة في الكلم الوجودية وما تدل عليه الكلم الوجودية كالصورة في المحمول والموضوع . وحرف السلب لم يكن يقرن في الثلاثية بما هو كالمادة للكلم الوجودية ، بل بالذي هو كالصورة . كذلك ليس يقرن حرف السلب بالذي هو كالمادة في المقدمات ذوات الجهات ، بل بالذي هو في ذوات الجهة كالصورة . ولما كان اقتران حرف السلب بالذي هو كالمادة في الثلاثية يجعل المقدمة معدولة ، كذلك اقتران حرف السلب بالذي هو كالمادة في المقدمات ذوات الجهات .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ٢٤ — ٢٢ ، ٢١ أ : τὸ δὲ δυνατόν μὴ εἶναι ἀπόφασις : οὐ τὸ δυνατόν εἶναι ، ἀλλὰ τὸ οὐ δυνατόν μὴ εἶναι ، καὶ τοῦ δυνατόν εἶναι οὐ τὸ δυνατόν μὴ εἶναι ، ἀλλὰ τὸ μὴ δυνατόν εἶναι—διὸ καὶ θεωροῦμεν ὅτι ὁ ἀξιωματικὸς ἀλλήλαις αἰ τοῦ δυνατόν εἶναι καὶ δυνατόν μὴ εἶναι· τὸ γὰρ αὐτὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ εἶναι· οὐ γὰρ ἀντιφάσεις ἀλλήλων αἰ τοιαῦται ، τὸ δυνατόν εἶναι καὶ δυνατόν μὴ εἶναι—ἀλλὰ τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ .

δυνατόν εἶναι οὐδέποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμα ἀληθεύονται· ἀντίκεινται γὰρ . οὐδέ γε τὸ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ οὐ δυνατόν μὴ εἶναι οὐδέποτε ἀμα ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύονται .

وسلب قولنا واجب أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، وسلب قولنا : واجب ألا يوجد ، وهى المسدولة الواجبة ، قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنا : ممتنع أن يوجد ، قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا : ممتنع أن لا يوجد ، قولنا : ليس بممتنع أن لا يوجد^(١) .
فهذه هى القضايا المتقابلة فى هذا الجنس .

١ - ٢ - أن يوجد ... واجب : سقطت ن د لتكرار كلمة واجب

٤ - ليس بممتنع : لا ممتنع ف : لا يمتنع ل

ت . ع . ١١٨٨ | ١١٧ - ١١٧ : « فإن سلب قولنا : « يمكن أن يكون » ، قولنا : « لا يمكن أن يكون » ، فأما سلب قولنا : « يمكن ألا يكون » ، فإنه قولنا : « لا يمكن ألا يكون » . وكذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضا من قبل أن ما كان ممكنا أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست تناقضات . فأما قولنا : « يمكن أن يوجد » وقولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، فلا يصدقان معا فى شيء واحد بعينه فى حال من الأحوال ، لأنهما متقابلان . ولا قولنا أيضا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، يصدقان معا فى حال من الأحوال » .

وقولنا لا يمكن ألا يوجد : سقطت من طيبة بدوى ، ولكنها راضحة فى مخطوط الأورغانون ، كما أنها موجودة فى شرح الفارابى ، ص ١٧٢ ، سطر ٢١ - ٢٢ .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٣١٢٢ ، ٨ : $\delta\mu\omega\sigma\omega\varsigma \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \dot{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$: $\dot{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \sigma\upsilon\ \tau\omicron\ \dot{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$, $\dot{\alpha}\lambda\lambda\grave{\alpha}\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \dot{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$: $\tau\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \dot{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$ $\tau\omicron\ \mu\eta\ \dot{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$. $\kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \dot{\alpha}\delta\upsilon\eta\alpha\tau\omicron\nu\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$ $\sigma\upsilon\ \tau\omicron\ \dot{\alpha}\delta\upsilon\eta\alpha\tau\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$, $\dot{\alpha}\lambda\lambda\grave{\alpha}\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \dot{\alpha}\delta\upsilon\eta\alpha\tau\omicron\nu\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$: $\tau\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \dot{\alpha}\delta\upsilon\eta\alpha\tau\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$ $\tau\omicron\ \sigma\upsilon\kappa\ \dot{\alpha}\delta\upsilon\eta\alpha\tau\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\upsilon\alpha\iota$.

ت . ع . ١١٨٨ | ١٧ - ٢٢ : « وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجب ضرورة أن يوجد » ، ليس هو قولنا : واجب ضرورة ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس واجبا ضرورة أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « واجب ضرورة ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس واجبا ضرورة ألا يوجد » ، بل قولنا : « ممتنع أن يوجد » ، ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس ممتنعا ألا يوجد » .

وأما المتلازمة فعلى ما أقوله :

أما الموجبة الممكنة البسيطة ، وهى قولنا : يمكن أن يوجد ، فإنه يلزمها
اثنان : السالبة الممتنعة ، مثل قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد ، وسالبة الواجب ،
وهى قولنا : ليس واجبا أن يوجد .

وأما الموجبة الممكنة المعدولة ، مثل قولنا : يمكن ألا يوجد ، فإنه يلزمها
بحسب الأشهر والأحرف اثنان : إحداهما سالبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا :
ليس واجبا ألا يوجد ، والثانية سالبة الممتنع المعدولة ، وهى قولنا : ليس ممتنعا
أن لا يوجد ، وأما سالبة الممكن البسيطة ، وهى قولنا : ليس يمكن أن يوجد ،
فإنه يلزمها اثنان أيضا : إحداهما موجبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا : واجب
ألا يوجد ، والثانية موجبة الممتنع البسيطة ، وهو قولنا : ممتنع أن يوجد .

وأما سالبة الممكن المعدولة ، مثل قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد ، فإنه يلزمها
اثنان : إحداهما موجبة الواجب البسيطة ، وهى قولنا : واجب أن يوجد ،

-
- | | |
|---------------------------------------|--|
| ٣ — اثنان : اثنان ف | // ممتنعا : بمتنع د : ممتنع ف |
| ٥ — يمكن : يمكن ف | |
| ٦ — اثنان : اثنان ف | // احدهما : احدهما ف |
| ٨ — الممكن : الممكنة د | |
| ٩ — اثنان : اثنان ف | // احدهما : أحدهما ف // الواجب : الواجبة د |
| | // وهو : وهى د |
| ١٠ — موجبة : الموجبة د | |
| ١١ — سالبة الممكن : السالبة الممكنة د | |
| ١٧ — اثنان : اثنان ف | // احدهما : احدهما ف |

والثانية موجبة 'لمتنع الممدولة' : وهي قولنا : ^(١)ممتنع ألا يوجد .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٢٢ ، ١٤ ، ٢٢ — ٢٢ : καὶ αἱ ἀκολουθήσεις δὲ κατὰ λόγον : γίνονται οὕτω τιθεμένοις τῷ μὲν γὰρ δυνατὸν εἶναι τὸ ἐνδέχασθαι εἶναι ، καὶ τοῦτο ἐκείνῳ ἀντιστρέφει ، καὶ τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι καὶ τὸ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι τῷ δὲ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ μὴ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι ، τῷ δὲ μὴ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον εἶναι τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον εἶναι ، τῷ δὲ μὴ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον μὴ εἶναι .

ث . ع . ١٨٨ ب ٥ — ١١ : « فأما الوازم فهكذا يجرى نسقها : إذا وضعت : يلزم من قولنا : « يمكن أن يوجد » ، قولنا : « محتمل أن يوجد » (وهذا يتعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضا — قولنا : « ليس ممكنا أن يوجد » ، وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . ويلزم قولنا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « محتمل ألا يوجد » ، قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » ، وقولنا : « ليس ممكنا إلا يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، قولنا : « واجب ألا يوجد » ، وقولنا : « ممنوع أن يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » قولنا : « واجب أن يوجد » ، وقولنا : « ممنوع ألا يوجد » .

ذلك : ذلك ، في طهمة بدوى .

ويلزمه : سقطت في شرح الفارابي ، ص ١٧٣ ، سطر ٢١

واجب (ألا يوجد) : ذكر الدكتور بدوى أن الكلمة ناقصة في الأصل ، وأن بولك أصلها ، ورضعها الدكتور بدوى بين قوسين . ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأروغانون ، ١٨٨ ب ٩ . ابن سينا ، النجاة ، ٢١ — ٢٢ : « المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات : طبقة هي هكذا : واجب أن يوجد ، ممنوع أن لا يوجد ، ليس بممكن (بالمعنى العام) أن لا يوجد . وتقتاض هذه فيما كسبه أيضا ، مثل قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممنوع أن لا يوجد ، يمكن أن لا يوجد (العام لا الخاص) .

وطبقة أخرى هي هكذا : واجب أن لا يوجد ، ممنوع أن يوجد ، ليس يمكن أن يوجد (بالمعنى العام ، لا الخاص) . وكذلك تقتاضها ، مثل : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممنوع أن يوجد ، يمكن أن يوجد (بالمعنى العام) .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢١ : « إن المتلازمات منها ما يتعكس ، ومنها ما لا يتعكس . والمتعكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر . والتي لا تتعكس فهم التي إذا وضع بعضها ، لزم الآخر . وليس كلها وضع الآخر ، لزمه الأول ... » .

فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح ، والمتلازمات بعضها تحت بعض ،
فيأتي ذلك على هذا الرسم :

ليس ممكنا أن يوجد	ممكنا أن يوجد
واجب ألا يوجد	ليس واجبا أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس ممتنعا أن يوجد
ليس ممكنا أن لا يوجد	ممكنا أن لا يوجد
واجب أن يوجد	ليس واجبا أن لا يوجد
ممتنع أن لا يوجد ^(١)	ليس ممتنعا أن لا يوجد

٣ - ٨ - يمكن ... يوجد : نجد في د ترتيب الأمثلة كما يلي :

ممكنا أن لا يوجد	ليس ممكنا أن يوجد	ممكنا أن يوجد
واجب أن لا يوجد	ليس واجبا أن يوجد	ليس ممكنا أن لا يوجد
ليس ممتنعا أن يوجد	واجب أن يوجد	ليس واجبا أن لا يوجد
ممتنع أن لا يوجد	ليس ممتنعا أن لا يوجد	ممتنع أن يوجد

(١) أرسلوا ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٢ - ٣٠ : θεωρείσθω δὲ ἐκ τῆς ὑπογραφῆς :
ὡς λέγομεν .

δυνατὸν εἶναι	οὐ δυνατὸν εἶναι
ἐνδεχόμενον εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον εἶναι
οὐκ ἀδύνατον εἶναι	ἀδύνατον εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι	ἀναγκαῖον μὴ εἶναι
δυνατὸν μὴ εἶναι	οὐ δυνατὸν μὴ εἶναι
ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι
οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι	ἀδύνατον μὴ εἶναι
= οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι	ἀναγκαῖον εἶναι .

فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتمقبناه، وجدنا قولنا : ممتنع ، وقولنا : ليس بمتنع ، يلزمان قولنا : ممكن ، وليس بممكن ، أعني أن النقيض منها يلزم النقيض ، أي الموجب فيها يلزم السالب . إلا أن ذلك على القلب ، أعني أن السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن ، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن^(١) .

٢ - منها : عنها د ٣ - فيها : عنها د // السالب : أن ليس د

== ت . ع . ١٨٨ ب ١١ - ١٩ : « للتأمل مانصفه من هذا الرمز الذي ترجمه :

ليس ممكن أن يوجد	ممكن أن يوجد
ليس محتملا أن يوجد	محتمل أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس ممتنعا أن يوجد
واجب ألا يوجد	ليس واجبا أن يوجد
ليس ممكنا ألا يوجد	ممكن ألا يوجد
ليس محتملا أن يوجد	محتمل ألا يوجد
ممتنع ألا يوجد	ليس ممتنعا ألا يوجد
واجب أن يوجد	ليس واجبا ألا يوجد

نجد في ترجمة Edghill ، هامش ٢ ، التعليق التالي :

Aristotle here gives the wrong denial to οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι . Pacius explains that he is here following former logicians, in order to expose their false reasonings. In 22 b10 he points out the flaw and in 22 b 22 gives the correct table, exchanging the position of οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι and οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι .

عن سطر ٢٢ ب ١٠ ، انظر فيما يلي ص ١٧٤ ، هامش ٤١ من هذا الكتاب .

وعن سطر ٢٢ ب ٢٢ ، انظر فيما يلي ص ١٧٧ ، هامش ١ من هذا الكتاب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٢٣ - ٢٧ : τὸ μὲν οὖν ἀδύνατον καὶ οὐκ ἀδύνατον τῶν ἐνδεχομένων καὶ δυνατῶν καὶ οὐκ ἐνδεχομένων καὶ μὴ δυνατῶν ἀκολουθεῖ μὲν ἀντιφατικῶς ، ἀντεστραμμένως δὲ τῶν μὲν γὰρ δυνατῶν εἶναι ἢ ἀποφρασις τοῦ ἀδύνατου ἀκολουθεῖ ، τῆ δὲ ἀποφρασις ἢ κατάφρασις τῶν γὰρ οὐ δυνατῶν εἶναι τὸ ἀδύνατον εἶναι κατάφρασις γὰρ τὸ ἀδύνατον εἶναι ، τὸ δ' οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπόφρασις .

فأما القضايا الواجبة فإن اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض ، بل الضد ،
أعنى ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة ، وهي قولنا : واجب ألا
يوجد . وذلك أنه ليس سلب هذه المقدمة هو قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم
عن قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو لازم
عن قولنا : يمكن أن يوجد ، على ما وضع . وذلك أنهما قد يمكن أن يصدق على شيء
واحد بعينه . فإن ما هو واجب أن لا يوجد ، يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد .
بل قولنا : واجب ألا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد ، الذي هو نقيض قولنا :
ليس واجبا أن يوجد .

- ٢ - ٣ - وهي قولنا : واجب ألا يوجد : سقطت من ل
٢ - هذه المقدمة هو : سقطت من ل // المقدمة : + التي د // هو : هي د
// الأ : أن د
٥ - على ما وضع : سقطت من ل
٦ - لا : سقطت من د
٦ - ٧ - يصدق ... أن يوجد : سقطت من د لتكرار كلمة يوجد
٨ - يوجد : + وإذا كان هذا هكذا ، فلم يلزم هاهنا التقرض للتقرض ، وإنما لزم التقيض
ضد التقيض ، أعنى أنه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي تقيض سالبة الواجب الذي وضعناها
لازمة لموجبة الممكن . وإنما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا : واجب ألا يوجد ف

== ت . ح . ١٨٨ . ب ٢٠ - ١٨٩ ٣١ : « فقولنا : ممنوع ، وقولنا : لا ممنوع ، يلزمان قولنا :
محمتم ، وقولنا : لا محتمل ، وقولنا : يمكن ، وقولنا : لا يمكن ، لزوم مناقضة . إلا أن ذلك على
القلب . وذلك أن الذي يلزم قولنا : يمكن أن يوجد ، سلب قولنا : ممنوع أن يوجد . والذي يلزم سلب
ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، إنما هو قولنا : ممنوع أن يوجد .
فإن قولنا : ممنوع أن يوجد ، هو إيجاب ، وقولنا : ليس ممنوع ، سلب » .
مناقضة : المناقضة ، في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون
شرح الفارابي ، ص ١٧٤ : « بنى أن مناقضتي مقدمات المتنع تلزمان مناقضتي مقدمات الممكن ،
إلا أن ذلك على القلب . فإن السالبات للمتنع تلزم الموجبات من الممكنات . وموجبات المتنع تلزم سواب
الممكن . وذلك في البساط والمعدولات » .

والسبب في أن لزوم الممكنة السالبة البسيطة موجبة الواجب المعدولة ، ولزم
سالبة الممكن^(١) المعدولة موجبة الواجب البسيطة ، أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ،

١ - لزوم الزوم د // موجبة : الواجب ف // الواجب : سقطت من ف
٢ - موجبة... البسيطة : سقطت من د // ان : لا د

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « سالبة الممكن غير السالبة
الممكنة . فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان ، وتوجب الوجود ، كقولنا : كل إنسان لا يمكن أن
يوجد عالما . والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود . كقولنا : كل إنسان يمكن
أن لا يوجد مادلا » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٠ : « وقال : إن سالبة الإمكان
غير السالبة الممكنة ، وبين معنى ذلك ، هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود . وهذه هي التي لا تستعمل .
فإن استعملت فكذا الحيوان للإنسان ليس بإمكان . والسالبة الأخرى المستعملة هي التي تسلب الإمكان
والوجود ، وهي على حد قوله تعالى : « ولا تقل لهما أف » ، في أنه : إذا نهى عن الأخص ، فقد نهى
عن الأعم . وكذلك أيضا لما رفع الإمكان ، وهو أخص الوجود ، ارتفع الوجود بجميع أصنافه » .
شرح الفارابي ، ص ١٧٤ - ١٧٦ : « يعني أن متناقض الواجب ليس تلزما متناقض الممكن ،
لا على جهة الاستقامة ولا على جهة القلب . بل إنما تتبع سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن البسيطة .
وموجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وسالبة الواجب المعدولة تلزم موجبة الممكن
المعدولة . وموجبة الواجب البسيطة تلزم سالبة الممكن المعدولة »

يعني أن الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة من الواجبات ، ضد المقدمة الواجبة البسيطة ، وذلك أن قولنا :
واجب أن لا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد . فسالبتنا الممكن تقيهما من مقدمات الواجب مقدمتان
واجبتان متضادتان . وذلك أن موجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وموجبة الواجب البسيطة
تلزم سالبة الممكن المعدولة . وقوله : فأما المناقضة فعل حيا لها ، يعني تقيض الضدين ، كل واحد منهما
بجبال الضد . فإن قولنا وليس واجبا أن يوجد ، الذي هو تقيض قولنا : واجب أن يوجد ، موضوع
بجبال قولنا : واجب أن لا يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن يوجد . وقولنا : ليس واجبا أن لا
يوجد ، موضوع بجبال قولنا : واجب أن يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن لا يوجد .

وإن كانت قوتها في الضرورة قوة واحدة ^(١) .

فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة ، وكانت الممتنعة الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، لزم ضرورة أن يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، وهي الموجبة الواجبة المعدولة .

- ١ — في الضرورة قوة : سقطت من ف
٢ — فلما : وإذا د // الموجبة البسيطة : سقطت من ف
٣ — الموجبة البسيطة : سقطت من ف
٤ — (الواجبة) البسيطة ... الواجبة : سقطت من د لتكرار الواجبة البسيطة .

= ثم ذكر أن السبب في أن صار ضد قولنا : واجب أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هو الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة ، وهو ليس بممكن أن يوجد ، بأن قال : إن سالبة الممكن البسيطة تلزمه باضطرار موجبة الممتنع البسيطة . والواجب دلالتيه في القول ودلالة الممتنع واحدة في أنهما ضروريان ، إلا أن ما يعرفه من حال الوجود يتضادان فيه . فان الواجب يعرف من حال الوجود ضد ما يعرفه الممتنع فهذا أراد بقوله : والسبب في أن الوجود في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع والواجب قوتها واحدة بعينها . يعني أن السبب فيما يلزم سوابب الممكن من مقدمات الواجب ليست الحال فيه كالحال في الممتنع والمتمثل

وهذا الذي أراد بقوله : فالممتنع والواجب قد يدلان على معنى واحد بعينه فير أن ذلك على جهة القلب . يعني أن الواجب والممتنع كلاهما ضروريان ، وكلاهما يدلان على دوام الوجود على الأزلية ، غير أن ذلك على جهة القلب . يعني متى دل أحدهما على الأزلية في الوجود ، دل الآخر على الأزلية في لا وجود . هذا معنى قوله : على جهة القلب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٢٢ ب ٥ : τὸ δ' ἀναγκαῖον πῶς, ὀπιτέον. : οὐκ ἔστιν οὐκ ὄντως ἔχει, ἀλλ' αἱ ἐναντία ἔπονται· αἱ δ' ἀντιφάσεις χωρὶς. οὐ γὰρ ἐστὶν ἀπόφασις τοῦ ἀνάγκη μὴ εἶναι τὸ οὐκ ἀνάγκη εἶναι· ἐνδέχεται γὰρ ἀληθεύεσθαι ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμφοτέρως· τὸ γὰρ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι. αἴτιον δὲ τοῦ μὴ ἀκολουθεῖν τὸ ἀναγκαῖον ὁμοίως τοῖς ἑτέροις, ὅτι ἐναντίως τὸ ἀδύνατον = τῷ ἀναγκαίῳ ἀποδίδεται, τὸ αὐτὸ δυνάμενον.

ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة المعدولة الموجبة ، وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة ، وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجبة . لكن إذا تعقب هذا ، فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع ، أعنى أن التقيض منها يلزم التقيض ، لكن على غير الجهة الأولى التي تبين وهما ، فيكون اللازم من قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، الذي هو تقيض قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم عن قولنا : ليس يمكن أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا أن يوجد^(١) .

- ١ — الواجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
 ٣ — الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
 ٤ — يظن : ظن د
 ٥ — وهما : وضعها د

== ت . ع . ١٨٩ ، ٣١ — ٩ . « فأما الواجب فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه ، فانه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأضداد . وأما المناقضة فعل حيالها... وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جميعا في المعنى الواحد بعينه : فان ما كان واجبا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب في أن اللزم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب . وإن كان الممتنع والواجب قوتها واحدة بعينها » .

(فأما) الواجب : كتب فوقها في مخطوط الأورغانون : يعنى الضرورى . ولكننا نجد في طبعى بولاك وبدوى : يعنى الضرورى ، قد كتبت بعد كلمة الواجب .
 وأما (المناقضة) : فأما ، في طبعة بدوى وشرح الفسارابى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

(١) أرسلو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٥ — ١٠ : ἀναγκαῖον εἶναι , ἀδύνατον εἶναι γὰρ τοῦτο οὐκ εἶναι ἀλλὰ μὴ εἶναι· εἰ δὲ ἀδύνατον μὴ εἶναι , τοῦτο ἀνάγκη εἶναι· ὥστε εἰ ἐκεῖνα ὁμοίως τῶ δυνατῶ καὶ μὴ , ταῦτα ἔξ ἐναντίας , ἐπεὶ οὐ σημαίνει γὰρ ταῦτὸν τὸ τὸ ἀναγκαῖον καὶ τὸ ἀδύνατον , ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται , ἀντιστραμμένως .

ويكون اللازم عن قولنا : ممكن ألا يوجد ، من الواجب ، قولنا : ليس
واجبا أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، كما فرضناه في الوضع الأول .
فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، قولنا : ليس
بواجب ألا يوجد ، لا قولنا : ليس بواجب أن يوجد .

فلأنه يترتب على بيان أن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو لازم عن قولنا :
واجب أن يوجد .

-
- ٣ - فاما : وأما د // يظهر : سقطت من د . // عن : سقطت من د
٤ - بواجب : واجب د // بواجب : واجب د
٥ - لازم : اللازم د
-

صحت . ع . ١٨٩ | ٩ - ١٣ : «وذلك أن ما كان ممثما أن يوجد ، فالواجب ليس أن يوجد ،
بل ألا يوجد ، وما كان ممثما ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . فقد يجب ، إن كانت تلك تجري على
مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا يمكن ، أن تكون هذه على الضد . فان الواجب والممتنع قد يدلان
على معنى واحد بعينه . غير أن ذلك على جهة القلب » .
ألا يوجد : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٣ .
ممكن ولا يمكن : يمكن ولا يمكن ، في شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٤ - ١٥ .
تأرون ترجمة Edghill :

For when it is impossible that a thing should be, it is necessary,
not that it should be, but that it should not be, and when it is
impossible that a thing should not be, it is necessary that it should
be. Thus, if the propositions predicating impossibility or non —
impossibility follow without change of subject from those predicating
possibility or non — possibility, those predicating necessity must
follow with the contrary subject; for the propositions “ it is
impossible ” and “ it is necessary ” are not equivalent, but, as has
been said, inversely connected.

فأما كيف يتبين هذا ، فيما أقوله .

وذلك أن قولنا : واجب أن يوجد ، إما أن يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، أو قولنا : ليس ممكنا أن يوجد . لأن قولنا : ممكن أن يوجد ، وليس ممكنا أن يوجد ، متناقضان . والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء . فإن لم يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، فسيصدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد . لكن إن صدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد ، صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، إذ كان هذا يلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، لزم عن ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ممتنعاً أن يوجد . وذلك خلف لا يمكن . فإذن الصادق على قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد . لأنه إذا كذب أحد النقيضين ، صدق الآخر .^(١)

١ — يتبين : تبين د	// أقوله : قوله د
٢ — (عليه) قولنا : سقطت من د	٣ — ممكنا : ممكن د ، ف
٥ — فسيصدق : فيصدق د	٦ — بممكن : يمكن د
٧ — يمكن : يمكن د	٩ — ممتنعاً : ممتنع ف ، ل
١٠ — لأنه : لأن د	

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١ — ١٤ : ἢ ἀδύνατον οὕτως κείσθαι τὸς : τοῦ ἀναγκαίου ἀντιφάσις ; τὸ μὲν γὰρ ἀναγκαῖον εἶναι δυνατόν εἶναι . εἰ γὰρ μή , ἢ ἀπόφασις ἀκολουθήσει . ἀνάγκη γὰρ ἢ φάναι ἢ ἀποφάναι . ὥστ' εἰ μὴ δυνατόν εἶναι , ἀδύνατον εἶναι . ἀδύνατον ἄρα εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι , ὅπερ ἄτοπον .

ت . ح . ، ١٨٩ ، ١٣ — ١٧ : « أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه . وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد ، فممكن أن يوجد . وإن لم يكن كذلك ، فصلبه يلزم ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فان لم يكن ممكناً أن يوجد ، فممتنع أن يوجد . فالذي هو واجب إذاً أن يوجد ، ممتنع أن يوجد . وذلك خلف » .

وإذا تقرر أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم قولنا : واجب أن يوجد ،
فأقول : إن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هي
السالبة المعدولة ، التي هي قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . برهان ذلك أنه لا يخلو
أن يكون اللازم عن ذلك ، أعنى عن الممكنة البسيطة الموجبة ، سالبة الواجب
البسيطة ، أو موجبة الواجب البسيطة ، أو موجبة الواجب المعدولة ، أو سالبة
الواجب المعدولة .

فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا ، وهي قولنا : ليس بواجب
أن يوجد ، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة البسيطة ،
لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها ، وهي السالبة البسيطة .

لأنه يأتي القول هكذا :

٣ - (أن) لا : سقطت من د

٥ - (موجبة) الواجب : الواجبة ل // (موجبة) الواجب : الواجبة ل

٨ - لازمة : لازم د

= (وذلك) أن : سقطت من مخطوط الأورغانون ، ١٨٩ ، ١٤١ . ولكنها موجودة في شرح
الفارابي ، ١٧٧ ، ٩٠ .

لاحظ الخطأ المطبوع الذي وقع في طبعة بدوى ، ص ٩١ ، إذ نُجسِدَ . فكان بدلا من « فممكن » ،
كان يجب في ص ٩٢ ، « إذا » بدلا من « إذا » . كما أنَّ جملة « فممتنع أن يوجد » ، قد سقطت من
طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعة بولاك ، ويقابلها في الأصل اليوناني :
ἀδύνατον εἶναι

أوجب : مخطوط الأورغانون : واجب في شرح الفارابي ، ص ١٧٧ ، سطر ١٦٠ .
خلف : كتب فوقها في مخطوط الأورغانون : محال شنع .

توجد علامة استفهام بعد كلمة ἀντιρᾶσις في النص اليوناني في طبعة الأكاديمية الملكية البروسية ،
ويريد كلمة وضعت في الترجمة العربية في طبعة بدوى ، ولكنها غير موجودة في ترجمة Edghill ،
ولا في شرح الفارابي .

ما كان واجبا أن يوجد، فممكن أن يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ،
فليس واجبا أن يوجد . فإذا ما كان واجبا أن يوجد ، فليس واجبا أن يوجد .
هذا خلف لا يمكن . فإن التقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معا ^(١) .

وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنها إلا موجبة
الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، أو سالبة الواجب المعدولة .

لكن موجبة الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، ليس تصديق واحدة منها مع
الموجبة الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد ، فهو ممكن أن يوجد ، وألا

١ - فممكن : فممكن د

٣ - فيما : فيها ل

٥ - الواجب : الموجب ف // المعدولة : + ل لكن موجبة الواجب
البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة ل

٦ - منها : منها ل

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٤ - ١٧ : ἄλλὰ μὴν τῷ γε δυνατόν εἶναι τὸ οὐκ ἄδύνατον εἶναι ἀκολουθεῖ, τούτῳ δὲ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι ὥστε συμβαίνει τὸ ἀναγκαῖον εἶναι μὴ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἄτοπον.

ت. ح. ١٨٩ | ١٧ - ١٩ : « وأيضاً فإن قولنا : « ممكن أن يوجد » ، يلزمه قولنا :
« ليس ممكناً أن يوجد » ، ويلزم هذا قولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . فيجب من ذلك أن يكون
ما هو « واجب أن يوجد » ، « ليس واجبا أن يوجد » . وذلك خلف » .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٨ ، سطر ٢٥ - ٢٨ : « فان كان
ما هو ممكن أن يوجد يلزمه قولنا و يصدق عليه قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، لزم ضرورة أن يكون
ما هو واجب أن يوجد ليس بواجب أن يوجد ، فيصدق على الشيء نقوضه . وذلك محال » .

يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليس هو واجباً أن يوجد ،
ولا واجب أن ألا يوجد . وذلك بين بنفسه .^(١)

فإذا كان واجباً أن يلزم واحد من قضايا الواجب الأربعة الممكنة البسيطة
- وقد تبين أن الثلاثة منها ليس يلزمها - فلم يبق أن تكون اللازمة لها
إلا قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، وهي سالبة الواجب المعدولة .

١ - واجباً : واجب ف

٣ - الواجب : الواجب د

(١) أرسلو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٧ - ٢٢ : « وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا : « واجب أن يوجد »
ἀκολουθεῖ τῷ δυνατὸν εἶναι, οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι· τῷ μὲν γὰρ
ἄμφω ἐνδέχεται συμβαίνειν, τούτων δὲ διπότερον ἢν ἀληθὲς ᾗ, οὐκέτι
ἔσται ἐκεῖνα ἀληθῆ· ἀμα γὰρ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ εἶναι· εἰ δ' ἀνάγκη
εἶναι ἢ μὴ εἶναι, οὐκ ἔσται δυνατὸν ἄμφω .

ت . ج . ١٨٩ | ١٩١ - ١٨٩ ب ١ : « وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا : « واجب أن يوجد »
قولنا : « يمكن أن يوجد » ، ولا قولنا : « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول بالممكن قد يتفق فيه
الأمران جميعاً . وأما هذان فأيهما كان صادفاً ، لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد
الشيء وألا يوجد . وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد ، فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً .
بالممكن : الممكن ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأرفقانون .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « وقال أرسطوطاليس : قولنا :
يمكن أن يوجد ، لا يلزمه قولنا : واجب أن يوجد ، ولا قولنا : واجب أن لا يوجد . وذلك أن القول
بالممكن يتساوى فيه أن يوجد وأن لا يوجد . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن لا يوجد .
وأما واجب أن يوجد وواجب أن لا يوجد ، فأيهما كان صادفاً ، لم يمكن أن يصدق معه مجموع
الباقيين ، وهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد . ففي أى موضع صدق فيه قولنا : واجب أن يوجد ، لم
يصدق معه : يمكن أن لا يوجد . وأى موضع صدق فيه : واجب أن لا يوجد ، لم يصدق فيه : يمكن
أن يوجد . وأى هذين صدق ، لم يمكن أن يصدق معه مجموع الباقيين - فإذا قولنا : واجب أن يوجد ،
واجب أن لا يوجد ، ليس ولا واحد منهما لازم لقولنا : يمكن أن يوجد » .

وذلك واجب أيضا ، لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا
ان غير الممكن يلزم الواجب . فإنه قد يلزم قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ليس
واجبا ألا يوجد ، إذ كانا يصدقان معا على شيء واحد .^(١)

٢ — كانا : كان ل

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٢٢ — ٢٨ : *λείπεται τοίνυν τὸ οὐκ ἀναγκαῖον ἔτι δυνάτον εἶναι . τοῦτο γὰρ ἀληθὲς καὶ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι . καὶ γὰρ αὕτη γίνεται ἀντίφρασις τῇ ἐπομένῃ τῶ οὐ δυνατόν εἶναι ἑκείνη γὰρ ἀκολουθεῖ τὸ ἀδύνατον εἶναι καὶ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . οὐ γὰρ ἀπόφρασις τὸ οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . ἀκολουθοῦσί τε ἄρα καὶ αὗται αἱ ἀντιφάσεις κατὰ τὸν εἰρημένον τρόπον , καὶ οὐδὲν ἀδύνατον συμβαίνει τιθεμένων οὕτως .*

— ج . ٥ . ١٨٩ ب ٢ — ٦ : « فقد بقى إذاً أن يكون الذى يتبع قولنا : « يمكن أن يوجد » ، إنما هو قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » . فان هذا قد يصدق أيضا مع قولنا : « واجب أن يوجد » . وذلك أنه يصير تقيضا للقول اللازم لقولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . فانه قد يلزم هذا القول قولنا : « ممنوع أن يوجد » ، وقولنا : « واجب ألا يوجد » الذى سلبه : « ليس واجبا ألا يوجد » . فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضا على هذا الوجه الذى وصفناه . وإذا وضعت كذلك ، لم يلحق ذلك شيء محال » .

(ليس) يمكن : يمكن ، فى طبعة بدرى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورفانون .
وإذا (وضعت) : فاذا ، فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ١٧٨ سطر ٤ — ٥ .
ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورفانون

شرح الفارابى ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « فقد بقى إذاً أن يكون الذى يتبع
أن نجعل لازما لقولنا : يمكن أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، إنما هو قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد .
ويشذ ذلك أيضا أن يرتفع لزوم المحال الذى لزم من الرضع الأول . فان قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد ،
قد يصدق على قولنا : واجب أن يوجد . وذلك أنه تقويض ضد : واجب أن يوجد . فان قولنا : ليس
واجبا أن لا يوجد ، سلب مناقض لقولنا : واجب أن لا يوجد ، الذى هو ضد قولنا : واجب
أن يوجد » .

لكن قد يعرض شك فيما بيننا ، أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم عن قولنا : واجب أن يوجد . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يلزمه . ونقيضه إما أن يكون قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، وإما قولنا : يمكن ألا يوجد . لكن إن لزمه قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ذكره . وإن لزمه قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد ، يمكن ألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن .

فهذا القول يجب عنه أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا :
يمكن أن يوجد .^(١)

٢ - وذلك : + غير د	// ونقيضه : فنقيضه د
٣ - لزمه : لزم د	
٤ - لزمه : لزم د	• - (قولنا) يمكن : يمكن ف
٧ - واجب : واجب د	// قولنا : سقطت من ف
٨ - يمكن : يمكن ف	

(١) أرسطو ، ١٤ أ ٢٢ ب ٢٩ - ٣٣ : ἀπορήσεις δ' ἄν τις εἰ τῷ : ἀναγκαῖον εἶναι τὸ δυνατόν εἶναι ἔπεται . εἰ τε γὰρ μὴ ἔπεται , ἢ ἀντίφασις ἀκολουθήσει , τὸ μὴ δυνατόν εἶναι . καὶ εἰ τις ταύτην μὴ φήσεις εἶναι ἀντίφασιν , ἀνάγκη λέγειν τὸ δυνατόν μὴ εἶναι ἄπερ ἄμφοψευδῆ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι .

ت . ح . ١٨٩ ب ٦ - ١٠ : « ولعل الإنسان أن يشك فيقول : هل يلزم قولنا : « واجب أن يوجد » ، قولنا : يمكن أن يوجد ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يتبعه ، وهو قولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل : إن هذا القول ليس هو نقيض ذلك ، فواجب أن يقول : إن نقيضه قولنا : « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعا كاذبان في وجوده واجب » .
شرح الفاربي ، ص ١٨٠ : « هذا هو القول الذي كان صحيح أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد » .

لكن إذا فرضنا أن اللازم عنه قولنا : يمكن أن يوجد ، وكان الشيء الذى يمكن فيه أن يوجد ، يمكن فيه ألا يوجد ، فقد يلزم أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يمكن أن يوجد ، وألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن^(١) .

وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : يمكن أن يوجد ، والثانى يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فبين أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثانى .

٣ — أن يوجد و : سقطت من د

٧ — غير : سقطت من د // نفاء : اخاء د

(١) أرسلو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٣٣ — ٣٦ : ἀλλὰ μὴν πάλιν τὸ αὐτὸ εἶναι : δοκεῖ δυνατὸν τέμνεσθαι καὶ μὴ τέμνεσθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι , ὥστε ἔσται τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι . τοῦτο δὲ ψεῦδος .
= ت . ج . ١٨٩ ب ١٠ — ١٢ : « غير أنا قد نرى أيضا أن الشيء الواحد بهمه يمكن أن يقطع ، وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ، فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يحتل ألا يوجد . وهذا أيضا باطل » .
لاحظ السهر الذى وقع فى طبعة بدوى ، إذ نجد : وألا يقطع . والقراءة الصحيحة هى : وألا يُقطع τέμνεσθαι وهو مبنى للقول .

فان ترجمة Edghill :

At the same time, it is thought that if a thing may be cut it may also not be cut, if a thing may be it may also not be, and thus it would follow that a thing which must necessarily be may possibly not be; which is false.

شرح الفارابى ، ص ١٨٠ — ١٨١ : « يريد أن يبطل بهذا القول ما كان وطأه أولا من أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد ... » .

فالممكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد . وذلك أيضا بين بالاستقراء .
فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال : إنه ممكن أن يفعل كذا ، أو يقبل ، ففيه قوة
على ألا يفعل ، وعلى أن يفعل .

وذلك أن الأشياء التي نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين :
إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة ، وإما قوى ليست
مقرونة بنطق ، مثل تسخين النار ، وتبريد الثلج .

فأما القوى المقرونة بالنطق ، فإن فيها قوة على أن تقبل الأضداد ، أعني أن
تفعل ، وألا تفعل . ومثال ذلك : المشي . فإن في الإنسان قوة أن يمشي ،
وألا يمشي ، على السواء .

وأما القوى التي ليست مقرونة بنطق ، فإن فيها قوة على أحد الأضداد فقط .
ومثال ذلك : النار ، فانها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط ، لا على أن

٢ - يفعل : يقول د

٣ - أن يفعل : أن لا يقبل د

٥ - مقرونة : مفردته د

٦ - مقرونة : مفردته د

٨ - (ألا) : سقطت من د // قوة : + على ف

١٠ - القوى : القوة د // فان : + ما ف // فيها : + هو ف

١١ - (قوة) على : أعني د

لا تسخن إلا بالعرض . وذلك إما عند ما لا تجسد موضوعا يقبل السخونة ،
وإما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذى لها بالطبع فى ذلك الموضوع .^(١)

٢ — لها : عنها د // الموضوع : الموضع ل

(١) أرسطو ، ١٣ = ٢٢ ب ٣٦ — ٣١٢٣ : φανερόν δὴ ὅτι οὐ πᾶν τὸ δυνατόν ἢ εἶναι ἢ βαδίζειν καὶ τὰ ἀντικείμενα δύναται, ἀλλ' ἔστιν ἐφ' ὧν οὐκ ἄληθές, πρῶτον μὲν ἐπὶ τῶν μὴ κατὰ λόγον δυνατῶν, ὅσον τὸ πῦρ θερμαντικὸν καὶ ἔχει δυνάμιν ἄλογον. αἱ μὲν οὖν μετὰ λόγου δυνάμεις αἱ αὐταὶ πλειόνων καὶ τῶν ἐναντίων, αἱ δ' ἄλογοι οὐ πᾶσαι, ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται, τὸ πῦρ οὐ δυνατόν θερμαίνειν καὶ μὴ, οὐδ' ὅσα ἄλλα ἐνεργεῖ ὡς.

— ت ٥٠ . ١٨٩ ب ١٢ — ١٨ : « فنقول : إنه ليس كل ما هو ممكن . أنه يوجد ، أو أن يمشى ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك . بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . وأول ذلك فى المنكحة التى ليست قواها بنطاق . ومثال ذلك : « النار » فإنها تسخن كل ما لقيته ، وقوتها ليست بنطاق . فالقوى التى تكون بنطاق هى واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ، ولأضدادها . فأما القوى التى ليست بنطاق ، فليس كلها كذلك . لكن الأمر على ما قلنا فى النار . وذلك أنه ليس يمكننا أن نحرق ، ولا لنحرق . وكذلك غيرها مما يفعل دائما » .

هو ممكن : كتب فرقها فى مخطوط الأورغانون : أى فى قوته .

(النار) فانها : سقطت من طيبة بدوى ، ولكنها موجودة فى مخطوط الأورغانون وفى طيبة بولاك . ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٧ : « فكالنار التى من شأنها أن تحرق المشيم ما لم يمتق فعلها عنه عائق ، كالماء مثلا » .

شرح الفارابى ، ص ١٨١ : « يقول : إنه ليس كل ما قيل عليه إنه يمكن أن يوجد كذى ، أو يكون كذى ، ففيه إمكان لمقابل ذلك الشئ . بل هاهنا أشياء يقال فيها إنها يمكن أن توجد بحال ، ولا يصدق فيها أن يقال يمكن أن لا توجد بتلك الحال . وتلك الأشياء كثيرة .

وأول ما يذكره من تلك الأشياء فى المنكحة التى ليست القوى فيها نطقا ، ولا قواها مقرونة بنطاق . ومثال ذلك النار . فان فيها قوة بها تسخن . وبذلك القوة يقال فيها إنها ممكنة أن تسخن . والقوى التى فى الأجسام منها ما هى قوى تفعل بها فى غيرها . ومنها ما هى قوى تقبل بها الفعل عن غيرها . ولأجل تلك القوى التى بها تفعل ، أو تتفعل ، يقال فيها إنها ممكنة أن تفعل ، أو تتفعل .

والقوى التى بها تفعل الأجسام ، أو تتفعل : منها ما هى نطق ، أو مقرونة بنطاق ، ومنها ما ليست هى بنطاق ولا مقرونة بنطاق . . . » .

وقد يوجد في القوى المنفصلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء ،
وإذا كان هذا هكذا ، فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء
المتقابلة . ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ ، حتى يكون نوعا واحدا ، بل
اسم الممكن يقال باشتراك الاسم . وذلك أنا قد نقول : « ممكن »
فما هو موجود بالفعل . وقولنا فيه : إنه ممكن ، إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة
له بالفعل قد كانت ممكنة له . وإلا لم يكن ليقبلها . وهذا قد يقال وإن لم
يتقدم الإمكان في الفعل بالزمان ، إن وجد شيء بهذه الصفة .

ومنه ما يقال فيه : « إنه ممكن » ، بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل ،
وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المنحركة وحدها ، فاسدة كانت ، أو غير
فاسدة .

إلا أنه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة ، فحدوثه واجب . مثل طلوع
الشمس غدا .

١ - المنفصلة : المنفصلة د // الناطقة ، ناطقة ف

٢ - وإذا : فاذا د

٣ - فيه : سقطت من د

٤ - بالفعل : بالفعل ه

٥ - بالزمان : وبالزمان ه

٦ - ما : سقطت من د // الفاسدة : فاسدة ف

وما كان منه في الأشياء الفاسدة ، فليس كونه واجبا .^(١١)

(١) أرسطر ، ١٣ ، ٢١٢٣ ، ١٢ — ١٢ : ἐνια μέντοι δύναται καὶ τῶν κατὰ τὰς ἀλόγους δυνάμεις ἅμα τὰ ἀντικείμενα δέξασθαι . ἀλλὰ τοῦτο μὲν τούτου χάριν εἴρηται , ὅτι οὐ πᾶσα δύναμις τῶν ἀντικειμένων , οὐδ' ὅσαι λέγονται κατὰ τὸ αὐτὸ εἶδος . ἐνια δὲ δυνάμεις ὁμώνυμοί εἰσιν . τὸ γὰρ δυνατόν οὐχ ἀπλῶς λέγεται , ἀλλὰ τὸ μὲν ὅτι ἀληθὲς ὡς ἐνεργεία ὄν , ὅσον δυνατόν βαδίζει ὅτι βαδίζει , καὶ ὅπως δυνατόν εἶναι ὅτι κῆδη ἔστι κατ' ἐνέργειαν ὃ λέγεται εἶναι δυνατόν , τὸ δὲ ὅτι ἐνεργήσεις ἄν , ὅσον δυνατόν εἶναι βαδίζειν ὅτι βαδίσσεις ἄν . καὶ αὕτη μὲν ἐπὶ τοῖς κινητοῖς ἔστι μόνως ἢ δύναμις .

— ت . ج . ١٨٩ ب ١٨ — ١٩٠ أ ٣ : « إلا أن بعض الأشياء بما قوته بغير نطق ، قد يمكن فيها أيضا أن تقبل مما المقابلات ، وإنما قلنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان فهو للأشياء المتقابلة ، ولأنها يقال في النوع الواحد بعينه . وإن كان بعض الإمكان مشتركاً في الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو مما يقال على الإطلاق ، بل منه ما يقال حقا ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي يمكن له لأنه يمشي . وبالجملة : قولنا في الشيء إن كذا يمكن له ، لأنه بالفعل بالحال التي يقال إنها يمكنه ، ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء : إنه قد يمكن أن يمشي ، لأن من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها » .

مشتركا : مشترك ، في طبعة بولاك وفي الأصل .

(ليس) هو : سقطت من طبعة بدرى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٩ — ١٢٠ : « لكن المعلم الأول قد أرمأ إلى المعنى الذي ذهبنا إليه . ولنمبرهنه كما ينبغي ، حتى تفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كل ما يقال له يمكن أن يوجد أو يمشي ، فوجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمنا لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك يمكن أن لا يوجد . فان ما هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . فان الأشياء التي تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لانطق فيها ولا اختيار فانها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تتكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا ، ويحى بها نحو أمر واحد . هذا إذا كانت القوة فاعلية . وأما إذا كانت القوة استعدادية فلا يتمين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا . وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا . بل إن تمطلت ، ولم يكن قابل واجتماع ، لم تكن تفعل . ومع ذلك فوسمى حال الفاعل إمكانا ، وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم ، إذا كان =

وأما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة . وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب . وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب ، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة .

لكن قد يشبه أن يقال : إن الممكن ، إذ كان أعم من الواجب ، وذلك أنه قد يقع على الواجب وغير الواجب ، فقد يجب أن يكون لازماً عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص ، أعني على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان^(١) .

١ - المتحركة : الحركة د : متحركة ف

٤ - إذ : إذا د

= يقال على الذي يمشى حين يمشى ، وهل الذي يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى . فالأول يقال على الفعل ، والآخر على القوة . والذي بالفعل تشترك فيه الأليات والمتغيرات ، والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن نفهم أنه ليس يجب من قوله : يقال عليه ، أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله : يقال عليه ، هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ... » .

قارن : شرح الفارابي ، تحقيق كرتش ومازو ، ص ١٨٤ - ١٨٦

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٢٣١٢٣ - ١٨ : « $\epsilon\kappa\epsilon\iota\eta\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\ \tau\omicron\upsilon\tau\iota\varsigma\ \delta\iota\kappa\eta\tau\iota\kappa\iota\varsigma$. »
« $\alpha\mu\omega\ \delta\epsilon\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma\ \epsilon\lambda\pi\epsilon\iota\upsilon\tau\iota\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \delta\delta\omicron\upsilon\lambda\alpha\tau\omicron\upsilon\ \epsilon\iota\lambda\alpha\iota\ \beta\alpha\delta\iota\lambda\lambda\epsilon\iota\upsilon\tau\iota\ \eta\ \epsilon\iota\lambda\alpha\iota$ ، $\kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \beta\alpha\delta\iota\lambda\lambda\epsilon\iota\upsilon\tau\iota\ \eta\delta\eta\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\kappa\epsilon\tau\epsilon\gamma\omicron\upsilon\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \beta\alpha\delta\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\upsilon\tau\iota$. $\tau\omicron\ \mu\epsilon\upsilon\ \sigma\upsilon\tau\omega\ \delta\upsilon\lambda\alpha\tau\omicron\upsilon\ \sigma\upsilon\kappa\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\omicron\upsilon\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma\ \epsilon\lambda\pi\epsilon\iota\upsilon\tau\iota\ \tau\omicron\ \delta\epsilon\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma$ ، $\theta\acute{\alpha}\tau\epsilon\tau\epsilon\tau\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma$ ، $\omega\sigma\tau\epsilon\ \epsilon\pi\epsilon\iota\ \tau\omicron\ \epsilon\upsilon\ \mu\acute{\epsilon}\rho\epsilon\iota\ \tau\omicron\ \kappa\alpha\theta\omicron\lambda\omicron\upsilon\ \epsilon\pi\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma\ \epsilon\upsilon\ \epsilon\pi\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\tau\omicron\ \delta\upsilon\lambda\alpha\sigma\theta\alpha\iota\ \epsilon\iota\lambda\alpha\iota$ ، $\sigma\upsilon\ \mu\acute{\epsilon}\nu\tau\omicron\iota\ \pi\acute{\alpha}\nu$. »

ت . ح . ١٩٠ ٣ - ٨ : « فأما ذلك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . »

والقول : بأنه يمكن أن يمشى ، وأنه يمشى ، صادقان فيما هو نائب يمشى ويفعل ، وفيما من شأنه المشي . فأما ما قيل يمكننا على هذا الوجه ، فليس بمصدق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة .

وأما على الوجه الآخر فإنه صادق ، فإذ كان الكلي لاحقاً بالجزئي ، فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد ، إلا أنه ليس على كل معنى الممكن . »

قال :

وإذ قد تبين أنحاء الممكن ، فقد يجب أن نضع الأول الذي تقع إليه المقايضة في هذا اللزوم قولنا : واجب أن يوجد ، ليس واجبا أن يوجد . إذ كان

٢ — وإذا وإذا د

— دائب : هذه هي قراءة مخطوط الأورفانون ، ولكن بدون نقط أو همزة ، ولهذا نجد ما في شرح الفارابي ، ص ١٨٧ ، سطر ١٠ : دايب .

ولكن بولاك ظن أن الدال راء ، ولهذا قرأ : أرايت . كما أن الدكتور بدوي ظن كذلك أن الدال راء ، فغيرها إلى دال ، قائلا إن الصياغة ترجح ما افترضه . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون . وقد استخدم الفارابي كلمة : « دايب » أكثر من مرة في شرحه ، ص ١٨٥ : لأنه دائب يمشى ، ص ١٨٩ : دائب يتحرك ؛ ص ١٨٧ : دائب يمشى ويفعل (يفعل في طبعة كوتش وماو) . وهذا المثل مقول حرفيا من الترجمة العربية .

يمشى ويفعل : بالفعل ، في طبعة بدوي ، ويفعل في شرح الفارابي .

ولكن كلا من $\beta\alpha\delta\delta\iota\sigma\tau\upsilon\nu$, $\beta\alpha\delta\delta\iota\sigma\tau\upsilon\nu$ اسم فاعل جماد وهما معطوفان ، وقد نقل المترجم العربي الكلمة $\beta\alpha\delta\delta\iota\sigma\tau\upsilon\nu$ بلفظة يمشى ، فن اليديسي أن ينقل الكلمة $\beta\alpha\delta\delta\iota\sigma\tau\upsilon\nu$ بلفظة يفعل ، قارن is walking and is actual : Edghill ترجمة

لاحقا : لاحق ، في مخطوط الأورفانون .

انظر : شرح الفارابي ، ص ١٨٦ — ١٩٠

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٠ : « ثم قال : ولكن الكلّي محمول على الجزئي ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن الممكن معنى يفهم منه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب ، والواجب جزئي تحته ، وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع . والواجب بعض ما ليس بممتنع » .

انظر تعليق Edghill في ترجمته ، هامش ٢ :

Just as, if the species may be predicated of a certain thing, the genus or universal may also be predicated, so, if necessity is predicated of an event, possibility may also be predicated, provided that sense of the word which includes the negative possibility be rejected.

هذا هو المبدأ لهذه كلها ، ثم تتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا
الباقية .

قال :

وهذا شيء قد فعل في كتاب القياس ، فأرجى الأمر إلى ذلك
الموضَّع^(١) .

وإنما كان الواجب هو المبدأ لهذه ، لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية
الموجودة بالفعل ، على ما تبين في العلوم النظرية .

ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم ، ويجب أن تكون الأشياء التي هي بالفعل
أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة ، وبالقوة تارة ، ولذلك بعض الموجودات
توجد بالفعل ، دون القوة ، مثل الموجود الأول . وبعضها بالفعل تارة ، والقوة
تارة ، وهي الأشياء الكائنة الفاسدة . وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن

١ - هذه : لهد د // من : سقطت من د

٤ - فأرجى : فأرجا ل : فلزجى ف

٧ - النظرية : الفكرية ف

٩ - (وبالقوة) تارة : كتب أولاً في المتن تارة في دثم ضرب عليها وكتب « أخرى »

في الهامش .

١٠ - والقوة : وبالقوة د

(١) أرسطو ، القياس ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٩٤ (٣٦ ب ٢٨ وما بعده) .

ت . ح . ٨٤ ب . وما بعدها ، طبعة يندى ، ص ١٦١ وما بعدها .

..تفارقها، مثل الحركة . وبالجملة : وجود الغير المنتهى من جهة ما هو غير متناه ،
على ما تبين أيضا في العلم الطبيعي ^(١) .

١ — التناهي : متناه ف

٢ — تبين : بين ل

(١) أرسطو، ١٣، ٢٣، ١٨ — ٢٦ : *καὶ ἔστι δὴ ἀρχὴ ἴσως τὸ ἀναγκαῖον* : *καὶ μὴ ἀναγκαῖον πάντων ἢ εἶναι ἢ μὴ εἶναι، καὶ τὰλλα ὡς τοῖτοις ἀκολουθοῦντα ἐπισκοπεῖν δεῖ. φανερόν δὴ ἐκ τῶν εἰρημένων ὅτι τὸ ἐξ ἀνάγκης ὄν κατ' ἐνέργειάν ἐστιν، ὥστε εἰ πρότερον τὰ αἰθια، καὶ ἡ ἐνέργεια δυνάμειος πρότερον. καὶ τὰ μὲν ἄνευ δυνάμειος ἐνέργειαι εἰσιν، οἷον αἱ πρῶται οὐσίαι، τὰ δὲ μετὰ δυνάμειος، αἱ τῇ μὲν ἰσῦσει πρότερον τῷ δὲ χρόνῳ ὕστερον، τὰ δὲ οὐδέποτε ἐνέργειαι εἰσιν ἀλλὰ δυνάμειος μόνον .*

ت. ح . ١٩٠ — ١٥ : « ومعنى أن يكون أيضا مبدؤها كلها قولنا : « واجب » ،
وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد ولا يوجد » . ثم ينبغي أن نتأمل كيف لزوم سائر تلك الباقية لهذه .
وقد ظهر ما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورية فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذ كانت الأشياء
الأولية أقدم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة .
ومثال ذلك : الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ؛ وهذا الأشياء هي بالطبع أقدم . فأما بالزمان فانها
« أشد تأترا » وبعضها ليست في حال من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى فقط » .

مبدؤها : مبدؤها في مخطوط الأورغانون ، ومبدؤها في طبعة بولاك ، ومبدؤها في شرح الفارابي .
واجبا : واجب ، في مخطوط الأورغانون .

كأن : « > يكون < » ، في طبعة بدوى ولكنها غير موجودة في مخطوط الأورغانون ولا في شرح
الفارابي ولا في طبعة بولاك .

ليست : ليس ، في طبعة بدوى .

ويوجد في طبعة بولاك بعد كلمة فقط : [الفصل الخامس] وقد وضعت بين قوسين ، ولا توجد طبعا
في مخطوط الأورغانون .

قوى : قوة ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأورغانون .
شرح الفارابي ، بتحقيق كوتش وماور ، ص ١٩١ — ١٩٣ : « وهذه أشياء خارجة عن صناعة
المنطق . وقد استقصى أمرها أرسطوطاليس في المقالة الثامنة من كتاب مابعد الطبيعة . وهي أيضا مع —

فهذه جملة ماتكلم به في القضايا ذات الجهات .

١ — ' تكلم : يتكلم د

— ذلك أشياء غامضة . وكثير منها غير بين الوجود . إلا أن أرسطو طالع وضها وضما ، وفيها بين القدماء اختلاف شديد متفاوت .

ولكن يمكن أن يقع الالتباس في كثير من هذه الأشياء بالاستقراء . فانه قسم الأشياء الموجودة كلها لثلاثة أقسام : بفعل منها ما هو بالفعل دون القوة ، ويجعل منها ما هو بالقوة دون الفعل ، وبعضها جعلها حيناً بالقوة وحيناً بالفعل . فن هذه الثلاثة : الأول والثاني محتاجان إلى براهين ، وهما من الأشياء البعيدة جدا . وأما القسم الثالث فانه يمكن أن يبين أمره بالاستقراء ...
وقوله : بعض الأشياء بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الأول ، فهذا أيضا من الأشياء الغامضة . ومثاله أغمض جدا ... »

يقول Edghill في تعليقاته على ترجمته ، هامش ١ :

The argument is this : the necessary is actual ,
the necessary is also a first principle , i- e- eternal ,
that which is eternal is prior ,

∴ the actual is prior to the potential .

وفي هامش ٢ : يفهم الجواهر الأول بالإله والمقول التي تحرك الأجرام السارية . قارن : ما بعد

الطبيعة ، أ ، و ث ١٠٥٠ ب ٣ — ١٩

وفي هامش ٣ : والمتأخرة في الزمن هي τὰ φθαρτά : قارن : ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٩ ب

١٠ — ٢٣١ ١٠٥٠ .

وفي هامش ٤ : يشير إلى ما بعد الطبيعة ، ت ١٠٤٨ ب ٩ — ١٧ .

الفصل الخامس

قال :

ولما كانت الأقاويل المتقابلة : إما متقابلة بالإيجاب والسلب ، وإما متقابلة بأن موادها متضادة ، وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة ، وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الإيجاب والسلب التي تقدم القول فيها ، فقد يجب أن ننظر هاهنا أي هذه الأقاويل أشد تضادا ، وأبعد تباينا في الاعتقاد : هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب ، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد ؟ مثال ذلك أن قولنا : كل إنسان عدل ، يقابله قولان :

أحدها : ولا إنسان واحد عدل ، وهو المقابل على جهة السلب .

والثاني قولنا : كل إنسان جائر ، وهو المقابل على جهة الضدية .

فأي هذين هو أشد مضادة لقولنا : كل إنسان عدل ، هل قولنا :

١ — الفصل الخامس : فصل ل : ترك فراغ في د

٢ — التي : الذي ف .

١٠ — ولا إنسان : ولا إنسان د

ولا إنسان واحد عدل ، أو قولنا : كل إنسان جائر ؟ فنقول :

١ - ولا إنسان : والإنسان د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٧ ، ٢٢ - ٢٢ : πότερον δὲ ἐναντία ἐστὶν ἢ κατὰφασις : τῇ ἀποφάσει ἢ τῇ κατὰφασις τῇ καταφάσει , καὶ ὁ λόγος τῶν λόγων ὁ λέγων ὅτι πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῶν οὐδεις ἄνθρωπος δίκαιος , ἢ τὸ πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῶν πᾶς ἄνθρωπος ἀδίκος , οἷον ἐστὶ Καλλίας — οὐκ ἐστὶ Καλλίας δίκαιος — Καλλίας ἀδίκος ἐστὶ ποτέρα δὴ ἐναντία τούτων ;

مت . ج . ٠ . ١٩٠ | ١٦ - ١٩ : « وقد يلبي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب ضد الإيجاب . وهل قولنا : « كل إنسان عدل » ، هو ضد قولنا : « ولا إنسان واحد عدل » أو إنما هو ضد قولنا : « كل إنسان جائر » . كأنك قلت : « سقراط عدل » ، « ليس بعدل » سقراط ، « سقراط جائر » . أي الاثنين من هذه هما المتضادان ؟ »

ولا إنسان واحدا : في طبعة بدوى : ولا إنسان واحد في مخطوط الأورقانون وفي طبعة بولاك . نجد في شرح الفارابي تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٩٥ ، ما يأتي . « أو ضد الإيجاب أبدا إنما هو الإيجاب » بدلا من قراءة مخطوط الأورقانون : أو الإيجاب ضد الإيجاب ، كما نجد : « هو ضد لقولنا ولا إنسان عدل » بدلا من : « هو ضد قولنا ولا إنسان واحد عدل » .

أو إنما : و إنما ، في طبعة بدوى .

لاحظ أن كالياس في الأصل اليوناني يقابلها سقراط في الترجمة العربية .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع ، ولذلك المحمول ضد ، فهل إيجاب الضد عليه أشد عنادا ، أم سلبه المقابل الذي هو نقيضه ؟ مثاله : إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عنادا له أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ما سلف ذكره ، وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ »

فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف .

« شرح الفارابي ، ص ١٩٤ : « قال الفارابي رحمه الله ، قصد في هذا الفصل أن يفحص هل الأفعال المتقابلة الموجبة التي موادها فقط متضادة أشد تباينا وتقابلا وتضادا ، أم الأفعال المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب هي أشد تضادا .

فإنما الأفعال المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كما قد أحصيت ، هي خمسة أصناف ، هي :

ومتضادان ، وما نعت المتضادتين ، ومتناقضان ، ومهملتان » .

إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعاني القائمة بالنفس ، وكان قد يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما ، واعتقاد ضده ، أو اعتقاد شيء ما ، واعتقاد سلبه ، فيبين أنه إنما يقال في القول إنه ضد للقول ، أو مقابل له ، من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس : إما باعتقاد الضد ، أو باعتقاد السلب .

وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ينبغي أن ننظر أيّ اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق ، أو الكاذب : هل اعتقاد ضده ، أو اعتقاد سلبه ؟^(١)

٢ — الذهن : + من ذلك د

٦ — التباين : المباينة ف

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ، ٣٢ — ٣٩ ، *ἐὶ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀκολουθεῖ τοῖς ἐν τῇ διανοίᾳ* ، *ἐκεῖ δὲ ἐναντία δόξα ἢ τοῦ ἐναντίου* ، *οἷον ὅτι πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος τῇ πᾶς ἀνθρώπος ἀδίκος* ، *καὶ ἐπὶ τῶν ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεων ἀνάγκη ὁμοίως ἔχειν* . *ἐὶ δὲ μὴ ἐκεῖ ἢ τοῦ ἐναντίου δόξα ἐναντία ἔστιν* ، *οὐδὲ ἢ κατὰρασις τῇ καταφάσει ἔσται ἐναντία* ، *ἀλλ' ἢ εἰρημένη ἀποφασίς* . *ὥστε σκοπετέον ποῖα δόξα ἀληθῆς ψευθεῖ δόξῃ ἐναντία* ، *πότερον ἢ τῆς ἀποφάσεως ἢ ἢ τὸ ἐναντίον εἶναι δοξαζούσα* .

== ت . ع . ٠ ١٩٠ — ١٩٠ ب ٥ : > فانه إن كان ما يخرج بالصوت تابعا لازما لـ

يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضدا لاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده . ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر . فواجب ضرورة أن يكون أيضا الحال في الإيجابين اللذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد ، لم يكن أيضا الإيجاب هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي ومقتناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أي اعتقاد حق هو المقضد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟ >

يقوم : تقدم ، في شرح الفارابي ، ص ١٩٦ ، سطر ٨

ضده : ضد ، في طبعة بدوى .

قارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : > والحق فيها أن كونه جائرا أخذ عنادا في طبيعة الأمر لكونه عادلا من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقادا أو لفظا فان =

ومثال ذلك : إذا اعتقدنا في شيء ما أنه خير ، وكان ذلك عقدا صادقا ، مثل اعتقادنا في الحياة أنها خير ، فيكون إذن ها هنا عقدا كاذبان مقابلان له ، أحدهما : أنها شر ، والآخر : أنها ليست بخير . فأى من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذى هو في غاية المضادة في الدهر للاعتقاد الصادق الذى هو قولنا : الحياة خير : هل اعتقادنا أنها شر ، أو اعتقادنا أنها ليست بخير ؟ فنقول ^(١) :

١ - أنها : أنه د .

٢ - المضادة : التضاد د . ه - هل : بل د

السالب أشد عنادا وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول أو عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه المتعاندات من حيث هي معتقدة .

شرح الفارابي ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(١) أرسطو ١٤ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٢٣ ب ٢ - ٢ : λέγω δὲ ὁδὸς. ἔστι τις ὁδὸς ἀληθείης : τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν, ἀλλή δὲ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ψευδής, ἕτέρα δὲ ὅτι κακόν. ποτέρα δὴ τούτων ἐναντία τῇ ἀληθείῃ; καὶ εἰ ἔστι μία, καθ' ὁποτέραν ἢ ἐναντία;

ت . ح . ١٩٠ . ب ٥ - ٨ : « وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد صادق في خير ، وهو

أنه خير ؛ وعقد آخر كاذب ، وهو أنه ليس بخير ؛ وعقد غيره وهو أنه شر . فأى هذين ، ليت شعري أ هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا واحدا ، فالمضادة في أيهما هي ؟ »

وإن كانا : وإن كان ، في طبيعى بدوى وبولاك ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .

بعد جملة : وإن كانا واحدا ، نجد في طبيعى بدوى وبولاك أى إن كان ، متاهما واحدا . ولا وجود

لمثل هذه الإضافة في مخطوط الأورفانون ولا في شرح الفارابي .

أيهما هي : أيهما هو ، في طبعة بدوى .

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ١٩٨ : « يعنى وإن كانا جميعا كاذبين ، فأيهما هو

الغاية في المياينة . أو إن كانا جميعا مقابلين له ، فأيهما أشد مقابلة » .

إن التضاد الموجود في الاعتقاد ، أصفى الذى في غاية التباين فيه سببه التضاد الموجود خارج النفس في المواد ، فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس هو أشد تضادا في الاعتقاد ، أم لا ؟ فنقول :

إنه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادا في الاعتقاد من الشيعين اللذين يتضادان بمضادة واحدة ، أو كانا مع ذلك غير متضادتين في الاعتقاد ، بل أكثر ذلك هما متلازمان ، مثل اعتقادنا أن الحياة خير، والموت شر. فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس. فبين أنه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس،

٢ — ما : سقطت من د

٣ — أم لا : سقطت من ف

٤ — بمضادتين : مضادتين د

٥ — بمضادة : بمضادة ه // أو : ر ف : ان د

٧ — متضادان : متضادين ف

— ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٥ : « فليكن عقده في خير أنه خير ، وعقده فيه أنه ليس بخير ، وعقده فيه أنه شر . ولعلم أن كون العقده منسوبا إلى ضدين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه شر ، وإلى متقابلين كالتقويضين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد ، حتى يكون العقدان متناقضين . فليعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير . أى الاعتقادين في نفسه أشد تضادا ؟ »

لا حظ أن كلمة هذه يقابلها في الأصل اليوناني كلمة $\delta\delta\delta$.

إذ لو كان سببه ، لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أخرى أن يكون
(١)
مضاداً في الاعتقاد .

١ — مضادة : مضادة د

٢ — مضادا : مضادة د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٢ — ٤ : τὸ μὲν δὴ τοῦτο οἰεσθαι τὰς ἐναντίας ἰσχυρὰ δόξαι ὄρεσθαι , τῶν τῶν ἐναντίων εἶναι , ψεῦδος .

ت . ع . ١٩٠٠ ب ٨ — ٩ : « فنقول : إن ظننا أن العقدين المتضادين إنما يحدان

بأنهما لشيئين متضادين ، باطل » .

لشيئين : لسبيين ، في طبيعى بدوى وبولاك . ولكن لشيئين هي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ،

ص ١٦٩ ، سطر ١٤ . وليس في مخطوط الأورطون فقط أو همزة .

فان ترجمة Edghill :

It is an error to suppose that judgements are to be defined as
contrary in virtue of the fact that they have contrary subjects .

فان ترجمة هارولد ب . كوك (مجموعة لويب) ، ص ١٧٣ :

To fancy that contrary judgements are those that have contrary
subjects is to take an erroneous view .

وقارن ترجمة بارتلي ساتيلير ، ج ١ ، ١٤ ، بند ٤٥ ص ١٩٩ — ٢٠٠ :

Ce serait se tromper beaucoup que de croire que les pensées
contraires sont déterminées par cela seul qu'elles s'appliquent
aux contraires .

وقارن الترجمة اللاتينية التي اصطلح بها يوليوس باكيوس ، طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٣ ، ١٢ ب :

Si quis igitur putet hoc definiti contrarias opiniones, quod
contrariorum sint, falso id putet .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « يعنى أن ظننا أن الاعتقادين المتضادين إنما يوصفان بأنهما

بموضوعين أو موضوعين متضادين ، أو بأن يوجب محمولان متضادان لموضوعين متضادين ، فإن كاذب » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤٩ : « ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التمام الأول

احتجاج البنية ، ويكون إنما قصد في الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد

في الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متناهية حتى يجوز أن تكون مضادة في الاعتقادات » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فما كان مضادته في الاعتقاد من قبل المواد ، فهو أخرى ألا يكون هو المضاد بإطلاق في الاعتقاد . وأما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب فليس ذلك موجوداً فيه من قبل غيره ، بل من قبل ذاته ، ومن قبل حالة موجودة فيه من الذهن . والذي التضاد فيه من قبل ذاته أخرى من أن يكون متضاداً من الذي التضاد فيه من قبل غيره . وأيضا فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء أنه خير ، وكان عقدا صادقا ، فإنه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق . مثل : أن يكون عندنا فيه أنه شيء آخر مما ليس هو موجودا له ، أو أنه ليس بشيء آخر مما هو موجود له . فان الاعتقادات هي بتفسيرها^(١) . وإنما الاعتقاد الذي

-
- ١ — وإذا كان ذلك كذلك . سقطت من ل // مضاد : مضادة د
 // من : سقطت من د
 ٤ — والذي : فالذي ف
 ٨ — موجودا : موجود ف
-

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٧ — ١٣ : εἰ δὴ ἔστι μὲν τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἔστιν ἀγαθὸν δόξα, ἄλλη δ' ὅτι οὐκ ἀγαθόν, ἔστι δὲ ἄλλο τι ὃ οὐχ ὑπάρχει οὐδ' οἷόν τε ὑπάρχει, τῶν μὲν δὴ ἄλλων οὐδεμίαν θιτέον, οὔτε ὕσαι ὑπάρχειν τὸ μὴ ὑπαρχον δοξάζουσιν οὔθ' ὕσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον (ἄπειροι γὰρ ἀμφοτέραι, καὶ ὕσαι ὑπάρχειν δοξάζουσι τὸ μὴ ὑπάρχον καὶ ὕσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον).

ت . ع . ١٩٠ ب ١١ — ١٥ : « فإذا كان ما هنا عقدا في خير أنه خير ، وعقدا أنه ليس بخير ، وعقدا أنه شيء آخر ليس هو موجودا ولا يمكن أن يوجد — فليس يلزم أن يرضع الضد واحدا من تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فإيا ليس بموجود أنه موجود ، أو فإيا هو موجود بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعا بالانهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فإيا ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فإيا هو موجود أنه غير موجود » .

يضاد ذلك اعتقاد فيه المتضاد واحد ، وهو الاعتقاد الذي نرى أنه يقتسم الصدق والكذب دائما مع الاعتقاد الأول . وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرضان جزئي تقييض في المطلوب^(١) ، ثم تقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة : أى - منهما هو الصادق ، وأى - منهما هو الكاذب ؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع

- فاذا : في مخطوط الأورغانون وفي شرح الفارابي ص ٢٠٢ سطر ١٤ ، وفي طبعة بدوى وبولاك نجد أن القراءة هي : فاذا ، ولكن هذا خطأ بدلالة $\epsilon\gamma$ في الأصل اليوناني . فإرن ترجمة : if : Edghill ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ : « فان هاهنا أموراً لانهاية لها يصحح أن تسلب عن الخير والعدل ، مثل أنه ليس بطائر ، وليس بحجر ، وليس بماء ، فيكذب إيجابها . وأما صبح إيجابها عليه لانهاية لها ، مثل أبيض ، ويقعد ، ويفعل . فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية . وأما المسلوية عنه فيغير نهاية . فلا ينبغي أن ينظر في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير . أو غير مضاد له . فانها لا تنهاى » .

شرح الفارابي . ص ٢٠٢ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣٤ ب ٤ - ٦ : $\tau\omicron\upsilon\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \delta\iota\alpha\theta\epsilon\omicron\upsilon\ \delta\tau\iota\ \delta\iota\alpha\theta\epsilon\omicron\upsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \kappa\alpha\kappa\omicron\upsilon\ \delta\tau\iota\ \kappa\alpha\kappa\omicron\upsilon\ \eta\ \alpha\upsilon\tau\eta\ \gamma\iota\omega\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma\ \epsilon\sigma\tau\alpha\iota\ ,\ \epsilon\iota\tau\epsilon\ \pi\lambda\epsilon\iota\omicron\upsilon\varsigma\ \epsilon\iota\tau\epsilon\ \mu\iota\alpha\ \epsilon\sigma\tau\iota\ \nu\ .\ \epsilon\kappa\alpha\upsilon\tau\alpha\ \delta\epsilon\ \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\ .$

ت . ح . ١٩٠ ب ٩ - ١١ : « وذلك أن الاعتقاد في خير أنه خير ، والاعتقاد في شر أنه

شر خلق أن يكون واحدا بعينه ، بل هو حق : واحدا كان ، أو أكثر من واحد .

وهذان متضادان غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشيئين متضادين لبعضين فهما ضدان ، بل واحدا بعينه من قبل أنهما بحال تضاد » .

واحد (بعينه) : ذكر في طبعة بدوى ، ص ٤٩٦ هامش ٣ ، أنها « واحد » في الأصل ، ولكن القراءة في المخطوطة واضحة .

وهذان ... فهما ضدان : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة إلى اليسار في هامش مخطوط الأورغانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٢٠٠ ، سطر ٢ - ٣ .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « وذلك أن الاعتقاد في العدل أنه خير والاعتقاد في الجور أنه

شر خلق أن يكون كل واحد منهما لازما عن الآخر بعينه . بل هما صادقان متضادان ، كان أحدهما

لازما عن الآخر بعينه . فان كان أحدهما لازما عن الآخر ، أو كان كل واحد منهما له حياله صادقا ، من

غير أن يلزم صدق أحدهما عن الآخر ، ويمكن أن يجتمعا جميعا في اعتقاد واحد ، ورأى واحد » .

الواحد بعينه ، أو يصمدقا معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ،
ولا يعملان جزئى نقيض فى المطلوب على أن الحسق فى أحدهما محصل الوجود
فى نفسه ، وإن لم يكن عندنا محصلاً .^(١)

= المرجع نفسه ، ص ٢٠٠ : « وقوله : » غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشئيين متضادين هما
متضادان ، يعنى ان الاعتقادين يكونان متضادين ، ليس لأجل أنهما يوجدان لمضادين متضادين ،
بل من قبل أنهما فى أنفسهما بحال تضاد . وذلك أن الاعتقادين إنما يصيران اعتقادين متقابلين ،
من جهة تأليفهما . وأما تضادهما فى موادهما ، فهو تضاد آخر عارض فيهما ، لا من جهتهما » .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢ ب ١٣ - ١٥ : « ἀλλ' ἐν ὕσσις ἐστὶν ἡ ἀπαίτη .
αὗται δὲ εἰσὶν εἰς ὧν αἱ γενέσεις ἐκ τῶν ἀντικειμένων δὲ αἱ γενέσεις ،
ὥστε καὶ αἱ ἀπαίται .

- ت . ع . ١٩٠ ب ١٥ - ١٧ : « بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع
فيه الشبهة ، وما منه يكون أيضا التكون . والتكون إنما يكون من المقابلات . فن هذه إذا تدخل
الشبه » .

فان ترجمة Edghill :

Those judgements must rather be termed contrary to the
true judgements, in which error is present. Now these judgements
are those which are concerned with the starting points of generation,
and generation is the passing from one extreme to its opposite;
therefore error is a like transition .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ - ١٢٧ : « ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله .
والشبهة إنما هى فيما يقع التكون منه فانه وإن كان الخبير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشير . وكان الطائر
يتألفه ، والشرير يتألفه ، فان أحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى
يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير . وأما الذى لا يكون عنه فالتى ليس بمقابل وهو الطائر .
والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير والطائر . وذلك الشبهة أن العقيد فيه أنه مادل ، هل يضاد العقيد فيه
أنه شرير جائر . وهذا موافق جداً لما قيل فى العظيم الأول . . . »

ويبين أن الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الأضداد فهو أقل ضدية في الاعتقاد ، إذ كان العدم أشد مقابلة للوجود من الضد ، للضد ، لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض^(١) . وأيضا فإن العقد الذي يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب

١ — وبين : وأيضا بين ف // الوجود : الموجود ل
٤ — التغير : التغير ف — من مثل د

(١) عن المتقابلات τὰ ἀντικείμενα ، انظر : أرسطر ، مابعد الطبيعة ، د ، ١٠ ،

٢٠١٨ — ٢٣ :

^٢ Ἀντικείμενα λέγεται ἀντίρρασις καὶ τάναντία καὶ τὰ πρὸς τι καὶ στέρησις καὶ ἕξις καὶ ἕξ ὄν καὶ εἰς ἃ ἕσχατα, ὅσον αἱ γενέσεις καὶ φθοραί.

شرح الفارابي ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ : « عندى أن هذه حجة أخرى ، وإن كان ظاهر لفظه يجمله جزأ من الجهة التي سلفت . ومعناه أن التضاد في الاعتقادات إنما شأه أن يكون في الاعتقادين اللذين تقع الشبهة فيهما ، حتى تعرض الحيرة للإنسان عنهما ، والتشكك الذي يوقع الحيرة . فان وجدنا متقابلين اثنين يمكن أن تقع الشبهة في كل واحد منهما ، والحيرة بين كل اثنين من المتقابلين ، فالذي تقع فيه الشبهة أكثر والحيرة أشد ، يلزم أن يكون هو أشد تضادا . »

المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ — ٢٠٧ : « . . فانه يعنى بالتكون حدوث وجود للشيء . فان الموجود الحادث الوجود إنما يتكون أولا من لا وجوده . وذلك أنه كان قبل حدوث وجوده غير موجود . وكثيرا ما يتكون من ضده . »

المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ : « وقد يمكن أن يكون أراد بالتكون هاهنا حدوث الاعتقاد الصادق عن الصدق ، لا من كذب مقابله . وذلك لأنجل أنه قال : ما تقع فيه الشبهة ما منه أيضا يكون المتكون . يريد بالشبهة التشكك . فان التشكك إذا وقع في شيء ما ، هل هو الصادق أم مقابله ، فان حدوث العلم بالصادق منهما قد يكون من كذب مقابله . وإنما قال ما تقع فيه الشبهة هو ما منه أيضا يكون التكون . إنما قال ذلك لأن تكون العلم بصدق الصادق من كذب المقابل الآخر إنما يكون أبدا فيا وقعت الشبهة فيه والتشكك . »

بذاته، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذى هو محاك للشئ،
الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول فى الشئ الذى اعتقد فيه وجود المحمول ،
فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب، إذ كان ليس حدوث الضد فى الموضوع يقتضى
بجوهره رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شئ يعرض عن حدوثه فى الموضوع ،
أعنى أن يرتفع الضد بمحاول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة عن
الماء بمحاول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثانى ، أو بالعرض .
وذلك أن الارتفاع ها هنا إنما هو حادث عن وجود . والارتفاع فى السلب
إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذى يلزم منه ارتفاع الإيجاب
بالذات هو أخرى بالضدية الموجودة فى الاعتقاد من الذى عنه يكون الارتفاع
بالعرض ، أو بالقصد الثانى ، وهو أتم مضادة وأشد . فإن كان الضدان هما^(١)

٣ — محاك : محاكها ف

٤ — رأما : أما د

٦ — شئ : الشئ د

٧ — وجود : وجود بالعرض د // فى السلب : بالسلب د

٨ — والذى : فالذى ل // منه : عنه ف

(١) أرسلو، ١٤، ٢٣ ب ١٥ — ٢٢ : εἰ οὖν τὸ ἀγαθὸν καὶ ἀγαθὸν :
καὶ οὐ κακὸν ἐστὶν, καὶ τὸ μὲν καθ' ἑαυτὸ τὸ δὲ κατὰ συμβεβηκός
(συμβέβηκε γὰρ αὐτῷ οὐ κακῷ εἶναι), μᾶλλον δὲ ἐκάστου ἀληθῆς ἢ
καθ' ἑαυτό, καὶ ψευδῆς, εἴτερ καὶ ἀληθῆς. ἢ μὲν οὖν ὅτι οὐκ ἀγαθὸν
τὸ ἀγαθὸν τοῦ καθ' ἑαυτὸ ὑπάρχοντος ψευδῆς, ἢ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τοῦ
κατὰ συμβεβηκός. ὥστε μᾶλλον εἴη ψευδῆς τοῦ ἀγαθοῦ ἢ τῆς
ἀποφάσεως ἢ ἢ τοῦ ἐναντίου δόξα. διέψευσται δὲ μάλιστα περὶ ἑκάστον
= ὁ ἦεν ἐναντίαν ἔχων δόξαν.

المختلفان اللذان في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل التقيض أشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس . فمن اليبين أن اعتقاد التقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق . وأيضا فإن الاعتقاد في الشيء الذي هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه

١ - المضادة : المضادة د

// ضده : ضد د

٢ - المضادة : المضادة د

٣ - المضاد : المضاد د

== ت.ع. ١٩٠ ب ١٧ - ٢٣ : « فاذ كان الشيء الخير هو خيرا وليس بشر، وكان الأول له بداته ، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه إنما مرض له أن يكون ليس بشر ، وكان العقيد القادى في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان المقيد في خير ما أنه ليس بخير عقدا باطلا لأمر ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقدا باطلا لأمر مرضي — فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ، والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده » .

خيرا : خير ، في الأصل وفي شرح الفارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٠ .

ابن سينا ، الصارفة ، ص ١٢٧ : « فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا . وإذا قلنا : إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق بأمر له في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فان الخير خير لذاته . وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته ، مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته . وسلب الشر إنما يتم له بشيره . وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء ، لا من الدواخل في الذات » .

(وذلك) أنه (إنما مرض) : سقطت من شرح الفارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢١

(وكان المقيد) الذاتي : الثاني ، في شرح الفارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٢ .

شرح الفارابي ، ٢٠٨ : « ثم أردف ذلك بحجة أخرى : وهو أنه ابتداء فبين أن لإيجاب ضد المحمول في ذلك الموضوع يلزم عنه ضرورة سلب المحمول عن الموضوع . وذلك بين بنفسه . ويمكن تكشيف بيان بنفسه بالاستقراء . ويتبين ذلك أيضا من قبل أن سلب المحمول أهم من لإيجاب ضد المحمول » .

اعتقاد آخر وهو أنه ليس بنحير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بنحير فليس يلزمه اعتقاد آخر ، أعنى أنه شر . ولو كان ذلك كذلك ، لما وجد اعتقاد مضاد في الأشياء التي ليس لها ضد . فإذا ن اعتقاد السلب هو أعم مضادة للإيجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته ، إذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد ، والتي ليس لها ضد^(١) . فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للإيجاب هو الاعتقاد الموجود مضاداً في كل موضع ، لا في موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو

٦ — موضع : موضوع د // موضع : موضوع د // موضع : موضوع د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٢٢ — ٢٧ : τὰ γὰρ ἐναντία τῶν πλεῖστον διαπερὸντων περὶ τὸ αὐτό. εἰ οὖν ἐναντία μὲν τούτων ἢ κτέρα, ἐναντιωτέρα δὲ ἢ τῆς ἀντιφάσεως, δῆλον ὅτι αὕτη ἐν εἴῃ ἐναντία. ἢ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τὸ ἀγαθὸν συμπεπλεγμένη ἐστὶ· καὶ γὰρ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἀνάγκη ἴσως ὑπολαμβάνειν τὸν αὐτόν.

— ت . ع . ١٩١ | ١ — ٤ : « وذلك أن الضدين هما المخطفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذ كان الضد هو أحد هذين . وكان النقيض أشد مضادة ، فن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خلق أن يحظر بياله أيضاً فيه أنه ليس بنحير » .

فأما (الاعتقاد) : وأما ، في شرح الفارابي ، ص ٢٠٨ ، سطر ٢٣ .

فهو (لا محالة) : هو ، في شرح الفارابي ص ٢٠٨ ، سطر ٢٦ .

== فاذ : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأرزغانون ولكننا نجد εἰ في الأصل اليوناني

من حد المتضادات ، انظر : أرسطو ، المقولات ، ١٥ | ٦ — ١٨ :

ἐξοίκασι δὲ καὶ τὸν τῶν ἄλλων ἐναντίων ὄρισμὸν ἀπὸ τούτων ἐπιφέρειν· τὰ γὰρ πλεῖστον ἀλλήλων διεισηκόμενα τῶν ἐν τῷ αὐτῷ γένει
= ἐναντία ὁρίζονται .

موضع دون موضع ، إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك ، أعنى إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد في كل موضع هو السلب ، أعنى الذى في الغاية^(١) .

١ - (دون) موضع : موضوع د ٤ - المضاد : المتضا د

== م = ع . طهمة بدوى ، ص ٢٠ ، ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهمة Bouyges ، ص ٤٧ - ٤٨ : « ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحد لسائر المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يجدون المتضادات بأنها التي بعدها بعضها من بعض غاية البعد ، ويجمها جنس واحد » .

فأرن : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهمة Bouyges ، ص ٤٧ ؛ ابن سينا ، المقولات ، مقدمة للدكتور إبراهيم مذكور ، ص ٢٢ (في أسفل الصفحة) .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٨-١٢٩ : « وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا اعتقدت في العدل الذى عرفته ، وتحققته في نفسه أنه خير ، لا أحتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس شر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يمرض له . وليس يحتاج في إخطار الأمر الذاتي باليال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج البنية ، بل الصدق الذاتي إنما ينمقد بإخطار الموضوع والمحمول باليال ، أخطر ضيره أو لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا المقدم بقدين : أحدهما أنه شر ، والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير . فان الكذب المقابل للصدق العرضى لا يتم إلا بأن يخطر باليال الكذب الذاتي . فإنه إن لم أخطري بالى أن العدل الذى عرفته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر ، وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل خير ، وأن ذلك حق ، حين أجمله شرًا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق . وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه ، يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقيم ، وهو قريب مما أوردهناه أولاً وفي قوله » .

شرح الفارابى ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(١) أرسطو ، ٤١٤ ؛ ٢٣ ب ٢٧ - ٢٢ : ἐτι δέ, εἰ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων ὁμοίως : δεῖ ἔχειν, καὶ ταύτην ἂν δόξαιε καλῶς εἰρησθῆναι· ἢ γὰρ πανταχοῦ τὸ τῆς ἀντιφάσεως ἢ οὐδαμοῦ. ὅσοις δὲ μὴ ἔστιν ἐναντία, περὶ τούτων ἔστι μὲν ψευδῆς ἢ τῇ ἀληθείᾳ ἀντικειμένη, οἷον ὁ τὸν ἀνθρώπον οὐκ ἀνθρώπον οἰόμενος διέψευσται. εἰ οὖν αὐταὶ ἐναντία, καὶ αἱ ἄλλαι αἰ τῆς ἀντιφάσεως.

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير
هما اعتقادان صادقان ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، أو فيما هو خير أنه ليس
بخير هما اعتقادان كاذبان . فأى عقد ، ليت شعري ! ، هو المضاد لاعتقادنا فيما
ليس بخير أنه ليس بخير ، الذى هو عقد صادق^(١) ؟ فإنه لا يخلو ذلك من ثلاثة

١ - ليس بخير أنه خير . أوفيا : هو شر أنه ليس بشئ ما د

== ت. ح. ١٩١ أ ٤-٩ : « وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال ،
فقد يرى أن ما قيل في ذلك صواب . وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد التقيض هو الضمد في كل
موضع ، وإما ألا يكون في موضع من المواضع ضداً . والأشياء التى ليس يوجد فيها الضد أصلاً ، فإن
الكذب فيها إنما هو العقد المماند للحق ، ومثال ذلك من ظن بأنسان أنه ليس بأنسان ، فقد ظن ظناً كاذباً .
فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان ، فسائر الاعتقادات إنما الضد فيها هو اعتقاد التقيض » .
الضدان : الضدين ، طيبة يدوى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٩ : « رجحة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها مقابلات من
باب التناقض ، وليس يوجد لجميها مقابلات من موجبات تحمل الضد . فإنا إذا قلنا : كذا مربع ،
وجدنا بلزامة أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فها هنا المماند هو السالب دون
الموجب المضاد المحسول . وحببت للقضية موجب مضاد ، فالسالب أيضاً معاند ، فكل قضية موجبة
لها من السائب معاند ، وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فمناذ السلب معناد للقضية
الموجبة ، من حيث هي موجبة ومعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٥ - ٢١٥ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٢٢ - ٣٧ : $\epsilon\tau\iota \delta\mu\omicron\iota\omega\varsigma \epsilon\chi\epsilon\iota \eta \tau\omicron\upsilon \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon$: $\epsilon\tau\iota \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\nu \text{ και } \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon \delta\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\nu$, και προς ταύταις $\eta \tau\omicron\upsilon \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon \delta\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\nu$ και $\eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon \delta\tau\iota \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\nu$. $\tau\eta \sigma\upsilon\nu \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon \delta\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\alpha\gamma\alpha\theta\omicron\nu$ ἀληθεῖ ὄψει δόξη τις ἂν εἴη $\eta \kappa\upsilon\alpha\nu\tau\iota\alpha$; $\sigma\upsilon \gamma\alpha\rho \delta\eta \eta \lambda\acute{\omicron}\gamma\omicron\upsilon\sigma\alpha \delta\tau\iota \kappa\alpha\kappa\omicron\nu$.

== ت. ح. ١٩١ أ ١٠ - ١٣ : « وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير
أنه ليس بخير يجرىان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير . والعقد فيما
ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقد حق . أى عقد ، ليت شعري ! ،
هو ضده ؟ فإنه ليس يجوز أن يقال : إن ضده اعتقاد أنه شر » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٥ .

أحوال : أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده ، وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر ؛ والثاني أن يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه ليس بشر ؛ والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه خير . فأما اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد ، وذلك أنه قد يمكن أن يصدق معا . فإن كثيرا من الأشياء مما ليس بخير هي شر . وأما اعتقاد سلب ضده فليس أيضا باعتقاد مضاد له ، إذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد . فإن الحظ يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر . وبالجملة ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين .

وإذا كان ذلك كذلك ، فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير .

وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه أنه خير .

فإذن المضاد الذي في النفاية من الثبائن لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر . لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذي في النفاية للسلب ، فواجب أن يكون منه في غاية البعد .

١ — العقد : التصد د

٣ — بشر : بخير ف // فأما اعتقاد : قاعتقاد د

١٣ — المضاد الذي : المضادة التي ف

١٤ — لاعتقادنا : لاعتقادنا د

وإذا كان ذلك كذلك ، وكان الضد إنما له ضد واحد ، فالمضاد للإيجاب
الذي في الغاية هو السلب^(١) .

قال :

ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا ما هنا من القضايا المتضادة من جهة
السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالألف واللام ، أو يلفظ به
مسورا بالسور الكلي . فإن الألف واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه
السور الكلي^(٢) . فلا فرق على هذا المفهوم أن تقول إن ضد العقدة فيما هو خير أنه

٥ - ب : سقطت من د

٧ - ج : كتب أولا « ج » ثم ضرب عليها ، ركتب فوقها « د » في د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣٧ - ٣٤ ، ٢٤ : « αμα γὰρ ἂν ποτε εἴη ἀληθής ، οὐδέποτε δὲ ἀληθὴς ἀληθεῖ ἐναντία » ἔστι γὰρ τι μὴ ἀγαθὸν κακίον ،
ὥστε ἐνδέχεται αἴμα ἀληθεῖς εἶναι . οὐδ' αὖ ἴδι οὐ κακίον ἀληθὴς γὰρ
καὶ αἴτη . αἴμα γὰρ καὶ ταῦτα ἂν εἴη , λείπεται οὖν τῆ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ
ἵτι οὐκ ἀγαθὸν ἐναντία ἴ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθὸν ψευδὴς γὰρ
αἴτη . ὥστε καὶ ἴ τοῦ ἀγαθοῦ ἵτι οὐκ ἀγαθὸν τῆ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι
ἀγαθὸν .

ث . ع . ١٩١ ١٣١ - ١٨ : « وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصدق ما

من قبل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك الشيء أن يكونا صادقين معا ، ولا ضده
أنه ليس بشر . فان هذا أيضا صدق . فقد بين إذا أن يكون ضد العقدة فيما ليس بخير العقدة أنه ليس
بخير العقدة فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون أيضا ضد العقدة فيما
هو خير أنه خير العقدة فيما هو خير أنه ليس بخير » .

(ان يكون) أيضا : سقطت من طبعة بدوى .

(هو خير أنه) خير : سقطت من طبعة بدوى .

(٢) شرح الفارابي ، ص ٢١٧ : « فان العبارة عن الموضوع الذي يحمل المحمول على جميعه

عبارةتان : إحداهما أن يصرح فيها بسور كلى ، والأخرى أن لا يصرح بسور كلى ، ولكن تكون العبارة =

ليس بخير ، أو نقول إن ضد العقد في كل ما هو خير أنه ولا واحد منه
(١)
خير .

== عنه بألف ولام التعريف . فالف لام التعريف إنما تدل على تلك الطيبة - من حيث هي تلك الطيبة -
مطلقة . فاذا كان كذلك ، فلا فرق بين أن تكون العبارة عن موضوع كل قضية بتصريح سور كل
أو بألف لام التعريف ، فان كليهما إنما يدلان على أن الحكم كل ، وعلى أن المحمول محمول على
جميع الموضوع . ولا فرق بين أن نصح بعض السور في الاعتقاد ، وبين أن تؤخذ تلك الطيبة - من
حيث هي تلك الطيبة - مدلولاً عليها بألف لام التعريف .

فان ما يقول سائله في التعليق على هذا الموضوع ، ٢٤ أ ٧٠ ، فصل ١٤ ، بند ١١ ، ص ٢٠٣ ،
ἐὶ καθόλου τὸ ἀγαθόν = ت . ح . : « الذي يعقد الخير على المعنى الكلي » :

Si le bon est pris universellement . Averroes remarque ici qu'

en arabe l' article al suffit pour rendre l' expression universelle .

ولكن ابن سينا يمارض هذا الرأي قائلاً : كتاب العبارة : ص ٥٢ : « واعلم أن أخذ الألف
واللام مكان السور عما يغلط في كثير من المواضع ، حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ،
فإن لحقها السور ، بان كذبها . كما أنك تقول : « إن الأبيض أبيض بالضرورة » فتقبله بقبول .
فإن قلت : « كل ما يوصف به بأنه أبيض فإنه أبيض بالضرورة » لاحت لك كذبه . وأما البحث عن
مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين » .

(١) أوسطه ، ١٤ ، ٢٤ أ ٢٤ - ٢٤ ب ١ : φανερόν δὲ ὅτι οὐδὲν διόσει οὐδὲν
ἐν καθόλου τιθώμεν τὴν κατάφασιν ἢ γὰρ καθόλου ἀπόφασις ἐναντία
ἔσται ، ὅσον τῇ δόξῃ τῇ δοξαζούσῃ ὅτι πᾶν θ ἂν ἢ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἐστιν
ἢ ὅτι οὐδὲν τῶν ἀγαθῶν ἀγαθόν . ἢ γὰρ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν ، ἐὶ
καθόλου τὸ ἀγαθόν ، ἢ αὐτὴ ἐστι τῇ ὅτι θ ἂν ἢ ἀγαθὸν δοξαζούσῃ ὅτι
ἀγαθόν . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ ὅτι πᾶν θ ἂν ἢ ἀγαθὸν ἀγαθόν
ἐστιν . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ .

= ت . ح . : ١٩١ أ ١٨ - ١٩١ ب ٢ : « ومن الين أنه لا يسرق في ذلك ، وإن جعلنا
الإيجاب كلياً ، وذلك أن الضد يكرن حيثما السلب الكل . ومثال ذلك أن ضد العقد أنو كل ما هو »

وذلك أن الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد إنما يوجد في النفس
للمعنى الكلي . فإن كان ما يخرج باللفظ دليلاً على ما في النفس من الاعتقادين
المضادين ، فن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ لذلك
المعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الإيجاب ، إذا دل على ذلك المعنى الكلي في الإيجاب
والسلب باللفظ الكلي ، وهو السور . ومثال ذلك أن ضد قولنا : كل إنسان
خير ، قولنا : ولا إنسان واحد خير ، وتقيضه : ليس كل إنسان خيراً^(١) .

١ - المضاد : المضاد د

٦ - خيراً : خير ف

— خير فهو خير ، المقدم أنه ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن المقدم في الخير أنه خير — الذي
يعقد الخير على المعنى الكلي — هو المقدم بعينه في أي خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقدم
أن كل ما كان خيراً فهو خير . وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

يعقد (الخير) : يعقل ، في شرح الفارابي ، ص ٢١٨ سطر ٦ . وفي مخطوط الأورفانون من
المريخ أنها « يعقل » . ولكن الكلمة تقابل : δοξαζούση . —

شرح الفارابي ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ١ — ٦ : ὡστε εἴπερ ἐπὶ δόξης οὕτως ἔχει ، εἰσι δὲ αἱ ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεις καὶ ἀποφάσεις σύμβολα τῶν ἐν τῇ
ψυχῇ ، δηλον ὅτι καὶ καταφάσει ἐναντία μὲν ἀπόφασις ἢ περὶ τοῦ
αὐτοῦ καθόλου ، ὡς τῇ ὅτι πᾶν ἀγαθὸν ἀγαθὸν ἢ ὅτι πᾶς ἀνθρώπος
ἀγαθὸς ἢ ὅτι οὐδὲν ἢ οὐδεὶς ، ἀντικατικῶς δὲ ὅτι ἢ οὐ πᾶν ἢ οὐ πᾶς .

— ت . ع . ١٩١ ب ٢ — ٧ : « فاذ كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب
والسلب في اللفظ دلائل لما في النفس ، فن البين أن ضد الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه
على الحكم الكلي . ومثال ذلك أن ضد قولنا : « كل خير فهو خير » ، أو قولنا : « كل إنسان خير » ،
قولنا : « ولا خير واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما تقيضه فقولنا : « ليس كل
خير » ، أو « ليس كل إنسان خيراً » .

دلائل : دلالات ، في طهمة بولاك ، دليل ، في شرح الفارابي ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

لما : ما ، في طهمة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون . قارن : شرح الفارابي ،

ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

وهو بين أن الاعتقادات التي قيل فيها ما هنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادقة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضدًا لحق ، ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ، ولا لفظ مناقض للفظ ، إذا كان كلامهما يدلان على معنى هو في نفسه حق ، بل الاعتقادات المتضادة إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب . ومن تلك في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية . وذلك أن كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيها ، كما قيل ، أن تصدقا معا وهي المهملات ، وما تحت المتضادين . وأما المتضادة فليس يمكن فيهما أن تصدقا معا في شيء واحد

١ - وهو : اذ هو د

٢ - ضدًا لحق : ضدًا لحق د // ولا : لا ل // ولا اعتقاد : ولا اعتقاد د

٣ - مناقض : متناقض د

٤ - فيهما : فيها ف : سقطت من د

== فقولنا : < فهو > قولنا ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون . قارن شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ .

< خيرا > : غير موجودة في طبعة بولاك ، ولا في مخطوط الأورغانون .

في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ - ٣ : « فأما تقيضه فقولنا ليس كل خير فهو خير ؛ وليس كل إنسان خير » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٩ : « فانه لما بين أن المضاد في الاعتقاد هو السلب دون اعتقاده وجوب ضده ، وأن اعتقاد سلب الشيء هو المضاد لاعتقاده وجوده ، وكان الإيجاب والسلب في اللفظ إنما تستفيد القضاء من جهة دلالتها على المتضادين ، فن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ هو السلب في اللفظ لذلك المحمول هو من ذلك الموضوع بعينه ، بحكم كل نمرح فيه بالسور التكل . أو فعمل مكانه ألف لام التعريف » .

المرجع نفسه ، ص ٢٢٠ : « يعني تقيض قولنا : كل خير فهو خير ، قولنا : ليس كل خير فهو خير . وتقيض قولنا : كل إنسان خير ، قولنا : ليس كل إنسان خيرا » .

بعينه ، ولا يمكن فيهما أن يكذبا معا في المادة الضرورية ، إذا كان لا يتعمى
الموضوع منها^(١) .

١ — فيهما : فيها د

٢ — منها : منها ل ؛ + وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني
التي تضمنها هذا الكتاب . والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما ل ؛
وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب والحمد لله
على ذلك كثيرا ؛ وههنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها
هذا الكتاب د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ٦ — ٩ : φανερόν δὲ ὅτι καὶ ἀληθῆ ἀληθεῖ :

οὐκ ἐνδέχεται ἐναντίαν εἶναι οὔτε δόξαν οὔτε ἀπόφασιν . ἐναντία μὲν
γὰρ αἱ περὶ τὰ ἀντικείμενα , περὶ ταῦτα δὲ ἐνδέχεται ἀληθεύειν τὸν
αὐτόν . ἴμα δὲ οὐκ ἐνδέχεται τὰ ἐναντία σιπάσθωσιν τῷ αὐτῷ .

— ت . ح . ٠ ع . ٠ ب ١٩١ — ٧ — ١٠ : « ومن الين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق ؛

لا رأى رأى ، ولا نقيض لنقيض . فان وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن
في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدان فليس يمكن أن يوجد معا في شيء واحد بعينه . »

نجد في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ١٢ — ١٣ : ضد الحق ولا رأى رأى .

شرح الفارابي ، ص ٢٢٢ : يخص هذا وأكله فتم له القول في فرضه . فبذلك يتبين أن هذا
الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . بل كان يكون ناقصا لو لم يكن فيه هذا الفصل . ولهذا يبدو
أن يكون الأمر ، كما ظهروا ، أن هذا الفصل ليس هو لأرسطو ، ليس . فان كلامه فيه مشا كل لكلامه
في سائر أجزاء هذا الكتاب . وأنه يبدو أن يكون قد ترك ما ضروريته في هذا الكتاب أشد من ضرورية
كثيرها تقدم . »

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وقد اعتيد أن ينتم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطق ،
من حيث هو منطق ، إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . »

شرح الفارابي ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ : « فن الين أن هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب .
ولا يمكن تصحيح القياس ولا في الفلسفة ، ولا في الجدلي بغير معرفة هذه . وأنه مع ذلك هو كمال الفرض
في هذا الكتاب . فلذلك قال قد كذب من قال إن هذا الفصل لا ينتمي له . »

... ..

— المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ : « وأما ما حكى من أن أفلاطون يخالفه في هذا ، وأنه يرى خلاف ذلك بما وجد له من قوله في كتاب السياسة [اليهودية ، ٤٩١ د ، امونوس هيرماخس ، كتاب العبارة ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، طبعة Busse] : أن الشر هو أشد مضادة للخير من مضادة ما ليس بخير ، فإنه لم يرد به مضادته في الاعتقاد ، ولا في اللفظ . وإنما أراد به مضادته له في الوجود . وذلك أن الخير إذا زال ولم يخلفه شر لم يكن من ذلك الشيء الذي زال عنه الخير فعل الشر . . . الجور أشد مضادة للعدالة من لا عدالة للعدالة . والشر أشد مضادة للخير مما لا فيه خير للخير » .

جمهورية أفلاطون . ترجمة دكتور فؤاد زكريا ، ص ٢١٦ : « إذ أن الشر أشد إضرارا بما هو خير منه بما ليس بخير » .

اسماء الأعلام

التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو ١٠٧

أسماء الكتب التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو المقولات ٣٠

القياس ١٧٧٤١١٥٤١٠٧

البرهان ٤٣

الجدل ١٢٨

الفسطة ٥٤

الخطابة ٤٣

الشعر ٤٣٦٣٨

النفس ١٤

دليل الكتاب

اشترك اللفظ : ٧١	(١)
الأشياء الكائنة الفاسدة : ١٧٧	الانفاق : ٨٢٤٧٦
أشياء متحركة : ١٧٣	أجناس الألفاظ ذوات الجهات :
أشياء غير متحركة : ١٧٥	١٤٧٦١٤٥
أشياء غير فاسدة : ١٧٣ ، ١٧٤	الإرادة : ٨٦
أشياء ممكنة : ٧٥	الاستطاعة : ١٧١
الاعتقاد : ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩	الاسم : ١١١ ، ١١٦ ، ١١٨
١٩٠ ، ١٩٢	مفرد : ١٨
الألف واللام : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩	بسيط : ١٩
الألفاظ دالة على المعاني التي في النفس :	مركب : ١٩٦ ، ١١٨
١٢	محصل : ٢٢ ، ١١٨
أمر : ٤٢	غير محصل : ٢٢ ، ١١٨
الأمر المستقبلية ضرورية : ٧٩	مصرف : ٢٤
الإيجاب : ١١١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٨	غير مصرف : ٢٤
١٩٦ ، ١٩٨	مشترك : ١٢٩ ، ١٣٠
الإيجاب والسلب : ١٧٠ ، ١٨٦	متواطىء : ١٣١
(ب)	مترادف : ١٢٤
البسيطة : ١١٩ ، ١٩٧	مستقيم : ٢٦
	مائل : ٢٦
	اشترك الاسم : ٥٣

(خ)

الخاص : ١٩٣
الخشبة : ١٤٨
انلظ : ١٢
خلف : ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٦ ، ١٦٤

(د)

الرابطة : ١٤٧ ، ١٢٠ ، ٤٩
الرابطة نسبية : ٤٩
الرابطة والزمان : ٤٩
هو = كرابطة : ٥٠ ، ٤٩
رباط : ٤٩
روية : ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٣

(ز)

الزمان : ٣٢
الحاضر : ٣٤ ، ٣٣

(س)

السلب : ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١١٨ ، ١١٠
١٩٨ ، ١٩٦ ، ١٩٣
السلب والإيجاب متقابلان : ٥٣
السالب : ٥٣ ، ٥٢
الصالية الممكنة البسيطة : ١٦١

(ت)

تبدل الترتيب : ١٢٣ ، ١٢١ ، ١٢٠
التقابل : ١١٨ ، ١٠٣
التقييد : ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠
تواطؤ : ٢٠ ، ١٨ ، ١٢
توهم : ١٤٣

(ث)

الثاني محصور في الأول : ١٣٩

(ج)

جهة : ١٥١ ، ١٤٥
الجواب الجدل : ١٢٧

(ح)

حد الإنسان : ١٢٤
الحروف : ٣٨ ، ١٢
حرف السلب : ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩
١٥٠ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١١٦ ، ١١٣
حرف العدل : ١١٦ ، ١١٤ ، ١١١
الحركة : ١٨٧
الحكم : ٥٠ ، ١١
الحكم والإيجاب : ٥٣ ، ٥١
الخط : ١٩٥
الجل بالعرض : ١٣٨

العدم : ١٠٩ ، ١١٤	سالية الممكن المدولة : ١٥٥ ، ١٦٠
العدميات : ١٠٠	١٦٢
المقد : ١٩٤ ، ١٩٥	السائل : ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٩
العلم الطبيعي : ١٧٨	السؤال الجدلي : ١٢٧ ، ١٣٠
العلوم النظرية : ١٧٧	السؤال على طريق التعليم : ١٣٠
عزرايل : ١٧	سور : ٥٧ ، ١٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨
عتقاء : ١٧	كلي : ٥٧
(ق)	جزئي : ٥٧
القضايا : ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦	(ص)
القضايا أصناف : ٦٢ ، ١٤٥	صدق : ١٥
القضايا ذوات الجهات : ١٤٥	الصغرى من الشكل الأول : ١١٥
١٧٩ ، ١٤٩	الصورة : ١٥٢
القضايا غير ذوات الجهات : ١٤٥	(ض)
١٥٠	الضروري : ٨١ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٠
الثلاثية : ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٩	١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
١٤٩	ضروري الوجود : ١٤٥
الثنائية : ٩٦ ، ١١٠ ، ١٤٩	العدم : ١٤٥
الشخصية : ١١٤	(ط)
قضايا الواجب الأربعة : ١٦٧	طلوع الشمس : ١٧٣
قلب : ١٥٨	(ع)
قوة فاعلة : ١٧١	العام : ١٩٣
قوة مقرونة بنطق : ١٧١	
قوة ليست مقرونة بنطق : ١٧١	

(م)
المادة : ١٥٢
المتضادة : ١٨٠ ، ٦٣ ، ٦٠ ، ٥٨ ،
١٨٦ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ،
١٩٩ ، ١٩٦
المتضادان : ١١٧
ما تحت المتضادة : ٦٣
المتلازمان : ١٨٤
المتلازمات : ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ،
١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٤٦ ، ١٤٥
القضايا المتقابلة : ٦٣ ، ٦٢ ، ٥٧ ،
١٥٤ ، ١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ٩٧
١٩٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥٧
أصناف المتقابلات : ستة : ٦٠
المتناقضة : ٥٩
صنفان : ٥٩
متناقضات : ١٦٤ ، ١٥٣ ، ٩٢ ، ٨٢
المتناقضات تقسم الصدق والكذب :
٦٣
المحمول : ١٢٠ ، ١٠٨ ، ٦٧ ، ٤٦ ،
١٤٥ ، ١٢٦
المحمولات التي تصدق فرادى : ١٣٢ ،
١٣٣

قوة منفعة : ١٧٣
قول : ٤١ ، ١١
واحد : ٤٥
كثير : ٤٥
قول تام : ٤٢
غير تام : ٤٢
جازم : ٤٩ ، ٤٣ ، ٤٢
غير جازم : ٤٣ ، ٤٢
قول جازم بسيط : ٤٣
قول جازم مركب : ٤٣
(ك)
كذب : ١٥
الكلمة : ٥٠ ، ٢٧ ، ١٦ ، ١١
محصلة : ٢٩
غير محصلة : ٩٤ ، ٣٢ ، ٢٩
مصرفة : ٣٢
غير مصرفة : ٣٢
الكلم : ٣٧
الكلم الوجودية : ١٠٩ ، ٣٧
(ل)
اللازم : ١٦٣
لغة الحيوان : ٢١
اللفظة الوجودية : ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٤٧ ،
لفظ مشترك : ١٢٧ ، ١٢٦

المهمات : ١١٢٠٦١٠٠٦٦٤٦٥٧	المحمولات التي تصدق بجمعة ١٣٢٢
موجبة الممتنع المعدولة : ١٥٦	١٣٣
الموجبة الممكنة البسيطة : ١٥٥	المحمولات الكثيرة التي تحمل على
الموجبة الممكنة المعدولة : ١٥٥	موضوع واحد : ١٣١
الموجبة الواجبة البسيطة : ١٦٠	المجيب : ١٢٩
موجبة الواجب المعدولة : ١٦٠	المضاد : ١٩١ ، ١٩٠
الموجبة الواجبة المعدولة : ١٦١	المعاني : ١٣ ، ١٨٢ ، ٥٥
الموجود : ١٤٧	المعاني كلية : ٥٥ ، ٥٧
الموجود الأول : ١٧٧	المعاني شخصية (جزئية) : ٥٧ ، ٥٥
الموجود قسمان بالقوة وبالفعل : ١٤٧	المعدولة : ١٠٠ ، ١١٩
الموضوع : ١٢٠٦١٠٩٦٧٦٤٩	المقابل : ١٨٠
١٤٥	المقاييس الحملية : ٤٦ ، ٤٧
(ن)	المقاييس الشرطية : ٤٦
النقيض : ١٥٨	الملكية : ١١٤
نهى : ٤٢	الممتنع : ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠
(و)	الممتنع ضد واجب الوجود : ١٦٠
الواجب : ١٧٧	الممتنعة المعدولة الموجبة : ١٦٣
الواجب أزلى : ١٧٧	الممتنعة الموجبة البسيطة : ١٦١
واجب الوجود : ١٦٠	الممكن : ١٤٧ ، ١٤٥ ، ٩١ ، ٨٩ ، ١٤٧
	١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٣ ، ١٧١ ، ١٥٩
	الممكنة السالبة البسيطة : ١٦٠

فهرس لكتاب

صفحة	
١١	الفصل الأول
١٨	القول في الاسم
٢٧	القول في الكلمة
٤٠	الكلام في القول
٥٥	الفصل الثاني
٩٦	الفصل الثالث
١٤٥	الفصل الرابع
١٨٠	الفصل الخامس
٢٠٣	أسماء الأعلام
٢٠٣	أسماء الكتب
٢٠٥	دليل الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٢٠٩ لسنة ١٩٧٨

الترقيم الدولي 2 / 586 / 201 / 977 ISBN

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ٨ / ١٩٧٨ / ٢٣٠٠)
